وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جـــــامعـــــــــة 8 مـــــــــاي 1945

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم التجارية

تخصص: مالية و تجارة دولية

الموضوع:

الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين المحفزات و المعيقات

من إعداد الطالب:

- عميري عبد الكريم

تحت إشراف الأستاذ:

- براهمية نبيل

السنة الجامعية 2017-2018

الفهرس

المحتوى	الصفحة
الشكر	
اهداء	
قائمة المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الاشكال	
المقدمة العامة	
الفصل الأول: الإطار النظري لدراسة الاستثمار الأجنبي المباشر	
تمهيد.	2
المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر	3
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وتطوره التاريخي.	3
المطلب الثاني: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر، اشكاله، ودوافع قيامه.	10
المطلب الثالث: إيجابيات وسلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر وأهم عراقيله.	17
المبحث الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته.	22
المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية، النظرية النيوكلاسكية.	22
. لمطلب الثاني: نظرية عدم كمال السوق، نظرية دورة حياة المنتج، نظرية الحماية	24
المطلب الثالث: نظرية الموقع والموقع المعدلة، نظرية الانتقائية.	28
المطلب الرابع: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.	32
المبحث الثالث: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر.	35
المطلب الأول: مفهوم مناخ الاستثمار.	35
المطلب الثاني: مكونات مناخ الاستثمار.	36
المطلب الثالث: إجراءات جلب الاستثمار الأجنبي والحوافز الممنوحة له.	40
خلاصة الفصل.	45
الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومحفزاته.	
تمهيد	47

المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.	48
المطلب الأول: الإصلاحات الاقتصادية الجزائري في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر	48
المطلب الثاني: الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر.	52
المطلب الثالث: حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر وتوزيعه الجغرافي والقطاعي.	63
المبحث الثاني: محفزات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.	70
المطلب الأول: دوافع الاستثمار في الجزائر.	70
المطلب الثاني: الهيئات المكلفة بتطوير الاستثمار.	75
المطلب الثالث: الحوافز والضمانات الممنوحة للمستثمرين الأجانب في الجزائر.	78
المبحث الثالث: سياسة التحفيز على الاستثمار الأجنبي في الجزائر في ظل الاتفاقيات الدولية	83
المطلب الأول: الاتفاقيات المتعددة الأطراف الخاصة بتشجيع وضمان الاستثمار.	83
المطلب الثاني: الاتفاقية الدولية الثنائية المبرمة بين الجزائر وأمريكا في مجال الاستثمار.	86
المطلب الثالث: الاتفاقيات الدولية المبرمة بين الجزائر ودول أوروبا.	86
خلاصة.	88
الفصل الثالث: معيقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	
تمهيد.	90
المبحث الأول: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	91
المطلب الأول: المعوقات الاقتصادية	91
المطلب الثاني: المعوقات القانونية والتنظيمية.	95
المطلب الثالث: المعوقات السياسية والأمنية.	98
المبحث الثاني: مكانة الجزائر ضمن المؤشرات الدولية لقياس عوائق الاستثمار.	103
المطلب الأول: مؤشر الحرية الاقتصادية ومؤشر الشفافية.	103
المطلب الثاني: مؤشرات قياس المخاطر القطرية ومؤشر بيئة أداء الأعمال.	107
المطلب الثالث: مؤشر التنافسية العالمي.	113
المبحث الثالث: متطلبات التشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.	118
المطلب الأول: المتطلبات الإدارية والقانونية.	118

المطلب الثاني: المتطلبات المالية والبنيوية.	120
المطلب الثالث: المتطلبات الفنية والتقنية.	122
خلاصة	125
الخاتمة العامة	127
قائمة المراجع	
المطلب الثاني: الإطار المؤسساتي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	

أولا: المجلس الوطني للاستثمار	
ثانيا: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	
ثالثا: الشباك الوحيد اللامركزية	
رابعا: الوزارة المنتدبة المكلفة بالمساهمات وترقية الاستثمار	
المطلب الثالث: الضمانات والحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	
أولا: الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	
ثانيا: الضمانات الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	
المبحث الثاني: تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر	
المطلب الأول: تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر	
أولا: المؤشرات الاقتصادية الكلية	
ثانيا: المؤشرات الاقتصادية المركب	
المطلب الثاني: تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر.	
أولا: الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر	
ثانيا: تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر حسب النطاق الجغرافي	
ثالثا: اهم الشركات المستثمرة في الجزائر	
المطلب الثالث: تدفق الاستثمار الأجنبي في الجزائر حسب القطاعات	
المبحث الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في الجزائر	
المطلب الأول: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الخام وميزان المدفوعات	
أولا: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي	
ثانيا: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات	
المطلب الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل وتكوين اليد العاملة	
أولا: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل	
ثانيا: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين اليد العاملة	
المطلب الثالث: عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والسياسات المقترحة لتحسينه	
أولا: عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	
ثانيا: السياسات المقترحة لتحسين مستويات الاستثمار الأجنبي في الجزائر	
الخاتمة العامة	

قائمة المصادر والمراجع	

الرقم	العنوان	الصفحة
01-1	**تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم (2000-2006)**	**8**
01-2	**مقارنة بين دوافع المستثمر الدولي ودوافع الدول المضيفة**	**17**
01-3	**العوامل الشرطية والدافعة والحاكمة للاستثمارات**	**29**
01-4	**دخول الأسواق بحسب توفر المزايا تبعا للنموذج الانتقائي**	**31**
01-5	**أشكال الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر**	**43**
01-2	التدفقات الصافية للإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة **(1970-1979)**	**54**
02-2	التدفقات الصافية للإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة **(1980-1989)**	**55**
03-2	**تدفقات الاستثمار الأجنبية المباشرة في الفترة (1990-1999)**	**58**
04-2	تطور الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة **(2000-2016)**	**65**
05-2	أهم الأقاليم المستثمرة في الجزائر خلال الفترة **(2002-2016)**	**66**
06-2	أهم الدول المستثمرة في الجزائر للفترة **(2012-2016)**	**67**
07-2	**أهم خمسة الشركات المستثمرة في الجزائرفي الفترة (2012-2016)**	**68**
08-2	**التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2002–2016)**	**68**
01-3	**الترتيب العالمي للجامعات الجزائرية لعام (2016)**	**101**
02-3	**مرتبة الجزائر الدولية من خلال مؤشر الحرية الإقتصادية للفترة(2009-2016)**	**105**
03-3	**تطور مؤش الشفافية في الجزائر للفترة (2009-2016)**	**106**
04-3	**درجات مؤشر المركب للمخاطر القطرية**	**108**
05-3	**وضع الجزائر في المؤشر المركب للمخاطر القطرية للفترة (2009-2016)**	**108**
06-3	**ترتيب الجزائر في مؤشر كوفاس للمخاطر القطرية (2009-2016)**	**110**
07-3	**وضع الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال للفترة (2009–2016)**	**112**
08-3	**ترتيب الجزائر في تقرير التنافسية العالمي للفترة (2015-2016) (2016-2017)**	**114**

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01-1	دورة حياة المنتج الدولي	25
01-2	التدفقات الصافية للاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة (1970-1979)	54
02-2	التدفقات الصافية للاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة (1980-1989)	56
03-2	التدفقات الصافية للاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة (1990-1999)	58
04-2	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2016)	65
05-2	التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2002-2016)	69
01-3	أهم معيقات الاستثمار في الجزائر حسب تقرير التنافسية لعام (2016-2017)	102

المقدمة:

إن المتبع لإحداث الساحة الاقتصادية العالمية يدرك بلا شك أن ثمة تحولات و تطورات غير مسبوقة شهدتها هذه الأخيرة ،وكان ذلك منذ بداية عقد التسعينات ،تمثلت أساسا في تكريس بوادر العولمة الاقتصادية عبر فتح الأسواق و إزالة مختلف القيود ،والزيادة السريعة و المتزايدة لحجم المبادلات المالية الدولية ،من ابرزها الاستثمار الأجنبي المباشر الذي اضحى من أبرز المعالم الكبرى لإداء الاقتصاد العالمي وإبرز مظاهر عولمته، عبر توسع نفود الشركات متعددة الجنسيات التي شجعت على ظهور التكتلات الاقتصادية الجديدة و الاتجاه نحو الليبرالية الاقتصادية من خلال تجاوز إقتصاد السوق بعد فشل التجربة الاشتراكية ،وكذلك التغيير الهام الذي طرأ على طبيعة الإنتاج و رأس المال أيضا بفعل التقدم التكنولوجي و العلمي الهائل ،كل هذا إلى الجانب الاضطرابات الاقتصادية و السياسة التي عانت منها الدول النامية لفترات الطويلة ،والتي دفعتها إلى البحث عن وسائل و طرق تساعدها على الالتحاق بركب التجمع و التكامل و الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال أولا التركيز على الخروج من حالة الاضطرابات السياسية و الاقتصادية خاصة فيما يتعلق بمديونيتها إلى الخارج، وثانيا سعيها للوصول إلى خطة تسمح لها باستقبال ذلك النوع من التقدم و التطور بما يوفر لها الاستفادة الكاملة ضمن مخاطر معدومة ،ولقد تأكد ذلك عبر تسابق الكثير منها نحو تحرير اقتصاديتها من خلال الجهود المبذولة و التي مازالت تبدل في سبيل إعادة تشكيل البنى التحتية و تحرير التجارة، والسعي نحو تجسيد المناخ الاستثماري الملائم فيها لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال إزالة الحواجز و العراقيل التي تعيق طريقها ، ومنحها الحوافز و الضمانات التي تسهل قدومها و دخولها السوق المحلية ،من أجل تحفيز نمو اقتصاديتها و تعزيز حيوتها ،وتنويع مصادر الدخل ،وتحقيق تغيرات أساسية في مصادر النمو من النفط الى القطاعات غير نفطية ،وترقية المعارف التكنولوجية ،وزيادة فرص العمل إلى جانب إعتماده كوسيلة تمويلية خارجية بديلة محمودة العواقب لاقتصاديتها مقارنة بتلك الوسيلة التقليدية " القروض الخارجية" التي كانت عواقبها و خيمة و بالتالي الاستجابة الحقيقية لشروط و متطلبات الاندماج في الاقتصاد العالمي.

وتعتبر الجزائر إحدى هذه الدول النامية التي مرت بعدة تقلبات واضطرابات اقتصادية حادة ترجع إلى الظروف داخلية وخارجية أبرزها المديونية التي اثقلت كاهل الاقتصاد الجزائري، مما ألزم السلطات الجزائرية في مطلع التسعينات إلى تبني إصلاحات اقتصادية ومالية شاملة، وهذا بتطبيق برامج الإصلاح الهيكلي والمتمثل في إصلاح النظام المالي والجبائي، ووضع آليات قانونية متنوعة تتضمن إستخدام نطام الحوافز والضمانات والامتيازات المالية، وهذا بغية تهيئة مناخ الملائم لجلب وإستقطاب أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ،بالإضافة إلى توقيع جملة من الاتفاقيات و المعاهدات الثنائية و المتعددة الأطراف مع الدول المتقدمة في جميع المجالات ،وكذلك سعيها

إلى تحسين أدائها و ترتيبها في بعض المؤشرات الدولية التي تعكس مدى تطور مناخ الاستثمار ،لكن النتائج التي حققت لم تكن بمستوى توقعات و أمال السلطات الجزائرية وذلك رغم مزايا و قدرات البلد و كذا الجهود المبذولة ورغم حيوية هذا العامل الاقتصادي في احقاق التنمية.

أولا: إشكالية البحث.

على ضوء مما سبق، يمكننا صياغة إشكالية البحث ضمن التساؤل التالي:

ما هي محفزات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟ وماهي أهم أسباب انخفاض مستوياته؟

وانطلاقا من الإشكالية الرئيسية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهي دوافع وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر، وماهي العوامل الأساسية المكونة لبيئة الاعمال لجلبه الى الدول النامية؟
- ما مدى توفر مناخ الاستثمار في الجزائر على العوامل الضرورية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟
- ماهي طبيعة الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟
- ماهي أبرز نقاط الضعف في المناخ الاستثماري في الجزائر، والتي تحول دون تجسيد مختلف الفرص الاستثمارية؟
- هل تلقت الجزائر حجما من الاستثمار الأجنبي المباشر؟
- ماهي أهم أليات والسبل والسياسات الناجعة التي من شأنها تعظيم نصيب الجزائر من تدفقات هذه الاستثمارات؟

ثانيا: فرضيات البحث:

بالرجوع إلى الإشكالية العامة للبحث والتساؤلات الفرعية وحتى يتسنى لنا تسهيل الإجابة الدقيقة قمنا بطرح الفرضيات التالية التي تكون منطلقا لهذه الدراسة والتي تكمن في:

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أكثر المفاهيم الاقتصادية تعقيدا وغموضا، ومن أهم الوسائل المساهمة في تمويل التنمية الاقتصادية وجلبه الى الدول النامية يستدعى توفير بيئة ملائمة ومحفزة.
- تعتبر الإصلاحات الاقتصادية والتشريعية التي تبنها الجزائر، كلها عوامل تساعد على تحسن المناخ الاستثماري.

- على الرغم من أن برنامج الإصلاح الاقتصادي خلق مناخا أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أنه لا تزال مجموعة من العراقيل والمعوقات التي تقف حائلا أمام تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.
- يعتبر كل من التمويل والبيروقراطية والفساد أكبر العقبات أمام المستثمرين، والتي تحول دون تجسيد المشاريع الاستثمارية.

ثالثا: أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في كون أن الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره ظاهرة اقتصادية تشكل عملية تشجيعه وحمايته مظهرا من مظاهر تفتح الاقتصاديات واندماجها في الاقتصاد العالمي، الوقوف على أهم المزايا التي تتمتع بها الجزائر والتي تجعلها منطقة جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، كما يعتبر موضوع جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من الناحية العملية الشغل الشاغل للدول المتقدمة والنامية على حد السواء، وهو ما نلمسه من تنامي وعي الأجهزة المختصة في الدول بأهمية وترقية قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

رابعا: أهداف البحث:

إعطاء نظرة عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال عرض الإطار النظري لماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.

-تسليط الضوء على مناخ الاستثمار في الجزائر، وكذا التعرف على أهم الحوافز الممنوحة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي، وكذا سرد أهم الإصلاحات الاقتصادية والتشريعية التي قامت بها الجزائر، باعتبار هذه الأخيرة قناة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن ثم معرفة مدى وجود العراقيل التي تعيق جذبه.

-تقييم تهيئة مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وفقا للمؤشرات الدولية الإقليمية، من أجل استعراض جوانب القوة والضعف في بيئة أعمال الجزائر بهدف وضع إستراتيجية تسمح لها بتطعيم فرص تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

-تقديم مجموعة من الاقتراحات التي تساعد على تحسين مناخ الاستثمار وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

خامسا: منهج البحث:

لتناول الموضوع لجأنا إلى المنهج التاريخي لسرد التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر، كما أننا سعينا من خلال هذا المنهج إلى تعرف على السياسة الجزائرية تجاه هذه الاستثمارات وتطورها.

كذلك لجأنا إلى المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة وذلك لإظهار بعض الحقائق الراهنة من جهة، ولتفسير أسباب ضعف مساهمة رؤوس الأموال الاجنبية في إنعاش الاقتصاد الوطني من جهة أخرى.

سادسا: أسباب اختيار الموضوع:

هناك العديد من الأسباب التي أدت الى اختيار هذا الموضوع:

-تزايد اهتمام العديد من البلدان بالاستثمار في الجزائر.

-قيمة الموضوع وأهميته باعتباره من مواضيع الساعة.

-الاهتمام الشخصي بالتحولات التي يعرفها الاقتصاد والمجتمع هذه السنوات، ومنه للاطلاع ولمعرفة الأسباب التي هي وراء هذا الوضع للتمكن من ايجاد الحلول المناسبة لمعالجتها.

سابعا: الدراسات السابقة:

-دراسة ناجي بن حسين حول "**دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر**"، أطروحة دكتوراه بجامعة قسنطينة سنة 2009، والتي تمحورت إشكاليتها حول مدى تشجيع مناخ الاستثمار في الجزائر للاستثمار الوطني الخاص، ومدى جاذبيته للاستثمار الأجنبي، حيث خلصت هذه الدراسة الى ان عوائق الاستثمار في الجزائر متعددة و متنوعة ،منها ما هو مرتبط بالداء الاقتصادي الكلي، ومنها ما هو مرتبط بخصائص المؤسسة الاقتصادية ،بالإضافة الى كون توفير بيئة تشريعية ملائمة للاستثمار لا تكف وحدها لكسب ثقة المستثمرين في ظل وجود بيروقراطية ،وجهاز مصرفي ليساير التحولات الاقتصادية المحلية و العالمية.

-دراسة بابا عبد القادر بعنوان "**سياسات الاستثمار في الجزائر، وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة**" سنة 2001، والتي دارت الإشكالية حول ما مدى فعالية قوانين الاستثمار ، وما هو أثرها على واقع الاستثمار الأجنبي و المحلي في الجزائر، و قد خلصت الدراسة إلى ان زيادة قدرة الدول على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر يتوقف على مدى اتباع سياسات اقتصادية منفتحة على العالم الخارجي ،وعلى مدى كفاءة المؤسسات و توفر قاعد قوية من البنية التحتية، أوصلت الدراسة بضرورة عدم الكلي على نطام الحوافز الضريبية إذ

أنها لن تجذب المستثمرين الجانب إذ كانت ظروف العمل و الإنتاج غير مواتية وضرورة التزام السلطات العمومية بإصلاح مناخ العام للاستثمار وذلك من جميع النواحي ،لجدب و تحفيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ثامنا: هيكل الدراسة:

لدراسة هذا الموضوع ارتأينا تقسيم هذا البحث إلى ثلاث فصول وذلك وفق إتباع الخطة التالية:

-**الفصل الأول:** وبعنوان "الإطار النظري لدراسة الاستثمار الأجنبي المباشر" حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، حيث تعرفنا في المبحث الأول تحت عنوان ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر تعرضنا فيه إلى مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، وتعرفنا على تطوره التاريخي واهميته واشكاله، وكذا إيجابياته وسلبياته، أما عن المبحث الثاني وتحت عنوان النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر تعرفنا فيه عن اهم النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر وكذا المعايير التي يأخذها المستثمر في الحسبان قبل اتخاد القرار. أما المبحث الثالث فيه تناولنا عموميات حول مناخ الاستثمار ومكوناته وإجراءات جلب الاستثمار الأجنبي المباشر والحوافز الممنوحة له.

-الفصل الثاني: والذي جاء تحث عنوان: "الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومحفزاته"، ولقد حاولنا من خلاله دراسة علاقة الاقتصاد الجزائري بالاستثمار الأجنبي المباشر من خلال عرض أهم سبل تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر بما فيها الإصلاحات الاقتصادية والتشريعية، ثم الانتقال الى اهم الدوافع الاستثمار في الجزائر والحوافز والضمانات الممنوحة التي تجدب الاستثمار الأجنبي المباشر، إضافة إلى الاتفاقيات الدولية المبرمة بين الجزائر والدول الأخرى في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر.

-**الفصل الثالث:** جاء هذا الفصل تحت عنوان: "معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"، ويتم في إطار هذا الفصل التعرض إلى العوامل الطاردة للاستثمار الأجنبي المباشر والتي تعرقل عملية استقطابه، ثم نحاول تقييم تهيئة مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وفقا للمؤشرات الدولية وبالتالي معرفة اهم العوامل المعيقة لتدفقه، بالإضافة الى تقديم بعض السبل التي نراها كفيلة وناجعة للتقليل من هذه المعوقات من اجل زيادة حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر.

تاسعا: الصعوبات والمشاكل:

-صعوبة حصر وتركيز واختصار الدراسة وذلك لتشعب موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر.

-نقص الشديد في مصادر الاحصائيات الحديثة حول حقيقة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خصوصا من الهيئات الرسمية للدولة.

تمهيد:

لقد تزايدت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الأعوام الماضية كأحد المكونات التدفقات الرأسمالية للدول النامية، حيث لم تكن العديد من حكومات هذه الدول ترحب كثيرا خلال عقد السبعينات بالاستثمار الأجنبي المباشر بسبب إتجاه الشركات متعددة الجنسيات إلى تحقيق الأرباح دون الاهتمام بتحسين اقتصاديات تلك الدول.

مع عقد الثمانينات من القرن العشرين أختلفت هذه النطرة، وأصبحت الحكومات تتنافس على جذبه عبر وضع سياسات اقتصادية تعطي إهتماما خاصا للاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال تهيئة وتحسين مناخها الاستثماري وجعله مواتي لنشاط الشركات متعددة الجنسيات لجذب مزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

فلقد تزايدت أهمية ودور الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الساحة الدولية في السنوات الأخيرة، بحيث أصبحت من أهم مصادر التمويل في الدول النامية خاصة في ظل تزايد حجم المديونية الخارجية.

من أجل التعرف على أهم الجوانب المتعلقة بهذه الظاهرة الاقتصادية، قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- **المبحث الأول**: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.
- **المبحث الثاني**: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته.
- **المبحث الثالث**: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم اشكال تدفقات رؤوس الأموال للدولة وواحد من أكثر أشكال الاستثمار المثير للجدل في الأوساط الاقتصادية والتجارية والسياسية نظرا للأثار الناشئة عنه لكل من المستثمر الاجنبي والدولة المضيفة، وذلك لأنه يتوجه لأنشاء مشاريع اقتصادية في مختلف القطاعات بشكل مباشر، وفيما يلي سنتطرق إلى ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وتطوره التاريخي.

يتمثل مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وتطوره التاريخي فيمايلي:

أولا: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.

قبل التطرق لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر نتعرف على الاستثمار بشكل عام " يقصد به توظيف المال بهدف تحقيق العائد أو الدخل أو الربح المال عموما قد يكون الاستثمار على شكل مادي ملموس أو على شكل غير مادي"[1]

ولتعريف الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل عام سيتم عرض مجموعة من التعاريف المتعددة بتعدد آراء ووجهات نظر أصحاب هذه الظاهرة.

- **من وجهة نظر بعض الاقتصاديين:** لم يلق المفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر إتفاقا بين الاقتصاديين، وفي هذا الإطار يمكن التطرق إلى مفهوم بعض المفكرين الاقتصاديين فيما يلي:

– يرى **عبد السلام أبو قحف** إن الاستثمار الأجنبي المباشر هو "الذي ينطوي على التملك للمستثمر الأجنبي لجزء أو كل الاستثمارات في مشروع معين هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة للمشروع الاستثماري، فضلا عم قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية التكنولوجية في الدول المضيفة"[2]

– ويعرفه **نزيه عبد المقصود مبروك** على أنه " تلك الاستثمارات التي يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي إما بسبب ملكيته الكاملة لها، أو ملكيته من نصيب منها يكفل له حق للإدارة، ويتميز الاستثمار الأجنبي بطابع مزدوج

[1] طاهر حيدر حدران، "**مبادئ الاستثمار** "، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،1997، ص13.

[2] عبد السلام ابو قحف، "**نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية**"، مؤسسة شباب الجامعة، مصر،1989، ص13.

الأول: وجود نشاط اقتصادي يزاوله المستثمر الأجنبي في البلد المضيف والثاني: ملكيته الكلية أو الجزئية للمشروع"[1].

– ويعرفه **طاهر مرسي** عطية الاستثمار الأجنبي المباشر "يتمثل في قيام شخص أو منظمة من بلد معين باستثمار أمواله في بلد آخر سواء عن طريق الملكية الكاملة للمشروع أو الملكية الجزئية وبهدف تحقيق عائد."[2]

– بينما يعرفه **رايموند برنارد** على أنه "وسيلة لتحويل الموارد الحقيقية ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى وذلك بمساهمة رأس مال الشكرة الأخرى حيث يتم إنشاء فرع لها في الخارج أو الرفع من رأس مالها أو قيام مؤسسة أجنبية جديدة رفقة الشركاء أجانب في بلد آخر." [3]

- **من وجهة نظر المؤسسات والمنظمات الماليةالدولية:**

– يعرف **صندوق النقد الدولي (FMI)** الاستثمار الأجنبي بأنه مباشر حين يمتلك المستثمر 10% أو أكثر من أسهم رأس المال إحدى مؤسسات الاعمال، على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة.[4]

– ويعرف **مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)** الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه عملية توظيف الأموال الأجنبية غير وطنية في موجودات رأسمالية ثابتة في دول مضيفة معينة، وينطوي على علاقة طويلة الأجل تعكس منفعة للمستثمر أجنبي يكون له الحق في إدارة موجوداته والرقابة عليها من بلده أو بلد الإقامة الذي هو فيه [5]

–وحسب **المنظمة العالمية للتجارة(OMC)** فتعرفه على أنه الاستثمار الذي يحصل عندما يقوم المستثمر في دولة ما بإمتلاك موجودات في دولة أخرى مع وجود النية في إدارة تلك الموجودات[6].

---

[1] نزيه عبد المقصود مبروك، **"الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية"**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص31.

[2] طاهر مرسي عطية، **"أساسيات الأعمال الدولية"**، دار النهضة العربية، القاهرة ،2000، ص 169.

[3] Raymond Bertrand, économie financière international, paris, presses universitaires de finances,1984 , p91.

[4] حسان خضر، **"الاستثمار الأجنبي المباشر–تعاريف وقضايا – "**، مجلة جسر التنمية، العدد33، 2003، ص03.

[5] عدنان داود محمد العذاري، **"الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية"**، دار فيداء للنشر والتوزيع، عمان، ط01، 2015، ص56.

[6] عبد الكريم كاكي، **"الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية"**، ط1، مكتبة الحسين العصرية، لبنان ،2013، ص21.

-أما **منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)** فقد عرفته على أنه ذلك الاستثمار القائم على أساس تحقيق العلاقات الاقتصادية دائمة مع المؤسسات لاسيما ذلك الاستثمار الذي يعطي إمكانية التأثير الحقيقي على إدارة المؤسسات وذلك باستخدام الوسائل التالية :[1]

- ✓ إما الاستثمار عبر انشاء مؤسسة جديدة أو فرع.
- ✓ المساهمة في مؤسسة جديدة أو قائمة على الا تقل نسبة المساهم عن 10%.
- ✓ إقتراض طويل المدى 05 سنوات فأكثر.

❖ **ويتضح لنا من التعاريف السابقة ان الهيئات الدولية تتفق على النقاط التالية:**[2]

- نسبة 10% كنسبة محددة لامتلاك القدرة على ابداء الرأي والتصويت اثناء إدارة الاستثمار.
- امتلاك المستثمر الأجنبي لأصول الملكية التامة او جزئية في دولة أخرى.
- سلطة القرار الفعلية تحددها قوة التصويت التي تؤهل صاحبها لاتخاذ القرار.
- التأكيد على طول المدى للاستثمار الأجنبي المباشر.

ومن خلال قراءتنا لتعاريف المفكرين الاقتصاديين وكذا تعاريف المنظمات والهيئات الدولية نستخلص التعريف التالي للاستثمار الأجنبي المباشر:"أنه الاستثمار الذي يقوم به المستثمر الأجنبي في بلد غير بلد إقامته عبر إنشاء مؤسسة بملكية مطلقة أو بمشاركة متساوية أو غير متساوية على الأقل تقدر ب 10% مع المستثمر المحلي في البلد المضيف، وللمستثمر الأجنبي الحق في الرقابة على المشروع وله الحق في إدارة هذه المشاريع وتستفيد الدول المضيفة لهذا الاستثمار من التكنولوجيا والمهارات الفنية والإدارية".

وبعد ذكر لمختلف تعاريف الاستثمار الأجنبي المباشر يجدر بنا ذكر مفهوم الاستثمار الأجنبي الغير المباشر وذلك قصد التفرقة بين النوعين وابراز الاختلاف الجوهري ،وعليه فان الاستثمار الأجنبي الغير المباشر "هو الاستثمار الذي يعرف على أنه إستثمار المحفظة أي الاستثمار في الاوراق المالية عن طريق شراء السندات الخاصة لأسهم الحصص أو سندات الدين أي هو تملك الافراد و الهيئات و الشركات على بعض الاوراق دون ممارسة أي نوع من الرقابة أو المشاركة في تنظيم و إدارة المشروع الاستثماري و يعتبر الاستثمار الأجنبي غير المباشر إستثمارا قصير الأجل مقارنة بالاستثمار المباشر."[3]

---

[1] بدوي عبد القادر وآخرون، "**الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مع الإشارة الى تجارب بعض الدول** "، الملتقى الدولي الأول بعنوان الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا، جامعة بشار،2008، ص05.

[2] حسان خضر، **مرجع سبق ذكره**، ص05.

[3] عبد السلام أبو قحف "**نظريات تدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية**"، مرجع سبق ذكره، ص14.

ثانيا: التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر

يرجع تاريخ الازدهار الفعلي للاستثمار الأجنبي المباشر في فترة قيام الثروة الصناعية في أوائل القرن 19 عشر، فلقد ساعد التطور الصناعي الذي يحدث في تلك الفترة وما صاحبه من زيادة في حجم ونوعية المنتجات إلى اتساع التجارة وإلى فتح الطريق لتدفق الاستثمار إلى خارج أوروبا.

ولقد مر الاستثمار الأجنبي المباشر بمراحل تاريخية مختلفة ومتفاوتة في ظروفها السياسية والاقتصادية مما أثر في حجمه وطبيعته وهيكله ويمكن إيجاز تلك المراحل فيما يلي:

المرحلة الأولى: (1800-1914)

عرف تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ازدهارا كبيرا نظر للبيئة السياسية والاقتصادية التي سادت في هذه المرحلة فكل من الإنتاج الوفير وزيادة الموارد جراء الثورة الصناعية بين الاقتصاديين ورجال الاعمال الى ضرورة الادخار والاستثمار في الداخل والخارج تلبية لمتطلبات الصناعة والتجارة خاصة في الدول الغربية من القارات الأوربية على رأسها بريطانيا والتي اعتبرت أكبر دولة مصدرة لراس المال[1]، كما تميزت هذه المرحلة بما يلي:[2]

- انخفاض الاخطار المصاحبة لهذه التدفقات.
- توافر الفرص الاستثمارية في المستعمرات.
- ثبات أسعار الصرف في ظل قاعدة الذهب.
- حرية حركة رأس المال والتجارة.
- حماية أكيدة من جانب الدول المستعمرة لاستثماراتها الأجنبية.

وكانت تقوم بهذه الاستثمارات الشركات الكبرى التابعة للدول الاستعمارية و التي تهدف لتوسيع أسواق منتجاتها من خلال إستغلال الثروات الطبيعية المتواجدة في الدول المستعمرة.

وقد توجهت الاستثمارات الدولية أولا إلى القارة الأوروبية للاستغلال ما منحته الثورة الصناعية من فرص ثم توجهت حصة منها في أواخر القرن التاسع عشر إلى الدول المنتجة للمواد الأولية كالولايات المتحدة الأمريكية وكندا والأرجنتين والهند، بينما لم تستقطب الدول النامية الأخرى إلا قدرا ضئيلا من مجمل الاستثمارات الدولية.[3]

المرحلة الثانية: (من 1914-1944)

[1] دريد محمود السامرائي،" **الاستثمار الأجنبي المعوقات و الضمانات القانونية**"،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،2006،ص50.

[2] منور أو سرير، عليان نذير "**حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر**"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد02،2005، ص102.

[3] جيل برتان، **الاستثمار الدولي**، ترجمة علي مقلد، منشورات عويدات، بيروت،1998، ص5.

بحلول 1914 كان الرصيد العالمي من الاستثمار المباشر يقدر بحوالي 1.5 مليار دولار وكانت المملكة المتحدة المصدر الأكبر للاستثمار الأجنبي المباشر تليها الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا.

أما بعد 1914 فقد شهدت هذه المرحلة بتراجع الاستثمار الأجنبي بشكل كبير كانت اهم الاسباب التي أدت لذلك: [1]

- ظروف الحرب العالمية الأولى والثانية والاضطرابات وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي.
- انهيار قاعدة الذهب وما صاحب ذلك من زيادة اكماش حجم الاقتراض الخاص.
- تصفية الاستثمارات المملوكة للدول المتضررة من الحرب ومن الركود التجاري وكذا الحروب التجارية.

وكان الاستثمار الأجنبي متركزا أساس على الاستثمارات النفطية وتزايد الاستثمارات المتجهة لبناء السكك الحديدية لهذا الغرض حيث شهدت الفترة تنامي وتصاعد قوة الولايات المتحدة الأمريكية وتراجع سيطرة المملكة المتحدة في السيطرة على الاستثمار الأجنبي المباشر.

المرحلة الثالثة: (من 1945-1980)

شهد الاستثمار الأجنبي المباشر توسعا كبيرا وبالأخص بعد منتصف الخمسينيات مع إزدهار ونمو التجارة العالمية، حيث ساعدت الشركات المتعددة الجنسيات للحصول على إمدادات جديدة من المواد الخام والنفط من البلدان النامية فضلا عن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الصناعة التحويلية

و نشير إلى ان قابلية التحويل بين العملات الوطنية في ظل إتفاقية بريتين وودز كان إجراءا عمليا لتسهيل تدفق رؤوس الأموال الجنبية و ظلت القيود على تحركات رؤوس الأموال العالمية قوية عمليا في بعض الدول الصناعية حتى الثمانينيات ، إضافة إلى الحواجز المفروضة من قبل الدول النامية حديثة العهد بالاستقلال على الاستثمار الأجنبي الذي اعتبره انتقاما من سيادتها السياسية و الاقتصادية، و من ثم إتجهت إلى وضع القيود على هذه الاستثمارات و فضلت عليها القروض البنكية لأنها تعتبرها اقل تكلفة من الاستثمار الأجنبي المباشر، فيما يتعلق بتحمل أعبائها و تحويل أرباحها .

ولعبت الاستثمارات الخاصة دورا ضعيفا في الاقتصاد الدولي خلال فترة الخمسينيات مقارنة بالفترات الماضية ولكن هذه الاستثمارات بدأت تستعد دورها وأهميتها في أواخر الستينيات وأصبحت تسيطر على الاستثمارات الأجنبية في الثمانينيات.[2]

[1] منور اوسرير، عليان نذير، **مرجع سبق ذكره**، ص103.

[2] **المرجع نفسه**، ص104.

وخلال هذه المرحلة ظهرت مجموعة من الدول النامية مثل الارجنتين والبرازيل وكوريا الجنوبيةوالهند كمصدر لتدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى الخارج والتي اتجهت نحو البلدان المجاورة [1]

المرحلة الرابعة (من 1990-2006):

لقد زاد الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة 1990 -2000 ليصل الى نحو 1411 مليار دولار، و الملفت للانتباه في هذه المرحلة تأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بالأزمات النفطية لكنه سرعان ما كان يعاود الازدهار بعدها إلى غاية 2006 استمر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو بأرقام قياسية و بلغت نسبة نموه سنة 2006 حوالي 32% فوصل حجمه الى 1306 مليار دولار ، و الذي قارب الرقم القياسي سنة ب 1411 دولار ، مما يعكس أداء اقتصادي قوي موزعا على الفئات الاقتصاد الثلاثة: إقتصاديات البلدان المتقدمة النمو، إقتصاديات البلدان النامية و الإقتصاديات الانتقائية في بلدان جنوب شرق أوروبا، و رابطة الدول المستقلة و الجدول رقم(1-01)يبين الحالة الجيدة التي كان يمر بها الاستثمار الأجنبي المباشر حتى 2006[2].

الجدول رقم(1-01): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم (2000-2006):

الوحدة مليون دولار أمريكي

السنوات	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
الدول العربية	70489,0	47564,6	25362,0	16570,3	7257,0	9373,7	5897,7
العالم	1463351,2	980727,1	744329,2	586956,4	627974,8	827617,3	1400540,6
الاقتصاديات النامية	427163,4	327247,8	291866,0	190124,8	173283,0	216865,1	255506,0
الاقتصاديات الانتقالية	54318,4	30854,0	30284,1	20023,9	11260,1	9511,1	7038,4
الاقتصادات المتقدمة	981869,3	622625,4	422179,1	376807,6	443431,7	601241,1	1137996,2

المصدر: منير خروف، ليندة فريحة، **مقاربة الاستثمار المباشر دراسة نظرية ميدانية**، -حالة الجزائر-، دار الكتاب الجامعي، ط01، الامارات، 2016، ص93.

[1] محمد بن ناصر الجديد،"**أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر**"، دار المنهال للنشر ،الاردن، ط01، 2007،ص150.

[2] منير خروف، ليندة فريحة،"**المقاربة في الاستثمار الأجنبي المباشر**"، دراسة نظرية ميدانية-حالة الجزائر-، دار الكتاب الجامعي، ط01،الامارات،2016،ص91.

ومن خلال القراءة الجيدة للجدول السابق يلاحظ أن المبالغ المحققة من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة حول العالم تعكس بصورة واضحة الحالة الجيدة التي كان يمر بها الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي، حي تزايدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة بنسبة متزايدة لتقفز من 586.956 مليار دولار سنة 2003 إلى حوالي 1463 مليار دولار سنة 2006، فيما واصلت الدول المتقدمة إستحواذها على النسبة الأكبر من هذه الاستثمارات بحوالي 981.869 مليار دولار سنة 2006، تليها الدول النامية ب 427.163 مليار دولار ثم الدول الانتقائية ب 54.318 مليار دولار، و أخيرا نرى نصيب الدول العربية المتجمعة يمثل 70.489 مليار دولار سنة 2006 و إن كان تحسن كثيرا مقارنة بنسبة لسنة 2003 مثلا الذي لم يتجاوز 16.570 مليار دولار و عموما و بأخذ سنة 2000 كمرجع كونها شهدت ظفرة في إستقطاب و تصدير الاستثمار الأجنبي المباشر نلاحظ أن نصيب الدول المتقدمة من التدفق العالمي للاستثمارات الواردة قد شهد تناقصا ملحوظا فبعد أن سجلت نصيبا يقدر 73.4% سنة 2000 ، تراجعت هذه النسبة لتصل إلى 56.2 % سنة 2004، في حين سجل إرتفاعا في نصيب الدول النامية و الاقتصاديات الانتقائية بنسب معتبرة و لتسجل الدول النامية و على رأسها الصين و هونغ كونغ مستويات قياسية و تستحوذ على نسب معتبرة من الاستثمارات العالمية الواردة وصلت إلى 39.5% سنة 2004 و رغم نصيب الاقتصاديات الانتقائية إلى أنه شهد زيادات مضطردة خلال سنوات الملاحظة ليصل سنة 2006 إلى 4.1 % بعدما كانت لا تكاد تتجاوز عتبة 0.3 مليار دولار في الفترة الممتدة بين 1995 و 2000.

وأرجع تقرير الاونكتاد الصادر سنة 2007 سبب هذه الظفرة في نمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تزايد نشاط الاندماج وشراء عبر الحدود، حيث زادت هذه المعاملات بشكل بارز بلغ عددها 6974 عملية سنة 2006 بقيمة إجمالية بلغ حجمها 880 مليار دولار وبنسبة زيادة قدرت ب 23%[1]

المرحلة الخامسة: (من 2007–حتى الوقت الحاضر) الأزمة العالمية:

طالت الحالة الجيدة التي يمر بها الاستثمار الأجنبي المباشر سائد خلال سنة 2007، حيث سجل أرقاما قياسية فاقت تلك المسجلة سنة 2000 لتبلغ 1833 مليار دولار سنة 2007 و بعدل نمو تجاوز 30% إلى غاية السداسي الثاني من نفس السنة أين انفجرت الازمة المالية إبتداء من الولايات المتحدة لتشمل في فترة وجيزة معظم الدول المتقدمة لتنتهي سنة 2007 بانخفاض في معدل النمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة و ليصل إلى معدله 23% لتتأثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية تأثرا شديدا في جميع أنحاء العالم و الذي يتشكل من مجموعة 96 دولة تحوز على 91% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين 2007 و 2008 نتيجة للأزمة التي أصبحت اقتصادية بعد ان كانت مالية حيث هبطت التدفقات العالمية من الاستثمار الأجنبي المباشر

[1] منير خروف، ليندة فريحة، **مرجع سبق ذكره**، ص94.

بنسبة 14% من 1979 مليار دولار عام 2007 الى 1697 مليار دولار عام 2008 و كان تقرير الاونكتاد لسنة 2010 أشار إلى هبوط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد ب 37% مع نهاية سنة 2009 لتبلغ 1114 مليار دولار ، بينما اخفضت التدفقات الصادرة بنحو 43% لتصل إلى 1101 مليار دولار.

ثم بدأت بالتحسن بعد ذلك حيث أرتفعت إلى 1309 مليار دولار سنة 2010 وتصاعدت في سنتي 2011 2012 إلى 1450 مليار دولار وذلك راجع إلى التعافي للاقتصاد العالمي[1].

وفي تقرير 2014 انخفضت التدفقات العالمية الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 16"% إلى 1230 مليار دولار في عام 2014 مقارنة بنسبة 2012 وما يرجع إلى هشاشة الاقتصاد العالمية وعدم اليقين بخصوص السياسيات لبعض الاستثماريين واشتداد المخاطر الجيوسياسية.

كما أشار التقرير إلى ارتفاع هام للاستثمارات الأجنبية المباشرة لسنة 2015 حيث بلغت 1800 مليار دولار والذي يعد الأكبر منذ الأزمة المالية وهذا الارتفاع يرجع بشكل أساسي إلى عمليات الادماج والشراء في العالم حيث بلغت 721 مليار دولار سنة 2015 مقابل 432 مليار دولار سنة 2014[2].

المطلب الثاني: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر، أشكاله ودوافع قيامه.

يتم تناول العناصر التالية:

أولا: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن أهمية الاستثمارات الأجنبية تكمن في الدور الذي تمارسه على النمو والتنمية في بلاد المضيفة كما أنها تحمل معها خصائص الاقتصاد النابغة منه، ونظرا لأهمية أصبحت الكفاءة نظام الاقتصادي لدولة ما تقاس بمدى قدرته على جذب الاستثمارات ويمكن تلخيص أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في النقاط التالية:[3]

1. زيادة الرأسمال الاجتماعي في الدول النامية.
2. تخفيض التكلفة بالنسبة للمضاعفات المحلية عن طريق توفير بعض عناصر الإنتاج التي كانت غير متوفرة.
3. إن إستقدام المستثمر الأجنبي بما لديه من خبرات إعلانية وتسويقية وقنوات إتصال مسبقة بالأسواق العلمية يؤدي إلى نطاق توسيع نطاق السوق المحلي وفتح أسواق عالمية جديدة.

[1] **المرجع نفسه**، ص96.

[2]Unctade world investesment report 2016 new York p14.

[3]عبد لمجيد أونيس ، "**الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة واقع و آفاق**" – ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، اشراف مخبر العولمة و اقتصاديات شمال افريقيا ، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، يومي 17-18 أفريل 2006،ص263.

4. ظهور أثر المحاكاة بين المنتجين المحليين، حيث يستخدمون الطرق الغنية الحديثة وأساليب الإنتاج المتطورة والسياسات الإدارية والمالية والتسويقية.

5. يؤدي قيام المشروع الأجنبي إلى قيام العديد من الصناعات المساعدة التي تمد المشروع الأجنبي باحتياجاته أو بالصيانة أو الإصلاح.

6. الاستثمارات تؤدي إلى تحقيق وفرات اقتصادية للعمال تتمثل في ارتفاع أجورهم الحقيقية وزيادة قدراتهم الإنتاجية وهذا بتدريب القوى العاملة على الأساليب الفنية المتطورة ووسائل رفع الكفاءة الإنتاجية.

7. استقدام الاستثمارات الأجنبية إلى الدول المضيفة يعد علاجا لهذه الظواهر غير الصحيحة، هجرة الأدمغة، رؤوس الأموال، وهذا بإبقاء هذه العوامل الإنتاجية من عمال ورؤوس الأموال للعمل مع المستثمر الأجنبي في الداخل بدلا من أن تسعي اليه في الخارج.

ثانيا: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

تتباين وتعدد أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر تبعا للأهمية والخصائص المميزة لكل شكل من اشكال هذا الاستثمار ويمكن ذكرها كما يلي:

1- الاستثمار المشترك:

يعرف الاستثمار المشترك على أنه كل استثمار يشترك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين من خلال شركة دولية النشاط ويتم في شكل مشروعات اقتصادية وينطوي على عمليات إنتاجية وتسويقية ومالية[1].

كما يعرفه تيربسترا"**Terpstra**" على أنه ذلك النوع من الاستثمار الذي ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دولة أجنبية، بحيث يكون أحد أطراف الاستثمار فيها شركة دولية تمارس حقا كافيا في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة عليها[2]، ويمكن أن يتخذ هذا الاستثمار أحد الأشكال الثلاثة التالية[3]:

أ- شركات تتوزع فيها الملكية بين رأس المال الأجنبي ورأس المال الوطني العام (الحكومي)، وظهر هذا النوع من الشركات لأول مرة في مجال التعدين والبترول لارتباطه بعمليات التأميم الجزئي.

ب- شركات تتوزع فيها الملكية بين رأس المال الأجنبي ورأس المال الوطني الخاص، وظهر هذا النوع من الشركات بعد قيام الشركات الأجنبية بيع جانب من أسهمها في السوق الوطنية ليشتريها القطاع الخاص الوطني.

---

[1] عبد الحميد عبد المطلب، "**العولمة الاقتصادية (منظمتها، شركاتها، تداعياتها)**"، الدار الجامعية، الإسكندرية،2008، ص184.

[2] عبد السلام أبو قحف، "**مقدمة في إدارة الاعمال الدولية**"، مكتبة و مطبعة الاشعاع الفنية، مصر ، 1998، ص 238.

[3] نزيه عبد المقصود مبروك، **مرجع سبق ذكره**، ص39.

ت- شركات تتوزع فيها الملكية بين الرأس المال الأجنبي، ورأس المال الوطني العام، ورأس المال الوطني الخاص، وظهر هذا النوع من الشركات بعد قيام الحكومات ببيع جزء من حصة القطاع العام الوطني الى قطاع الخاص الوطني.

2-الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي:

يتمثل هذا النوع من الاستثمار في قيام المستثمر الأجنبي-أو الشركات متعددة الجنسية –بإنشاء فرع للإنتاج أو التسويق، أو أي نوع اخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة.

وتعتبر المشروعات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أكثر صور الاستثمار المباشر تفضيلا لدى هذا المستثمر لما لها من نتائج مرغوبة تعود عليه، أما بالنسبة للدول المضيفة وخاصة النامية منها فإنها كثيرا ما تردد –بل تحجم عن قبول هذه الاستثمارات في أغلب الأحيان –في التصريح لهذا المستثمر أو الشركات بالتملك الكامل لمشاريع الاستثمار.[1]

ويعتبر الخوف من التبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من آثار سياسية على الصعيدين المحلي والدولي، وكذلك الحذر من احتمالات سيادة حالة إحتكار الشركات متعددة الجنسيات لأسواق الدول النامية من بين أهم الأسباب الكامنة وراء عدم تفضيل كثير من دول العالم الثالث للاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي.

ومع إفتراض قبول هذه الأسباب المذكورة يجدر بالذكر أن الممارسات العملية والدلائل العملية تشير إلى أن بعض الدول في شرق اسيا (كوريا الجنوبية وسنغافورة وتايوان) وأمريكا اللاتينية كالبرازيل والمكسيك بل وفي إفريقيا أيضا تمنح فرصا للشركات متعددة الجنسيات بتملك فروعها تملك كاملا في هذه الدول كوسيلة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية في الكثير من مجالات النشاط الاقتصادي كما أنه حتى الان لا توجد دلائل عملية كافية لتأييد حالة التردد والخوف لدى الدول النامية الأخرى بشان الأثار السياسية و الاقتصادية السلبية الناجمة عن هذا الشكل من الاستثمارات الأجنبية[2]

3-مشروعات او عمليات التجميع:

هذه المشروعات قد تأخذ في شكل إتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني (عام أو خاص)، يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات معينة لتجميعها لتصبح منتج نهائيا سيارة مثلا، وفي معظم الأحيان وخاصة في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي

[1] محمد عبد العزيز عبد الله،" **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي'**، ط01، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن ،2005، ص 43.

[2] عبد السلام أبو قحف، "**الاشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية**"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2003، ص21.

للمصنع وتدفق العمليات وطرق التخزين والصيانة.... إلخ، في مقابل عائد مالي متفق عليه، وقد تأخذ شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل للمشروع الاستثمار للطرف الأجنبي[1].

4-الاستثمار في المناطق الحرة:

هو شكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر المرتبط بمناطق محددة تقع عموما قرب الحدود البري أو البحرية تستفيد من الإعفاءات الجمركية والنشاطات الإنتاجية فيها معفية من الحقوق والرسوم ومن إجراءات الرقابة على التجارة الخارجية فيم يخص المواد الأولية والمدخلات التي تدخل في هذا المجال[2].

وتهدف الدول المضيفة من إنشاء المناطق الحرة في أراضيها من آجل إستقطاب وجذب رؤوس الأموال الأجنبية وزيادة حاصلتاها من العملات الأجنبية ويعتمد تحقيق هذه الأهداف على قدرة المناطق على جلب المؤسسات إليها على نوعية المؤسسات المستقطبة وطبيعة النشاط التي تمارسه وهذا بدوره يتوقف على الضمانات والتسهيلات والحوافز التي تقدمها المناطق.[3]

5-الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية المحولة:

يكون في شكل عقود إمتياز وتكون لمدة معينة تتراوح ما بين 20 الى 50 عام في مجال البنية الأساسية مثل بناء المطارات أو الطرق، على ان يعود المشروع في نهاية عقد الامتياز إلى المجتمع او الحكومة، أي المشروعات القائمة عن البناء والتشغيل والتحويل وهي ذات الاتجاه يفيد الطرفين الحكومة والمستثمر الأجنبي حيث الحكومة تحتاج إلى استثمارات ضخمة يصعب عليها التمويل تلك الاستثمارات من الموازنة، بينما نجد المستثمر الأجنبي يرى أن تلك المشروعات ذات جدوى إقتصادية خلال فترة الإمتياز.[4]

6-الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتعددة الجنسيات (الشركات المتعددة الجنسيات):

هي تلك الاستثمارات التي تقوم بها الشركات المتعددة الجنسيات التي أصبحت تلعب دورا هاما في العلاقات الاقتصادية الدولية ، و أصبحت مسئولة عن معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عالمنا المعاصر و مما يؤكد ذلك ما جاء في تقرير الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (**UNCTAD**) أن عدد هذه الشركات في ازدياد مستمر وأن هناك ما يقارب من 38000 شركة أم يوجد لها أكثر من 200000 فرع خارج بلادها و نظرا لتزايد نشاط الشركات متعددة الجنسيات و شموليتها معظم مناطق العالم و كذلك تسابق معظم الدول- المتقدمة

[1] عبد السلام أبو قحف، "**اقتصاديات الإدارة والاستثمار**"، الدار الجامعية، مصر، 1993، ص237.

[2] عبد الكريم كاكي، **مرجع سبق ذكره**، ص27.

[3] منور أو سرير، "**دراسة نظرية على المناطق الحرة**"، مجلة الباحث، العدد03،2003، ص92.

[4] عبد الحميد عبد المطلب،"**العولمة الاقتصادية، منظماتها، شركائها، تداعياتها**)، مرجع سبق ذكره، ص186.

و النامية على حد سواء- من أجل إجتذاب هذا النوع من الشركات على العمل لديها.[1] فانه يبدو من المفيد أن نشير لأهم خصائص هذه الشركات والتي تتمثل فيم يلي: [2]

أ- تتميز الشركات المتعددة الجنسية بأنها شركات ضخمة فقد وصلت إلى أحجام خيالية، ويبدو جليا ذلك من خلال حجم الإنتاج لهذه الشركات على المستوى الدولي، مما أدى إلى تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات والاقتصاد العالمي.

ب- تنوع الأنشطة هي من سمات الشركة المتعدة الجنسيات فهي تمارس نشاطها في قطاعات مختلفة ومتنوعة، وهذا التنوع في النشاط يعود لإعتبار إقتصادي مهم وهو تعويض الخسارة المحتملة في نشاط معين بأرباح تتحقق بأنشطة أخرى لها أسواقها المتميزة.

ت- خضوع الشركات المتعددة الجنسيات للسيطرة المركزية تمارسها الشركة الأم التي تتولى تحديد المواقع التي توجه اليها الاستثمارات الجديدة، كما أن لهذه الشركات طابع إحتكاري أو شبه إحتكاري.

ث- التفوق التكنولوجي هو من أهم خصائص هذه الشركات، وضخامتها وأرباحها الكبيرة الناشئة من استثماراتها المتنوع وتوفر لها الموارد المالية للقيام بالبحوث العلمية والتكنولوجية في الإنتاج.

ونظرا لهذه الخصائص التي تتمتع بها الشركات المتعددة الجنسية فانه يمكن القول بأنه قد تعظم الدور الذي تلعبه في الاقتصاد العالمي المعاصر، وظهرت ضرورة الاستثمارات المباشرة التي تقوم بها وخاصة في البلدان النامية، ومن المؤشرات الدالة على تعاظم دور هذه الشركات إرتفاع نصيبها في قطاع معين من اجمالي الإنتاج لهذا القطاع.

ثالثا :دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

تختلف دوافع المستثمر الراغب في الاستثمار خارج وطنه عن دوافع البلد الراغب في جدب واستقبال هذا المستثمر ونعرض فيما يلي أهم دوافع الطرفين:

✓ **دوافع المستثمر الأجنبي:**

يمكن عرض أهم دوافع المستثمرين الأجانب من خلال العناصر الأساسية التالية:

- **طبيعة النشاط الاقتصادي والتجارة:** تلعب طبيعة النشاط الاقتصادي والتجارة دورا مهما في دفع المستثمر إلى مزاولة نشاطه عبر الحدود الوطنية، إذ أن هناك بعض أنماط النشاط السريعة التلف التي تستلزم ضرورة قيام

[1] نزيه عبد المقصود مبروك، **مرجع سبق ذكره**، ص ص43-44.

[2] أحمد هليل الشمري، "**معوقات الاستثمار الأجنبي في الدول العربية، (مصر، العراق، السعودية، الأردن، الجزائر، اليمن)**"، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ط01، 2016، ص ص33-34.

المنتج، ولغرض تلافي الإخفاق، بالبحث عن أسواق إستهلاك ملائمة ونقل وحداته الإنتاجية والتسويقية أو رأس مال معين اليها ومباشرة الإنتاج فيها.[1]

- **زيادة العوائد دون زيادة المخاطر**: التي قد يتعرض لها المستثمر، وتتحقق الزيادة في عائد الاستثمار من عدة أوجه منها: التخلص من تكاليف التصدير أو تخفيض بعض تكاليف الإنتاج خاصة تكاليف المواد الأولية واليد العاملة هذا بافتراض حرية تحويل عوائد الاستثمار، أما إذا كان هذا التحويل غير مسموح به كليا أو جزئيا مما يعني ضرورة إعادة استثمار العوائد من جديد، فان يتحقق هذا العائد ويفقد جاذبيته.[2]
- **زيادة المبيعات**: بهدف الاستفادة من وفرات الإنتاج بالأحجام الكبيرة، فإنه يجب البحث عن الأسواق غير السوق المحلي لتصريف فائض الإنتاج الذي لا يستوعبه سوق دولة واحدة. وفي حالة عدم توفر هذه الإمكانية أو صعوبتها بسبب إرتفاع تكاليف التصدير أو السياسات المقيدة للاستيراد من طرف الدول أو لأسباب أخرى، وهي عديدة تلجا الشركة الى الإنتاج خارج دولتها.
- **تخفيض المخاطر**: يتمكن المستثمر من تخفيض المخاطر التي يتعرض لها من خلال الاستثمار في الخارج. وإذا كان معامل الارتباط بين عوائد استثماراته ضعيفا. عكس الاستثمارات المحلية التي عادة ما يكون معامل الارتباط بين عوائدها قويا نطرا لمواجهتها نفس الطروف الطبيعية العامة. كما أنه قد تشتد المنافسة الداخلية لدرجة تهديد إستمرار وجود شركة ما، فتنتقل هذه الشركة نشاطها أو جزء منه إلى الدولة أو دولة أخرى لا توجد فيها المنافسة بنفس الحدة. فراس المال الأجنبي يحاول بقدر الإمكان توزيع استثماراته في دول وأسواق مختلفة كي يحد من الانعكاسات السلبية للأزمات الاقتصادية التي قد تتعرض لها سوق الوحدة.[3]
- **الميزة الاحتكارية**: إن امتلاك الميزة الاحتكارية هي إحدى الدوافع القوية لدفع الشركات على القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر وتتركز هذه الميزة في امتلاك رأس المال، التكنولوجيا، خبرات إدارية، مهارات تصميم المنتج، العلامة التجاريةوالتي قد تعزز للشركة المستثمرة موقفها الاحتكاري، كما تستطيع الشركة المستثمرة التغلب على المنافسين لها في الأسواق الأجنبية في ضوء قوة ميزتها الاحتكارية.
- **تخفيض التكاليف**: يمكن تخفيض التكاليف بعدة طرق من خلال دراسة وتحليل تكاليف الإنتاج، ويعتبر دخول السوق الأجنبي والاستثمار بتكاليف منخفضة خطوة مهمة جدا لحيازة المركز التنافسي في السوق الدولي، ومن الأمثلة على ذلك إنتقال بعض الصناعات اليابانية والأوربية من موطنها إلى دول أخرى بسبب حصول هذه الصناعات على ميزة الايدي العاملة الرخيصة في كل من هونك كونغ وكوريا والمكسيك، حتى تبقى تلك الصناعات محافظة على مستواها التنافسي في الأسواق العالمية.[4]

---

[1]–دريد محمود السامرائي، **مرجع سبق ذكره**، ص76.

[2]**المرجع نفسه**، ص77.

[3]دريد محمود السامرائي، **مرجع سبق ذكره**، ص 78.

[4]شوقي ناجي، "**إدارة الاعمال الدولية**"، دار الاهلية، الاردن،2002، ص ص 57-58.

✓ **دوافع البلد المضيف:** تسعى مختلف الدول المتقدمة والنامية، إلى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر وقد أصبحت تتنافس عليه حتى تلك الدول التي اتخذت موقفا معاديا لهذا النوع من الاستثمار خلال العقود السابقة، ويعود هذا إلى أسباب عديدة تتنوع بتنوع الدول واختلاف أوضاعها الاقتصادية

وفيما يلي عرض موجز لأهم الأسباب الدافعة الى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر مركزين أساسا على الدول النامية.[1]

- جعل المستثمر الأجنبي يساهم في إيجاد حل ممكن لمعالجة مشكلة البطالة المحلية التي تتخبط فيها هذه الأخيرة، أو سبيل منه لتقليصها وذلك من خلال إقامة مشاريع إستثمارية تكون قادرة على خلق مناصب شغل جديدة.
- إجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر من دول المضيفة لا يقتصر على دافع التخفيف من حدة البطالة من خلال إقامة مشروعات كثيفة العمالة، بل لجعل هذه الأخيرة متنوعة تمس صناعات جديدة وقطاعات مختلفة مثل السياحة، المصارف، التامين...
- دافع الحصول على مستوى معين من التكنولوجيا ومختلف معارفها بغية الإستفادة منها لخلق تكنولوجيا ذاتية من جهة ومن جهة أخرى لتحقيق تقدم إقتصادي مستمر.
- إلى جانب ذلك قد يستجد الدافع في أن إكتساب المهارات والمعارف التكنولوجية قد يؤدي حتما إلى تحسين الوضع التنافسي لهذه الدول مقارنة بالدولة الأم.
- إجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر قد يكون بدافع إحلال الإنتاج المحلي للدول المضيفة محل الواردات، وبناء إقتصاد تصديري قوي يسمح بتنمية تجارتها الخارجية.
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر بمثابة وسيلة تمويلية خارجية بديلة ومحمودة العواقب مقارنة بالقروض الخارجية. ومنعش للاستثمار المحلي وتكملة للموارد المحلية.

[1] موفق احمد، حلا سامي خضير، "**الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره في البيئة الاقتصادية**"، مجلة الإدارة والاقتصاد، العراق، العدد80، 2010، ص143.

الجدول رقم(1-02): مقارنة بين دوافع المستثمر الدولي ودوافع الدول المضيفة .

دوافع المستثمر الأجنبي	دوافع الدول المضيفة
1-البحث عن استثمارات ذات ضرائب أقل أو بدونها. 2-التخلص من مخزون سلعي راكد. 3-التخلص من تكنولوجيا متقادمة. 4-التغلب على البطالة المقنعة في الدول المقر. 5-البحث عن أسواق جديدة. 6-النمو والتوسع وغزو الأسواق الخارجية. 7-إختيار منتجات جديدة وإستخدام العملاء في الدولة المضيفة في التجارب المعملية والميدانية. 8-البحث عن أرباح ضخمة. 9-التخلص من مخلفات الإنتاج بالدولة المضيفة. 10-الاستفادةمن الأجور المنخفضة في الدولة المضيفة. 11-استغلال المواد الخام بالدول المضيفة. 12-الاستفادة من الإعفاءات والمزايا الممنوحة في الدولة المضيفة من ضرائب والرسوم. 13-استغلال بعض الاستثمارات المتاحة محليا.	1-تحقيق تقدم اقتصادي مطرد. 2-جذب الاستثمارات الدولية. 3-الحصول على تكنولوجيا متقدمة. 4-توفير الإدارة المتقدمة. 5-المشاركة في حل مشكلة البطالة المحلية. 6-توظيف عوامل الإنتاج المحلية. 7-إحلال الناتج المحلي محل الواردات. 8-الاقتصادالتصديري من خلال الشركات الوافدة. 9-تقديم مجموعة من المزايا الضريبية والغير الضريبية لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر. 10-انشاء صناعات جديدة. 11-التوسع في الصناعات الخدمات كالسياحة والتامين. 12-تنمية التجارة الخارجية. 13-تحسين المركز التنافسي لدولة.

المصدر: فريد النجار، "**الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي**"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،2000، ص36.

المطلب الثالث: إيجابيات وسلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر وأهم عراقيله.

تسعى مختلف الدول إلى إستغلال الإيجابيات التي يمنحها الاستثمار الأجنبي من إنتقال لرؤوس الأموال والمهارات والمعارف التكنولوجية الحديثة لكن في نفس الوقت هنالك بعض الاقتصاديين الذين يرون انه قد تنجر عنه العديد من السلبيات وأنه شكل من أشكال الاستغلال الاقتصادي.

أولا: إيجابيات الاستثمار الأجنبي المباشر.

بمكن أن تسهم مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق العديد من المزايا للدول التي يتحقق فيها هذا الاستثمار منها:

1- التأثير الإيجابي على ميزان المدفوعات من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وزيادتها في الدول المضيفة، وذلك من خلال لجوء شركات متعددة الجنسيات إلى بيع عملاتها الأجنبية للحصول على العملة الوطنية التي تحتاجها لتمويل مدفوعات المحلية، أو محاولة التخفيف من النقد الأجنبي في حالة توجيه الاستثمارات الأجنبية في القطاعات الإنتاجية التي تؤدي إلى إحلال الاستيراد ويساهم في سد جزء من حاجة السوق المحلية، وهدا يعني تحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة الصادرات وتخفيض الواردات[1]

2- إن وجود الشركات عابرة القارات والتي تقوم بالاستثمار في الدول المضيفة سوف يؤدي إلى خلق علاقات تكامل رأسية أماميةوخلفية بين أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة في الدولة، ومن خلال تشجيع المواطنين على إنشاء مشروعات لتقديم الخدمات والمساعدة اللازمة، أو المواد الخام للشركات الأجنبية وهذا سوف تؤدي إلى زيادة عدد المشروعات الوطنية الجديدة وتنشيط صناعة المقاولات وغيرها ومن ثم خلق فرص جديدة للعمل.[2]

3- تؤدي الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي في البلد المضيف لهذا الاستثمار وتحسين نوعية المنتجات خاصة في المشاريع الاقتصادية المشتركة كشركات فرعية للشركات متعددة الجنسية مع شركات البلد النامي، أو من خلال إقامة مشروعات جديدة للشركات الأجنبية في البلد المضيف ، والذي يتميز بمواصفات الجودة العالية و مزايا وفرات الحجم الكبير وهذا يؤدي إلى فتح الأسواق العالمية أمام تلك المنتجات ،والذي يؤدي بدوره إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي و ويؤدي إلى زيادة متوسط دخل الفرد و تحسين مستوى المعيشة ،فضلا عن ذلك يؤدي إلى تطوير القطاعات الاقتصادية ذات الإنتاجية العالية ويعدل الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد ، ولذلك فإن هذا الاستثمار يحفز الاستثمار المحلي من خلال آثار الروابط الصناعية أي شراء المنتجات المحلية ويجهزها بالمدخلات الوسيطة. [3]

4- إستفادة الشركات المحلية في الدول المضيفة من القنوات الإتصال و تحديث التقنيات التي تتاح لها إما من خلال المشروعات المشتركة من خلال المشروعات المشتركة بإستخدام عدة طرق منها ،إنتقال العاملين من فروع الشركات متعددة الجنسيات المحلية و الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج يتوقف نجاح الشركات المحلية في تحقيق ذلك على مدى قدرة العاملين المحلين على استعمال الطرق و العمليات التكنولوجية الحديثة

---

[1] ساعد محمود الكواز، عمر غازي العبادي ،""**مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر–دراسة لعينة من الدول العربية**–بحث في العلوم الاقتصادية كلية الإدارة و الاقتصاد ،"جامعة الموصل ،"العراق ،2007"ص3.

[2] نزيه عبد المقصود مبروك، **مرجع سبق ذكره**، ص419.

[3] هند سعدي، "**اثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية**"، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة محمد بوضياف، المسيلة،2016-2017-،ص22.

المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر،وممدى إستجابة الشركات الوطنية لزيادة الإنفاق على البحوث و التطوير ،ومدى تركز الاستثمار في المناطق ذات الربحية و التي تشجع تلك الشركات على تطبيق التكنولوجيا الحديثة.[1]

5- الرفع في كفاءة الشركات المحلية وهذا عن طريق العلاقة المباشرة بين شركات المتعددة الجنسيات والشركات المحلية فقد تكون علاقة خلفية حيث تتمثل وظيفة الإنتاج أو التموين في زيادة الطاقة الإنتاجية، أو علاقة أمامية والتي تتمثل في وظيفة التسويق.

6- رفع مستوى التنمية الاقتصادية وهذا من خلال ما يوفره الاستثمار الأجنبي المباشر من رأس المال النقدي والعيني من الأثر الايجابي على إقتصاد وتجارة تلك الدولة وذلك بالقيام ببرامج تنموية متوسطة وطويلة الأجل.

7- مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق المنافع الاجتماعية من خلال قيام المستثمر الأجنبي بتعبيد ورصد الطرقات المؤدية لمشروعه وتوصيل شبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء...

8- ينمي الاستثمار الأجنبي المباشر روح المنافسة بين الشركات المحلية إذ يصبح من الضروري على هذه الشركات التركيز على تحقيق هدف البقاء والتوسع وتطوير منتجاتها.

9- يساعد على زيادة القدرة التصديرية لإقتصاديات الجدولة الضعيفة[2]

ثانيا: سلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر.

بالرغم من الإيجابيات والدور الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق نمو اقتصادي في الدول المضيفة إلا أن عددا غير قليل من الباحثين والكتاب يرون أن الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تحقق الأهداف والغيات المرجوة من ذلك بل يؤدي إلى إعاقة تطور هذه الدول بسبب العيوب التي تصاحب تلك الاستثمارات منها:

1- يشير البعض إلى آنه على الرغم من الآثار الإيجابية الأولية المباشرة التي تحدثها الاستثمارات الأجنبية المباشرة على موازين المدفوعات نظرا لزيادة حصيلة النقد الأجنبي التي تصب للدولة في حساب العمليات الرأسمالية ، إلا آنه سرعان ما تنقلب بعد فترة إلى آثار سلبية حيث نجد أن نشاط الشركات متعددة الجنسيات سوف يؤدي إلى زيادة واردات الدول المضيفة من السلع الوسيطة والخدمات، كما أن تلك الشركات سوف تبدأ في تحويل أرباحها إلى الخارج، هذا بالإضافة إلى دفع العوائد عن تمويل الواردات لتلك الشركات من البنوك في الخارج.[3]

---

[1] رفيق نزراي،"**الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي–دراسة حالة تونس، الجزائر، المغرب**"، شهادة لنيل ماجستير (غير منشورة)، جامعة باتنة،2008، ص54.

[2] امال تخنوني، بلال ملاخصو، "**الاتجاه المعاصر لواقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المحلي والدولي وأثره على التنمية الاقتصادية**"، الملتقى الوطني حول الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر تحث شعار "كيف يصبح الاستثمار الخاص الاجنبي في خدمة التنمية الوطنية"، جامعة ورقلة، يومي18-19 نوفمبر2015، ص12.

[3] عبد الحميد عبد المطلب، "**العولمة الاقتصادية**"، مرجع سبق ذكره،ص210.

2-لا تساهم مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير فرص العمل الكافية بشكل كبير والتي من شإنها أن تحد من البطالة واسعة الانتشار بمختلف أشكالها وفي مجالات المختلفة ونطرا للجوء هذه المشروعات إلى أساليب إنتاج مكتفة لرأس المال ووسائل الإنتاج تتطلب عمل من نوعية أعلى والذي يتم استيراده من الخارج وهو الامر الذي يحد من فرص إستخدام العمل المحلي بدرجة كبيرة.[1]

3-إذا كان يترتب على وجود الشركات الاستثمارية الأجنبية بعض الزيادة في الموارد العامة للدولة المضيفة نتيجة لفرض الضرائب و الرسوم الجمركية على نشاط هذه الشركات فإنه ينبغي الا ينظر إلى هذه الزيادة في الموارد كمكسب صافي، لأنه في سبيل اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة عادة ما تلجأ البلدان النامية المضيفة إلى منح هذه الاستثمارات العديد من المزايا و التسهيلات و الإعفاءات تكلفة تتمثل في ضياع موارد محتملة أي إبتلاع موارد حكومية التي كان من الممكن لتلك البلدان أن تستخدمها في أغراض التنمية الاقتصادية ، و قد تضطر البلدان النامية في سبيل المساواة بين المستثمر الأجنبي و المستثمر الوطني إلى منح المستثمرين الوطنيين مثل هذه المزايا و التسهيلات ما يؤدي إلى مزيد من تضحية الإيرادات الحكومية المحتملة.[2]

4-الممارسات الاحتكارية للشركات متعددة الجنسيات ويأتي ذلك نتيجة لان الشركات متعددة الجنسيات تتمتع في أسواق الدول المضيفة بوضع إحتكاري وشبه إحتكاري وذلك اما نتيجة لإنفراد تلك الشركات بإنتاج أصناف او سلع متميزة لا يتوفر لها بدائل في تلك الأسواق، أو أن تلك الشركات تستحوذ على شريحة كبيرة من الطلب السوقي لتلك السلع في الدول المضيفة تكفل لها القيادة السعرية، وذلك بحكم إختيارها المجالات انتاج تخضع لسوق الاحتكاري وتتسم بدرجة عالية من التركز السوقي.[3]

5-لا توفر مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر الفرصة الكافية لتطوير مهارات وخبرات العاملين وتطوير القدرات الإدارية والتنظيمية، فالشركات العابرة للقارات تعتمد على عنصر العمل الأجنبي نتيجة لقلة عنصر العمل المحلي المؤهل في هذه المجالات، وعدم سماح مشروعات الاستثمار الأجنبي بالاطلاع على أسرار الصناعية من طرف الشركات المحلية، وفي حالة تقديم مثل تلك الاسرار المتمثلة في الخبرة الفنية والصناعية للجهات المحلية، فأنها تكون بمقابل وبكلفة عالية، وتعمل على تحديتها باستمرار.[4]

6-إن الاستثمارات الأجنبية تؤثر سلبا على البيئة في البلد المضيف لأنها غالبا ما تستثمر في مجالات تزيد من التلوث البيئي مثل الصناعات الإستخراجية والصناعات البتروكيماوية والأسمدة. ذلك أنها تستند إلى تقنيات

[1] رفيق نزراي ، **مرجع سبق ذكره**،ص60.

[2] نزيه عبد المقصود مبروك، **مرجع سبق ذكره**، ص487.

[3] عبد الحميد عبد المطلب، "**العولمة الاقتصادية**"، مرجع سبق ذكره، ص210.

[4] رفيق نزاري، **مرجع سبق ذكره**، ص60.

ومصانع متقدمة محطورة في مواطنها الاصلية، بسبب تزايد الاهتمام الرسمي والشعبي بالمعايير البيئية والصحية في حين لا يوجد ذلك بنفس الدرجة في الدول النامية.[1]

ثالثا: العراقيل التي تواجه الاستثمار الأجنبي.

رغم المحاولات التي تقوم بها الدولة المضيفة لجدب الاستثمار الاجنبي المباشر ورغم التحفيزات والتسهيلات التي تقدمها الا ان هناك جملة من العراقيل التي تقف سدا منيعا امام انتقال الاستثمارات إليها بكل سهولة ومن بين أهم العراقيل الاستثمار الأجنبي ما يلي:[2]

- غياب البيئة الاستثمارية المناسبة، كعدم الإستقرار السياسي أو الأمني او الإقتصادي الذي يشكل سببا هاما من أسباب ضعف الاستثمار الأجنبي المباشر، ويكون عامل طاردا لرؤوس الأموال والمستثمرين الأجانب وحتى المحليين.
- غياب التشريعات الحديثة الواضحة المعالم، والنصوص التي تحكم العملية الاستثمارية خاصة في مجالات الضرائب والإعفاءات والرسوم الجمركية.
- عدم ثبات وتدهور أسعار الصرف والمخاطر التي تنجر من تقلباته.
- ضعف البنية التحتية وعدم الاهتمام بها، ضعف الخدمات والمرافق التي تسهل للمستثمرين إقامتهم إلى جانب استثماراتهم.
- غياب الكفاءة الإدارية والفنية، وضعف الاستثمار في مجال التدريب والتنمية البشرية.
- التعقيدات البيروقراطية، وغياب المعلومات وعدم وضوح السياسات الاقتصادية.
- صعوبة تحقيق عائد مرتفع على الاستثمار وإرتفاع أسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية.
- سياسية التمييز المعتمدة من طرف الحكومات بين الاستثمار المحلي والأجنبي.
- الفساد الإداري وصعوبة المنافسة وعدم تطويرها وإندماجها مع تطورات العصر والعولمة.

[1] نزيه عبد المقصود مبروك، **مرجع سبق ذكره**، ص502

[2] فريد النجار، "**البورصات و الهندسة المالية**"، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية،مصر،1999،ص268.

- عدم إتساع السوق المحلي وغياب فرص الاستثمار.
- التدخل الحكومي في المشروعات الاستثمارية، وخطورة إتباع سياسية التأميم.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته.

مثلما سبق ذكره، هناك إختلاف بارز بين المفكرين الاقتصاديين في تحديد مفهوم موحد لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، هذا الاختلاف لم يكن ليتوقف عند هذا الحد بل أستمر إلى حدود كيفية قيامه وتفسيراته، إذ من خلال القراءة المسحية لمختلف الدراسات التي تناولت الاستثمار الأجنبي المباشر تبين تعدد للنظريات التي تحاول تفسير دوافع قيامه والعوامل المسببة له، وفي هذا المبحث سيتم محاولة بلورة أهم النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر، وكذا محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية، النظرية النيوكلاسكية.

أولا: النظرية الكلاسيكية:

التحليل الكلاسيكي يتميز بجملة من العوامل التي ينطلق منها وهي: الدعوة إلى الحرية وعدم تدخل الدولة والمنافسة التامة في السوق وعدم وجود أي عوائق في حركة رؤوس الأموال وعناصر الإنتاج.[1]

حيث يفترض الكلاسيك أن الاستثمارات الأجنبية تنطوي على الكثير من المنافع غير أن هذه المنافع تعود في معظمها على الشركات متعددة الجنسيات أما الاستثمارات من وجهة نطرهم هي بمثابة مباراة من طرف واحد حيث أن الفائز بنتيجتها الشركات متعددة الجنسيات وليست الدول المضيفة وتستند وجهة النظر الكلاسيك إلى عدة من المبررات كما يلي:

- ✓ صغر حجم رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الدول المضيفة بدرجة لا تبرر فتح الباب لهذا النوع من الاستثمارات.
- ✓ ميل الشركات المتعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة من عمليتها إلى الدولة الأم.
- ✓ قيام الشركات المتعددة الجنسيات بنق التكنولوجيا التي لا تتواءم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتفافية بالدول المضيفة.
- ✓ إن ما تتجه الشركات متعددة الجنسيات قد يؤدي إلى خلق أنماط جديد للاستهلاك في الدول المضيفة لا تتلاءم مع متطلبات التنمية في الدول المضيفة
- ✓ إن وجود الشركات الأجنبية قد يؤثر بصورة مباشرة على سيادة الدول المضيفة وإستقلالها

[1] عدنان داود محمد العذاري، **مرجع سبق ذكره**، ص61.

من خلال ما يترتب عليها من تبعية سياسية بسبب:

- إعتماد التقدم التكنولوجي في الدول المضيفة على دولة أخرى.
- التبعية الاقتصادية او الاعتماد على الدول.
- -قد تمارس الشركات متعددة الجنسيات الكثير من الضغوط السياسية.
- قد يترتب على وجود الشركات متعددة الجنسيات إتساع الفجوة بين أفراد المجتمع فيها يختص بهيكل توزيع الدخول وذلك لما تقدمه من أجور مرتفعة للعاملين فيها بمقارنة من بنظائرها الشركات الوطنية والمحلية وعليه يترتب على هذا خلق الطبقية الاجتماعية.[1]

ومن بين الانتقادات التي قدمت لهذه النظرية أنها مبنية على فرضية المنافسة التامة وهي فرضية غير واقعية.[2]

ثانيا: النظرية النيوكلاسيكية:

تقوم هذه النظرية على أساس أن الأسواق المالية في مختلف الدول غالبا ما تكون مناسبة عن بعضها البعض، وأيضا نظرا لأن أسواق رأس المال ليست بالقدر العالي من التطور الكثير من الدول وخاصة المتخلفة منها، ومن ثم فالنظرية النيوكلاسيكية تشرح تدفق رأس المال على أنه استجابة واختلاف سعر الفائدة من دولة إلى أخرى فرأس المال سيتدفق إلى المناطق التي يتحصل فيها على عائد آعلى.

وقد كان **أولين** أول من قدم شرحا لتحركات رأس المال الدولي، والذي أوضح أنه مع إفتراض وجود سوق المنافسة الكاملة، فان أهم عنصر محرك للتصدير والاستيراد رأس المال وحدوث الاستثمار الأجنبي المباشر هو بالتأكيد سعر الفائدة.

كما تم تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر كنظرية أيضا على يد **ماكدوجال (1960)** وأيضا **كيمب(1961-1964)** رغم أن تحليل الاستثمار المباشر هو أساس أو الهدف من وراء تحليلهم، إلى نتائج دراستهم توصلت إلى أن السبب في ارتفاع سعر العائد بالخارج هو مبلغ رأس المال (أي العائد) سيكون مرتفع.[3]

الانتقادات الموجهة للنظرية النيوكلاسيكية:

بخصوص تقييم النظرية النيوكلاسكية فانه قد فشلت لأسباب عديدة منها:[4]

---

[1] عبد السلام أبو قحف، "**نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية**"، مرجع سبق ذكره، ص32.

[2] عمر صقر، "**العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الإسكندرية**"، الدار الجامعية، الإسكندرية،2003، ص48.

[3] رضا عبد السلام، "**محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة**"، مكتبة العصرية ، ط01، 2007،ص38.

[4] **نفس المرجع** ،ص40.

✓ لم تميز النظرية النيوكلاسيكية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر فأثار كل منهما مختلف عن الآخر، كما أنها تتعامل مع الاستثمار الأجنبي من منطلق رأس المال المالي، ولم تأخذ في الاعتبار مفهوم الاستثمار الأجنبي (وخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر).

✓ النموذج النيوكلاسيكي يشرح تدفقات رأس المال ولكن لم يشرح قيام عدد محدود من الشركات بانتهاز الفرصة لتصبح شركات متعددة الجنسيات في حين لا تقوم البعض الآخر من الشركات.

✓ عدم القدرة على شرح حالة حدوث الاستثمار من وإلى الدولتين (أ) و (ب) في نفس الوقت بالإضافة إلى عدم القدرة على شرح الأسباب التي من آجلها تفضل القيام بالاستثمار بدلا من التصدير، كما أن قيام تلك النظرية على افتراض المنافسة وغياب تكلفة الانتقال وعدم كمال المعلومات قد فشلت في التعامل مع الواقع العلمي للاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الثاني: نظرية عدم كمال السوق، نظرية دورة حياة المنتج، نظرية الحماية.

أولا: نظرية عدم كمال السوق:

إن نظرية عدم كمال السوق تبنى على أساس غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول المضيفة ونقص في السلع، وتدني الخدمات فيها، بالإضافة إلى ضعف قدرات الشركات الوطنية وعدم قدرتها على المنافسة الشركات المتعددة الجنسية، لما تتمتع هذه الأخيرة من قدرات مالية هائلة وتقنيات تكنولوجية متقدمة ودقيقة، مما يجعل عدم التكافؤ بينهما وبين الشركات الوطنية وبالتالي تخلق نوع من الميزة للشركات في القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر. [1]

وفي هذا الشأن يرى **هود وينج** أنه في حالة السيادة المنافسة الكاملة في إحدى الأسواق الأجنبية فإن هذا يعني إنخفاض قدرة الشركة الأجنبية على التأثير أو التحكم في السوق حيث توجد حرية كاملة أمام أي مستثمر للدخول في السوق[2].

كما يفترض هذا النموذج النظرة الشمولية لمجالات الاستثمار الأجنبي فضلا على أن التملك المطلق للمشروعات الاستثمار هي الشكل المفضل لإستغلال جوانب القوة لدى الشركات المتعددة الجنسيات.

الانتقادات الموجهة لنظرية عدم كمال الأسواق:

✓ إن هذه النظرية تفترض أن مديري الشركة متعددة الجنسيات على وعي بجميع فرص الاستثمار الأجنبي في الخارج، وهذا غير واقعي من الناحية العملية.

[1] عبد الكريم كاكي، **مرجع سبق ذكره**، ص77.

[2] عبد السلام أبو قحف، "**نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية**"، مرجع سبق ذكره، ص32.

✓ هذه النظرية لم تقدم أي تفسير مقبول حول تفضيلات الشركات متعددة الجنسيات للتملك المطلق لمشروعات الاستثمار الإنتاجية كوسيلة استغلال جوانب القوة أو المزايا الاحتكارية لهذه الشركات في الوقت الذي يمكنها تحقيق ذلك من خلال أشكال الأخرى للاستثمار أو العمليات الخارجية كالتصدير أو عقود التراخيص الخاصة بالإنتاج أو التسويق.

كما أن قدرة تلك الشركات على استغلال جوانب القوة أو المزايا الاحتكارية التي تميزها عن غيرها من الشركات الوطنية، ترتبط بمدى مرونة وتعدد الشروط والإجراءات الجمركية والضوابط التي تضعها حكومات الدول المضيفة المتقدمة أو النامية خاصة بتنظيم أنشطة وعمليات تلك الشركات[1].

ثانيا: نظرية دورة حياة المنتج (نظرية فرنون 1966):

تقوم هذه النظرية تفسيرا لأسباب إنتشار ظاهرة الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية بصفة خاصة والدول المتقدمة بصفة عامة، كما أنها تلقي الضوء على دوافع الشركة المتعددة الجنسيات من وراء الاستثمارات الأجنبية من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنها توضح كيفية أو أسباب إنتشار الابتكارات والاختراعات الجديدة خارج حدود الدولة الأم[2]، وحتى تفهم نظرية دورة حياة المنتج لا بد من استعراض المراحل التي يمر بها والتي أتفق معظم مناظريها على أنها أربعة مراحل كما هو مبين في الشكل الآتي:

الشكل رقم (1-1): دورة حياة المنتج الدولي:

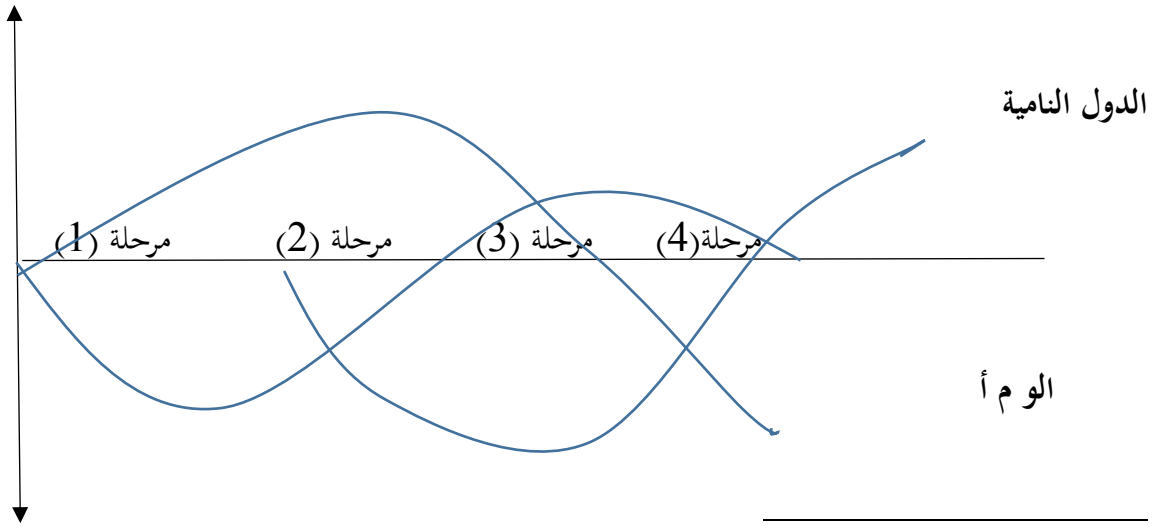

[1] عبد الحميد عبد المطلب، "**اقتصاديات المشاركة الدولية** "، الدار الجامعية، الإسكندرية،2006، ص40.

[2] عبد السلام أبو قحف، "**نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الاجنبية**"، مرجع سبق ذكره، ص55.

المصدر: عبد السلام أبو قحف، "**نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية**"، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989، ص56.

بالنظر للشكل أعلاه يسجل أربعة مراحل رئيسية هي:[1]

المرحلة الأولى: هي مرحلة الابتكار (ميلاد) أين نجد الدولة المخترعة و هي الولايات المتحدة الأمريكية بالطبع تتمتع بشروط الابتكار من الموارد البشرية المؤهلة، تكنولوجيا عالية ، طلب فعال، نفقات لازمة للبحث و التطوير ، اتساع السوق الداخلي، كلها شروط تمكنها من إبتكار منتج جديد حيث بعدها يتم تسويقه داخليا عن طريق مختلف وسائل الترويج و في هذه المرحلة نجد أن حجم الإنتاج من هذا الأخير يفوق مستوى الطلب المحلي مما يستدعي ضرورة البحث عن الأسواق الخارجية، و بالفعل تشهد هذه المرحلة أيضا تصدير كميات قليلة إلى الدول المتقدمة الأخرى أن يراعي فيها أذواق المستهلكين و ميولاتهم.

المرحلة الثانية: ففيها تندفع الدولة المخترعة – الشركات المخترعة الأمريكية- إلى التوسع في الأسواق الدولية و من ثم تعظيم الأرباح في أسرع وقت ممكن، مما ينجم عن ذلك انخفاض في نفقات الإنتاج و تحكم هذه الأخيرة في الأسعار التي تسمح لها بتغطية نفقات التسويق و كذلك تحقيق الأرباح، كل هذا لكون الظروف مواتية تتجلى في بروز التباين التكنولوجي بينها و بين الدول المتقدمة الأخرى التي تفتقد حينها للمعارف التكنولوجية المستخدمة في هذا المنتج، إلى جانب تزايد طلب المستهلكين الذي يعزى للنفقات التسويقية ، مع الإشارة هنا إلى تمكن بعض الدول النامية "ذات الدخل المرتفع" من استيراده و تسمى هذه المرحلة بمرحلة التوسع الحقيقي.

المرحلة الثالثة: هي مرحلة نضج تتميز بما يلي:

✓ التوقف عن استيراد هذا المنتج من طرف الدول المتقدمة الأخرى بسبب تمكنها من معرفة المعارف التكنولوجية المستخدمة في إنتاج ذلك المنتج ومن ثم مقدرتها على إنتاجه محليا بحكم أنها أضحت تمتلكها وتمتلك الإمكانيات في شأن ذلك.

✓ صادرات الدولة المخترعة رغم ذلك تعرف نوعا من الاستقرار نظرا لتزايد الطلب عن المنتج من طرف الدول النامية المختلفة تتعدى حدود مرتفعة الدخل إلى متوسطة الدخل.

✓ كل هذا يؤدي إلى تزايد المنافسة بين الدولة المخترعة والدول المتقدمة الأخرى بسب تمكن هذه الأخيرة من تصديره خارجها.

المرحلة الرابعة: تسمى بمرحلة شيوع التكنولوجيا لدى عامة الدول وفيها يسجل ما يلي:

[1] عبد الكريم كاكي، **مرجع سبق ذكره**، ص 80-82.

✓ الانخفاض البارز في الصادرات الدولة المخترعة بسبب شدة المنافسة، حيث هذه الأخيرة تسببت في ازدياد التكاليف الإنتاجية فيها، مما أدى كل هذا إلى ارتفاع صادرات الدول المتقدمة الأخرى، ومن ثم انخفاض تكاليف إنتاجها.

✓ توجه الدولة المخترعة بعدها إلى توطين إنتاجها في الخارج، وبالذات في الدول النامية أو منح تراخيص الإنتاج...الخ، مما يمكن الدول النامية من إنتاجه بتكلفة منخفضة تبعا لتوافر نسبة عالية من عناصر الإنتاج وبتكلفة منخفضة بالمقارنة بتلك السائدة في الدول الأصلية (المخترعة الأولى).

✓ تبعا لذلك وبعد تمكن الدولة المخترعة من تسجيل إما التوطن في الدول النامية أو التنازل عنه عبر منح الترخيص مثلا ومن ثم إنتاجه، الأمر الذي يؤدي إلى الانخفاض التدريجي في صادرات الدول المتقدمة الأخرى، لكون أن الدول النامية التي كانت تستورده تضحه قادرة على إنتاجه محليا.

✓ ومن ثم تتمكن الدول النامية بعد ذلك من تصديره إلى الدولة المخترعة نفسها، وإلى الدول المتقدمة الأخرى، لتوافر عنصر الإنتاج اللازم في الدول النامية.

الانتقادات الموجهة لنظرية دورة حياة المنتج:

✓ صعوبة تطبيق مراحل دورة المنتج على جميع المنتجات وهذا نتيجة إما لصعوبة تقليد ابتكار المنتج من طرف الدول الأخرى–غير الدول صاحبة الاختراع–أو إذا كان المنتج من المنتجات الفاخرة مثل سيارة الرولز رويس.

✓ بالإضافة إلى ما سبق فإن نظرية دورة حياة المنتج لم تفسر قيام شركات متعددة الجنسيات باختيار الاستثمار المباشر عند عقود التراخيص في الدول المضيفة، حيث أكتفت النظرية بالتفسير السلوك الاحتكاري لشركات المتعددة الجنسيات في الدول المضيفة.[1]

ثالثا: نظرية الحماية

تختص نظرية الحماية بالممارسات الوقائية من قبل الشركات متعددة الجنسيات بضمان عدم تسرب المعرفة أو الخبرة أو الابتكارات الحديثة في مجالات الإنتاج والتسويق أو الإدارة عموما إلى أسواق الدول المضيفة من خلال قنوات أخرى غير الاستثمار المباشر أو عقود التراخيص والإنتاج، أو أي شكل من أشكال الاستثمار الأجنبي.

ويرى بعض من مؤيدي تلك النظرية أن الممارسات الوقائية ضرورية للشركات متعددة الجنسيات لكي تحقق التميز المطلق عن طريق الاحتفاظ بأحد الأصول مثل المعرفة أو الخبرة والاختراعات بدلا من تسرب تلك الأصول أو بيعها للشركات الأخرى في الدول المضيفة ولكي تحقق الحماية المطلوبة لاستثماراتها ومن ثم كسر حد الرقابة والإجراءات الحكومية بالدول النامية المضيفة واجبارها على فتح قنوات للاستثمار المباشر.[2]

[1] عبد السلام أبو قحف، "**نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية**"، مرجع سبق ذكره، ص58.

[2] عبد الحميد عبد المطلب، "**اقتصاديات المشاركة الدولية**"، مرجع سبق ذكره، ص40.

الانتقادات الموجهة لنظرية الحماية:

من بين الانتقادات التي وجهت لهده النظرية عدم وجود مبرر لممارسات الحماية المنفردة التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسية كون وجود مواثيق متفق عليها وتقوم بتنفيذها منظمات دولية بعضها تابع لهيئة الأمم المتحدة والمتعلقة بحماية براءات الاختراع بمختلف أنواعها.[1]

المطلب الثالث: نظرية الموقع والموقع المعدلة، النظرية الانتقائية.

أولا: نظرية الموقع والموقع المعدلة.

ترتكز هذه النظرية على الدوافع والعوامل التي تدعو الشركات المتعددة الجنسيات إلى الاستثمار في الخارج،وهي الدوافع المتعلقة بالمزايا المكانية للدول المضيفة للاستثمار.

إن العوامل الموقعية تؤثر على كل من قرار الشركة متعددة الجنسيات بالاستثمار الأجنبي المباشر في احدى الدول المضيفة وكذلك على قراراتها الخاص بالمفاضلة بين هذا النوع من الاستثمار وبين التصدير لهذه الدولة وغيرها من الدول المضيفة وتشمل هذه العوامل كافة العوامل المرتبطة بتكاليف الإنتاج والتسويق والإدارة بالإضافة إلى العوامل المرتبطة بالسوق، وذلك على النحو التالي:[2]

أ- **العوامل التسويقية:** والمتمثلة في درجة المنافسة، منافد المنافسة وكالات الإعلان، حجم السوق معدل نمو السوق، درجة التقدم التكنولوجي، الرغبة في المحافظة على العملاء السابقين.

ب- **العوامل المرتبطة بالتكاليف:** مثل القرب من المواد الخام والمواد الأولية، مدى توفر الأيدي العاملة، انخفاض مستويات الأجور، مدى توفر رؤوس الأموال، مدى انخفاض تكاليف نقل المواد الخام والسلع الوسيطة والتسهيلات الإنتاجية الأخرى...الخ.

ت- **العوامل المرتبطة بالسوق:** مثل حجم السوق ومدى اتساعها ونموها في الدولة المضيفة أو الوجود الأجنبي، الاستقرار السياسي، القيود المعروضة على ملكية الأجانب لمشروعات الاستثمار، مدى ثبات أسعار الصرف، نظام الضرائب ومدى التكييف مع البنية الدولية المضيفة بصفة عامة.

[1] عبد السلام أبو قحف، "**نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية**"، مرجع سبق ذكره ،ص61.

[2] أميرة حسب الله محمد، " **حوافز الاستثمار الخاص المباشر والغير مباشر**"، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، القاهرة،2002، ص07.

ث- **ضوابط التجارة الخارجية:** مثل التعريفة الجمركية، نظام الحصص القيود الأخرى المفروضة على التصدير والاستيراد.

ج- الحوافز والامتيازات والتسهيلات التي تمنحها الحكومة المضيفة للمستثمرين الأجانب.

ح- **عوامل أخرى:** مثل الأرباح المتوقعة، المبيعات المتوقعة، الموقع الجغرافي، مدى توافر الموارد الطبيعية، القيود المفروضة على تحويل الأرباح ورؤوس الأموال للخارج.

وقد عدلت هذه النظرية من طرف (**روبرك** و **سيموندس**) وأطلق عليها نظرية الموقع المعدلة حيث إقترح أن الاعمال والاستثمارات الدولية والأنشطة المرتبطة بها تتأثر بثلاث مجموعات من العوامل المجموعة الأولى وتشمل المتغيرات الشرطية، أما المجموعة الثانية فهي عوامل دافعة وأخيرا تتمثل المجموعة الثالثة في بعض المتغيرات الحاكمة أو الضابطة.[1]

ويمكن تلخيص هذه العوامل من واقع اسهامات "**روبرك ويسموندس**" في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-03): العوامل الشرطية والدافعية والحاكمة للاستثمارات.

العوامل الشرطية	الأمثلة
أ- خصائص المنتج السلعة	نوع السلعة، استخدامات السلعة، درجة حداثة السلعة، متطلبات الإنتاج للسلعة (الفنية والمالية والبشرية) خصائص العملية الإنتاجية.
ب-الخصائص المميزة للدول المضيفة	طلب السوق المحلي، نمط توزيع الدخل، مدى توافر الموارد البشرية والطبيعية، مدى التقدم الحضاري، خصائص البيئة السياسية الاقتصادية.
خ- العلاقات الدولية للدول المضيفة مع الدول الأخرى	تضم النقل والاتصالات بين الدول المضيفة والدول الأخرى الاتفاقات الاقتصادية والسياسية التي تساعد على حرية أو انتقال رؤوس الأموال والمعلومات والبضائع والأفراد.
العوامل الدافعة	**الأمثلة**
أ/ الخصائص المميزة المشتركة	مدى توافر الموارد المالية والبشرية والفنية أوالتكنولوجية، حجم الشركة.
ب/ المركز التنافسي	المقدرة النسبية للشركة على المنافسة ومواجهة التهديدات والأخطار التجارية.
العوامل الحاكمة	**الأمثلة**

[1] عبد السلام أبو قحف، "**اقتصاديات الاعمال و الاستثمار الدولي**"، مرجع سبق ذكره،ص404.

أ/ الخصائص المميزة للدولة المضيفة	القوانين واللوائح والسياسات الخاصة بتشجيع تصدير رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية المنافسة ارتفاع تكاليف الإنتاج
ج/ العوامل الدولية	الاتفاقيات المبرمة بين الدول المضيفة والدولة الأم والمبادئ والمواثيق الدولية المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية بصفة عامة.

المصدر: عبد السلام أبو قحف، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989، ص 61-62.

من الجدول أعلاه يمكن أن نلاحظ أن هذه النظرية تتميز عن غيرها من النظريات السابقة بإشارتها إلى العوامل الدافعة للاستثمارات الأجنبية التي ترجع إلى دولة الأم من خلال ضمانات والحوافز التي تضمنها الحكومة الأم لتشجيع شركتها الوطنية المحلية لإقامة مشروعات استثمارية أو ممارسة أنشطة إنتاجية وتسويقية خارج حدود دولتها.

الانتقادات الموجهة لنظرية الموقع المعدلة:

✓ إن الكثير من المحددات الاستثمار الأجنبي المباشر من واقع هذه النظرية قد أشارت إليها أو تناولتها النظريات السابقة.

✓ إن كثرة هذه العوامل فغي هذه النظرية قد تصعب الشركات متعددة الجنسيات في اتخاذ قرارتها فيما يخص القيام بالاستثمار وممارسة نشاطاتها الإنتاجية والتسويقية في الدول المضيفة.[1]

ثانيا :النظرية الانتقائية.

تعد النظرية الانتقائية "ل**جون دينينج**" نظرية شاملة في تفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر فهي تجمع وتربط العناصر الأساسية للتفسيرات المختلفة والتي تعد تفسيرات جزئية في نظرية واحدة، عرفت بنموذج الملكية، الموقع، الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية، حيث افترض دينينج أنه لا بد من توافر ثلاث شروط أساسية حتى يتم إتخاذ قرار الاستثمار الأجنبي المباشر، تتمثل هذه الشروط في الآتي[2]:

1- **مزايا الملكية**: تتمثل هذه المزايا في تملك الشركة أصولا غير منظورة مثل: التسويق، التمويل، المعرفة الفنية والتكنولوجيا المتقدمة، بالإضافة إلى مزايا الحجم كالقدرة على تنويع المنتج وسهولة الوصول إلى الأسواق الإنتاج.

2- **مزايا الموقع**: والتي يجب أن تفوق شركات الدولة الأم كاتساع حجم السوق، بنية أساسية مناسبة، استقرار سياسي، انخفاض تكلفة العمالة وحوافز الاستثمار المختلفة.

[1] عبد السلام أبو قحف، "**نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية**"، مرجع سبق ذكره، ص64.

[2] أميرة حسب الله محمد، "**محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية**"، الدار الجامعية، الإسكندرية،2004، ص ص 32-33.

3- **مزايا الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية:** حيث يكون الاستخدام الداخلي للميزة الاحتكارية في صورة استثمار مباشر أفضل وأنفع للشركة من الاستخدام الداخلي للميزة عن طريق البيع أو التأجير أو الترخيص، والهدف من قيام الشركة بالاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية التغلب على التدخل الحكومي والتحكم في منافذ البيع وتجنب تنفيذ حقوق الملكية.

وحسب وجهة نظر **J.H.DUNING**فان أنماط دخول الأسواق الدولية يتحدد وفقا لمدى توفر المزايا السابقة، وتتمثل تلك الأنماط في الاستثمار الأجنبي المباشر، التصدير، التعاقدات، مثلما يوضحه الجدول الآتي:[1]

جدول رقم (1-04): دخول الأسواق بحسب توفر المزايا تبعا للنموذج الانتقائي:

أنماط دخول الأسواق	مزايا الملكية	مزايا الموقع	مزايا التدويل
الاستثمار الأجنبي المباشر	متوفر	متوفر	متوفر
التصدير	متوفر	غير متوفر	متوفر
التعاقدات	متوفر	غير متوفر	غير متوفر

Source ; Duning J.H, International production and the Multinational entreprise, 1981, p.32.

يلاحظ من الجدول السابق أن الشركة اما ثلاثة خيارات لإختراق وخدمة السوق الخارجي وذلك تبعا لتوفر المزايا المطلوبة لذلك:

الخيار الأول: خدمة السوق الخارجي عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر، ويتحقق عند جمع المزايا الثلاثة.

الخيار الثاني: خدمة السوق الخارجي عن طريق التصدير، ويتحقق ذلك عند توافر مزايا الابتكارية ومزايا التدويل.

الخيار الثالث: خدمة السوق الخارجي عن طريق التعاقدات، ويتحقق ذلك عند توفر المزايا الاحتكارية وعدم توفر مزايا الموقع والتدويل.

الانتقادات الموجهة لهذه النظرية:

✓ حسب هذه النظرية كلما زاد النمو الاقتصادي تناقصت المزايا الاحتكارية للمستثمرين الأجانب الأمر الذي ينقص من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل وهو أمر يتناقض مع الحركة المتزايدة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول المتقدمة مما يضعف من حجة النظرية وصحة تفسيراتها.

[1] ساعد بوراوي، "**الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المغرب العربي**"، شهادة ماجستير (غير منشورة)، جامعة باتنة 2007-2008، ص26.

✓ إن الظروف غير المواتية كالصراعات السياسية وعدم استقرار نظام الحكم المصحوب بعدم الاستقرار الأمني والحروب وغيرها من الأحداث تحول دون وقوع تدفقات مناسبة من الاستثمار الاجنبي المباشر، وهو الأمر الذي لا تفسره هذه النظرية وفق فرضيات مراحل النمو التي حددتها.

من بين الجوانب التي أغفلتها النظرية، الدوافع الاحتكارية للشركات العملاقة ورغبتها في السيطرة والتحكم في السوق العالمي، وكذا التهرب من الأعباء المتعلقة بحماية البيئة المطبقة في الدول المتقدمة عكس الدول المتخلفة والنامية التي لا تهتم كثيرا بالبيئة وحماية الطبيعة[1].

المطلب الرابع: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

وتعني مجموعة العوامل المتنوعة التي تتحكم وتؤثر بشكل بارز على توجهات تدفقاته سواء الجغرافية أو القطاعية، إلى جانب قرارات تجسيده، وأيضا قرارات اختيار مواقعه وهذا ما يعني بصورة واضحة أن هذه العوامل في حد ذاتها تكون مرتبطة بأطرافه المختلفة، بالمستثمر الأجنبي والدولة الأم من جهة، ومن جهة أخرى الدولة المضيفة وما يميزها من ظروف.

أولا: محددات المستثمر الأجنبي.

يمكن القول إن هناك شبه اتفاق بين معظم الكتاب على بعض المحددات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر سواء بالمسبة للدول النامية أو الدول المتقدمة والتي نتناول أهمها فيما يلي[2]:

1- **معدل العائد على الاستثمار:** يعتبر معدل العائد على الاستثمار أحد العوامل الهامة والرئيسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لأن القاعدة العامة هي أن المستثمر الأجنبي لا يتجه إلى الاستثمار في الخارج إلا توقعا للعائد الأعلى.

2- **سعر الفائدة:** بشكل عام يعتبر سعر الفائدة من أهم العوامل المؤثرة في الحركة الدولية لرأس المال، خاصة في حالة الاختلاف بين أسعار الفائدة في الأماكن المختلفة، حيث يميل إلى التدفق باتجاه الدول التي يكون فيها سعر الفائدة مرتفعا.

3- **التسويق:** يلعب التسويق دورا هاما في الاستثمار الدولي بصفة عامة، إذ يساعد الشركات متعددة الجنسيات على معرفة حجم الطلب على منتجاتها، حيث يمتلك تلك الشركات إمكانية تسويقية عالية ومتطورة، وبالشكل الذي يمكنها من القدرة على تمييز منتجاتها، وبالتالي سهولة دخولها إلى الأسواق المختلفة وبكفاءة عاليةوتنويع منتجاتها.

[1] عبد الكريم كاكي ،مرجع سبق ذكره،ص90.

[2] فريد أحمد قبلان،" **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية الواقع والتحديات**"، دار النهضة العربية، القاهرة،2008، ص ص 12-15.

4- **تكاليف الإنتاج:** يمثل انخفاض تكاليف الإنتاج عامل جذب المستثمرين للقيام بالاستثمار المباشر، حيث يستطيع من خلال إنتاجهم الضخم الاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم، وبما ينعكس ذلك في تخفيض تكاليف الإنتاج.

5- **التكنولوجيا:** يمثل إمتلاك المستثمرين الأجانب وبشكل خاص الشركات متعددة الجنسيات تكنولوجيا متطورة، مقارنة مثيلاتها في السوق المحلي أو نظيراتها من الشركات الأجنبية الصغيرة نتيجة قدراتها المادية على القيام بالإنفاق على البحوث والتطوير، حيث تتحكم شركات تلك الدول في التكنولوجيا المتطورة في الدول المضيفة، والتي تمكنها من اكتشاف عمليات إنتاجية ومنتجات جديدة لمقابلة إحتياجات السوق.

ثانيا: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لدى الدولة الأم:

بعد ما كانت الدول المتقدمة تفضل السيطرة عسكريا على الدول الضعيفة ذات الموارد الطبيعية أو المواقع الاستراتيجية تراجعت عن ذلك تحت ضغط المقاومة العسكرية فتغيرت نظرتها وأصبح استعمارها اقتصاديا، وسيلتها في ذلك الشركات متعددة الجنسيات ويمكن أن نوجز أهم المحددات للبلدان الأم لهذه الشركات كما يلي:[1]

- ✓ رغبة البلدان الأم في السيطرة والهيمنة على الدول المضيفة من أجل توجيه قرارها السياسي.
- ✓ رغبتها في خلق فرص عمل لعمالها خارج حدودها.
- ✓ نشر ثقافتها وأنظمتها السياسيةوالاجتماعية حتى تبقى الدول المضيفة في تبعية دائمة لها، وبالتالي يسهل احتوائها.
- ✓ فتح أسواق جديدة من أجل تصدير فائض منتجاتها إلى الدول المضيفة بعد تشبع أسواقها الداخلية.
- ✓ تحقيق عوائد أعلى لرؤوس أموالها مقارنة بتوظيفها في الدولة الأم.
- ✓ تقوم الشركات متعددة الجنسيات بالاستثمار في الدول التي تعتمد على الدولة الأم في الاقتراض أو المساعدات حتى تتم عمليات الاستيراد والتصدير بينهما.
- ✓ معالجة الخلل في موازين مدفوعاتها من العائدات المحققة من الاستثمار.

ثالثا: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لدى الدولة المضيفة.

يمكن ذكر بعض هذه المحددات فيما يلي:[2]

[1] عبد الكريم كاكي ،**مرجع سبق ذكره**، ص 65-66.

[2] فريد النجار، "**الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي**"، مرجع سبق ذكره، ص ص 18-20.

✓ جودة هذا الاستثمار له علاقة باقتصاد الدولة المضيفة، ولا يجب أن يكون الحافز للاستثمار الأجنبي المباشر للتدفق لدولة مضيفة ما مجرد تلك الدولة للاقتراض لإصلاح الخلل في موازين المدفوعات أو تغطية أعباء الديون الدولية.

✓ يجب أن تحدد الدولة المضيفة للمستثمر الأجنبي الفرص والمناخ المناسب للتطبيق الاقتصادي للتكنولوجيا الجدية والاستخدام الفعال لنتائج البحوث والتطوير وإذا لم يتم ذلك سوف يصعب في النهاية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر القائم على تقنيات متقدمة.

✓ توفر الشركات متعددة الجنسيات خبرات في المجالات المتنوعة لإدارة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدولة المضيفة.

✓ يعتبر مكان الاستثمار أو الموقع أحد أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد يسعى المستثمر الدولي إلى فتح أسواق جديدة في دولة ما لاعتبارات سياسية أو اقتصادية أو ثقافية، لذلك يجب أن تأخذ الدولة المضيفة هذا البعد في المفاوضات التجارية واتفاقيات الاستثمار.

✓ تشير الدراسات أن المخاطر السياسية ليست المؤثر الأول في إتجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولكن تحتل المكانة الثانية بعد تأثير الاعتبارات الاقتصادية، ومع ذلك يمكن القول أن عدم الاستقرار السياسي من أهم المؤشرات التي تؤثر على إتجاه تدفق الاستثمار الأجنبي.

المبحث الثالث: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر.

يرى الاقتصاديون أن انخفاض النمو الاقتصادي وتباطؤ عملية التنمية يرجع إلى عدد من العوامل يقع في مقدمتها ما يعرف بفجوة التمويل وهي تعد من أهم مشكلات التي تواجه الدول لذا كان اتجه الحكومات إلى سد هذه الفجوة من خلال تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال تهيئة وتحسين مناخ الاستثمار.

المطلب الأول: مفهوم مناخ الاستثمار.

أولا: مفهوم مناخ الاستثمار

لقد تعددت تعاريف ومفاهيم المناخ الاستثمار نذكر منها ما يلي:

– يعرف مناخ الاستثمار بأنه" ذلك النظام الذي يتفاعل مع البيئة والمجتمع والمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية والتشريعية والثقافية والطبيعي هذا بالإضافة إلى العناصر الأساسية المكونة له والمؤثرة في إتخاد المستثمر لقرارته الاستثمارية وصولا لجنيه الأرباح.[1]"

[1] شريف غياط، عبد المالك مهري ،"**المناخ الاستثماري في الجزائر وانعكاساته على الاستثمار الأجنبي المباشر**"، مداخلة في إطار الملتقى الوطني حول التنمية الصناعية وترقية الاستثمار في الجزائر، جامعة08ماي1945، قالمة، الجزائر،09-10ديسمبر،2014، ص4

– ويعرف أيضا مناخ الاستثمار "مجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية المؤثرة على توجهات حركة رؤوس الأموال، ذلك رأس المال عادة ما يتسم بالجبن ويتحرك من الأوضاع السيئة إلى الأوضاع الأحسن حالا"[1]

– وحسب تعريف المؤسسة لعربية لضمان الاستثمار فإن مناخ الاستثمار هو " مجمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية ...والادارية التي تشكل محيط الذي تجري في العملية الاستثمارية وهذه العناصر عادة ما تكون متداخلة ومترابطة وتؤثر وتثأر بعضها ببعض، وتشكل في مجملها مناخ الاستثمار الذي بموجبه يؤثر إيجابيا أو سلبيا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية وبالتالي تصبح البيئة الاقتصادية محفزة وجادبة لرأس المال له أو طاردة له."[2]

– كما جاء في تقرير البنك الدولي عن التنمية " هو مجموعة العوامل الخاصة التي تحدد شكل الفرص والحوافز الاستثمارية بطريقة منتجة وتحقق فرص العمل وتخفض تكاليف مزاولة الاعمال." [3]

وهكذا يمكننا أن نستخلص من التعاريف السابقة أن مناخ الاستثمار" هو مجموعة الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية التي تكون البيئة المحددة للاستثمار إضافة إلى الحوافز الممنوحة له قصد إستقطابه".

ثانيا: مبادئ مناخ الاستثمار

وتعني بها الشروط اللازمة لإقامة مناخ استثماري جذاب قادر على استيعاب رؤوس الأموال الأجنبية، حيث تتعلق هذه الشروط بما يلي[4]

شرط الشفافية والتناسق:

يجب الاعتماد على تأسيس قاعدة قانونية يعمل وفقها الاستثمار، حتى يسهل الاطلاع عليها من طرف المستثمرين الأجانب والمحلين، على أن يكون محتوى الوثيقة يتسم بالشفافية والحرية وعدم التمييز.

شرط الحركية:

ويشمل هذا الشرط الناحية المالية، حيث يجب أن تتوفر على مبدأين أساسين وهما آلية تحويل رؤوس الأموال من وإلى الخارج، ومبدأ حرية الدخول إلى أسواق العملات الصعبة.

---

[1] منصوري الزين،" **تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية**"، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، ط01، 2013، ص91.

[2] عبد الفاتح محمد احمد جاويش،"**إدارة الاستثمار الأجنبي**"،ط01،مكتبة الوفاء القانونية للنشر و التوزيع، الاسكندرية، مصر،2016 ،ص427

[3] عبد الفاتح محمد احمد جاويش، **مرجع سبق ذكره**، ص428.

[4] عبد المجيد تيماوي ،مصطفى بن ناوي، "**دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في دعم المناخ الاستثماري**"، الملتقى الدولي حول :متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، يومي17و 18افريل 2006، ص242.

شرط الاستقرار:

بمعنى ضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والقانوني من جهة ودوام الضمانات الممنوحة للمستثمرين من خلال نظام ترقية الاستثمار من جهة أخرى.

المطلب الثاني: مكونات مناخ الاستثمار

يتكون مناخ الاستثمار من مجموعة من العوامل تحدد مدى ملائمة البيئة الاقتصادية والسياسية والاستثمارية والتشريعية ودرجة جاذبيته لاستقطاب وتوطين الاستثمار وتحقيق معدلات تبادلات تجارية متزايدة في الأسواق المفتوحة ترفع بدورها معدل النمو الاقتصادي وتدفعه نحو الاستدامة التنموية التي تصل بالمجتمعات إلى الازدهار وإرتفاع مستوى المعيشة ويمكن تقسيم مناخ الاستثمار إلى مكونات اقتصادية ومكونات غير اقتصادية.

أولا: المكونات الاقتصادية لمناخ الاستثمار.

تشمل على مجموعة من العناصر الدالة على مستوى أداء الاقتصاد الوطني ومن أهمها

1-السياسة الاقتصادية:

ينظر إلى السياسة الاقتصادية بخصوص المناخ الاستثمار من خلال ثلاث سياسات فرعية هي السياسة المالية والسياسة النقدية وسياسة التجارة الخارجية.

ا-**السياسة المالية:** تعد السياسة المالية للدولة من أهم الأدوات الاقتصادية الرئيسية وذلك لما لها من تأثيرات على المتغيرات الاقتصادية، اذ تؤثر في الطلب الفعلي وبالتالي في مستويات النشاط والتشغيل والمستوى العام للأسعار وغيرها.[1]

ومن نتائج هذه السياسة وقوع توازن أو عجز أو فائض في الميزانية العمومية، إلا أن الأمر غير مرغوب فيه بخصوص مناخ الاستثمار هو العجز المفرط المؤدي إلى ارتفاع الكبير في معدل التضخم أو انكماش حاد وكساد اقتصادي، اذ كلما احتفظت السياسة المالية بمعدل من عجز الموازنة العامة للدولة لا يؤدي إلا انكماش وكساد كبير، كلما كان ذلك جادبا للاستثمار بحيث لا يكون العجز عائقا لنمو الاستثمار بأي حال من الأحوال.[2]

ب-السياسة النقدية: تشير السياسة النقدية إلى التغيير المخطط في عرض النقود بغرض التأثير على الطلب الكلي في الاتجاه المرغوب وقد تكون السياسة النقدية توسعية أو انكماشية، وبخصوص مناخ الاستثمار ينبغي أن تتحكم السياسة النقدية على الأقل في كل من سعر الصرف ومعدل التضخم، فكلما كانت السياسة النقدية توسعية كلما

[1] عبد الكريم بعداش،"**الاستثمار الأجنبي المباشر واثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1996-2005)**"،أطروحة دكتوراه(غير منشورة)،جامعة الجزائر،2008،ص 60.

[2] عبد المطلب عبد الحميد،"**السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي**"، ط01، مجموعة النيل العربية، مصر،2003، ص195.

كانت جاذبة للاستثمار والعكس صحيح، ويتم ذلك باستخدام الادوات النقدية المناسبة، والمهم أن تكون متوافقة مع التغير في حجم النشاط الاقتصادي المطلوب وتتسم بالاستقرار.[1]

ج-السياسة التجارة الخارجية: كلما كانت تلك السياسة تحريرية محفزة لتنمية الصادرات ومشجعة للاستثمار الأجنبي المباشر من أجل التصدير كلما كانت جادبة للاستثمار والعكس صحيح، وكلما كانت تلك السياسات تحريرية للواردات ومرنة وتعمل على إزالة القيود الكمية وتتجه إلى معدلات منخفضة للتعريفة الجمركية كانت جادبة للاستثمار والعكس صحيح.[2]

2-درجة الانفتاح الاقتصادي:

يميل الاستثمار الأجنبي إلى توجه نحو الاقتصاديات المفتوحة وبعيدا عن الاقتصاديات المغلقة، لعدم وجود أية قيود على حركة التبادل التجاري أو عناصر الإنتاج الأمر الذي يضمن حسن الكفاءة الاقتصادية في توجيهها، وعدم وجود أية اختلالات في هذه الأسواق (عناصر الإنتاج)، فالاستثمارات الأجنبية المباشرة تميل بطبيعتها إلى الاقتصاديات المفتوحة على العالم الخارجي، ضمانا للعائد الكبير.[3]

3-قوة الاقتصاد المحلي ونموه:

يعتبر معدل النمو الاقتصادي أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التي يستند عليها المستثمرون في عملية اتخاد قرارتهم الاستثمارية، وأعتبر معظم المحللون الاقتصاديون، أن طهور الاقتصادات الناشئة، كان وراء الارتفاع في معدلات النمو، حيث أثبتت هذه الاقتصادات مقدرتها على تحقيق معدلات نمو مرتفعة والمحافظة عليها لفترة طويلة.[4]ومن العوامل التي تؤخذ في الاعتبار عند قياس القوة الاقتصادية لأي بلد ما يلي[5]:

- مقدار الموارد الطبيعية المتاحة داخل البلد.
- درجة المنافسة المتاحة داخل الدول والقدرة على مواجهة المنافسة الخارجية.
- مدى كفاءة البنوك وقدرتها على توفير المعلومات للمستثمر ومعدلات الفائدة على تسهيلات الائتمانية ومدى كفاءة سوق المال داخل الدولة.
-مدى توافر الموارد البشرية.

4- التكاليف والبنية الأساسية:

[1] عبد الكريم بعداش، **مرجع سبق ذكره**، ص61.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، "**السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي**"، مرجع سبق ذكره، ص196.

[3] نزيه عبد المقصود مبروك، **مرجع سبق ذكره**، ص -ص 87-88.

[4] -عبد الكريم بعداش، **مرجع سبق ذكره**، ص62.

[5] منصوري الزين، **مرجع سبق ذكره**، ص93.

يهتم المستثمر الأجنبي بثلاث عناصر أساسية للتكاليف هي تكلفة المواد الخامة واليد العاملة والضرائب على الأرباح بالإضافة إلى مستوى معدل التضخم.

فعند تحديد قيمة التكاليف المواد الخامة واليد العاملة ينبغي النطر في مدى توفرها في الدولة المضيفة ام أنها ستستورد من الخارج، وفي حالة الأخير ويؤخذ عنصر جديد في حساب هذه التكاليف وهو سعر صرف عملة الدولة المضيفة للاستثمار ومدى استقراره أو تقلبه.

ولقد أوضحت بعض الدراسات التطبيقية أن الشركات متعددة الجنسيات تتفاعل بردود فعل عكسية مع تقلبات أسعار الصرف، حيث أوضح"**Cushman1985**"أن الشركات متعددة الجنسيات تنجذب إلى الدول بعد حدوث تخفيض قيمة العملة، أو عندما تتوقع تضخم في الدول المضيفة كما أوضح أن الشركات التابعة تأخذ في الحسبان التوقعات المستقبلية لأسعار الصرف لتحديد التدفقات الاستثمارية.[1]

وبخصوص اليد العاملة تشير إلى أن انخفاض تكلفتها لم يعد عنصر جذب قوي للاستثمار الأجنبي إذ ينبغي أن يصحب انخفاض التكلفة "الجودة المرتفعة، والعمالة المنتجة..." وقد ركزت البلدان التي نجحت في إجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر على تحسين التعليم العام، والتدريب على المهارات الصناعية، وتحقيق الانضباط لعنصري العمل والإدارة.[2]

أما بالنسبة لمعدل التضخم فإنه يؤثر على تكاليف الإنتاج وأسعار البيع ومن ثم على الربحية المشروع الاستثماري، وقد أوضح كل من **Schneider and Frey**في دراسته عن 54 دولة نامية وجود ارتباط سلبي بين معدلات التضخم العالية والاستثمار الأجنبي المباشر، نطرا لإن ذلك يمثل ذلك مخاطر للمستثمرين في شكل توقع سياسات غير مرغوبة[3]

أما بخصوص البنية الأساسية، فانه يعتبر توافر البنية التحتية من شبكات المواصلات والمياه والطاقة والمطارات والاتصالات السلكية واللاسلكية من العوامل التي تحفز الاستثمار الأجنبي المباشر، ليس فقط من حيث حجم الاستثمارات المستقطبة بل أيضا من حيث توزيعها بين مختلف القطاعات الاقتصادية والمناطق المحرومة في القطر[4]

5- حجم السوق:

ويشتمل سوق الدولة المضيفة للاستثمار بالإضافة إلى أسواق الدول المجاورة التي يمكن التصدير إليها دون عوائق، ويقاس حجم السوق بعدد المستهلكين والمستخدمين للمنتوج حاليا ومستقبلا، مع الأخذ بعين الاعتبار القوة

---

[1] عمر صقر، **مرجع سبق ذكره** ، ص52.

[2] عبد الكريم بعداش، **مرجع سبق ذكره**، ص63

[3] عمر صفر، **مرجع سبق ذكره**، ص53.

[4] زغبة طلال، "**واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين المعوقات ومتطلبات تحسين بيئة الاستثمار**"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 03، العدد07،2012، ص 206.

الشرائية للأفراد ومستوى الانفاق الحكومي ومعدلات التضخم والوضعية الاقتصادية الحالية والمحتملة في المستقبل من نمو أو انكماش وغيرها من المؤشرات المؤثرة في الطلب على منتجات المشروع الاستثماري المعني.
فكلما كان حجم السوق أي بلد كبير وقابل للنمو مع الزمن ساهم ذلك في تحسين مناخ الاستثمار فيه، والعكس كلما كان حجم سوق أي دولة صغيرة أو ينكمش مع ساهم ذلك في تراجع المناخ الاستثمار.

6- درجة المخاطرة الاستثمار:

قد يتساوى عائد الاستثمار في دولتين مختلفتين غير أن المخاطر التي قد يتعرض لها حالا أو مستقبلا في إحداهما تكون أقل من الاخرى، مما يجعل المستثمر يفضل الاستثمار حيث تقل المخاطر بمختلف أنواعها الاقتصادية والسياسية.

لهذا كلما قلت هذه المخاطر ساهم ذلك في تحسين مناخ الاستثمار، وكلما ارتفعت ساهمت في رداءة هذا الأخير ونفرت المستثمرين الأجانب على وجه الخصوص. [1]

ثانيا: المكونات غير الاقتصادية للمناخ الاستثماري.

وتتثمل في العناصر التي ليس لها علاقة مباشرة بالنشاط الاقتصادي ولكنها تؤثر فيه بطريقة غير مباشرة من خلال تسهيل العمل الاقتصادي وتسيره وتوفير البيئة المناسبة للأعمال، أو العكس وهي متعددة ومتنوعة، نورد فيما يلي أكثر أهمية.

1- البيئة السياسية:

يعتبر النظام السياسي القائم في البلد أحد أهم العوامل المشكلة للبيئة السياسية حيث أن للإستقرار السياسي في أي بلد تأثير كبيرا على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة فالمستثمر الأجنبي يتخذ قرار بقبول أو رفض المشروع ليس على أساس حجم السوق أو العائد فحسب وإنما على أساس درجة الاستقرار للنظام السياسي في البلد فالمستثمرون يفضلون الأنظمة الديمقراطية لأنها مستقرة أما الأنظمة الأخرى فهي عرضة للتغيير[2].

2- البيئة التشريعية القانونية:

ويقصدسن القوانين المحفزة أو الطاردة للاستثمار الأجنبي المباشر تلك القوانين يجب أن تتمتع بالاستقرار وعدم التضارب فيما بينها حتى تجدب الاستثمار، فضلا عن ضرورة وجود القضاء العادل ونطام التحكيم الذي يتكفل بحسم المنازعات والذي يعتبر من العناصر الأساسية الهامة.

[1] عبد الكريم بعداش،**مرجع سبق ذكره**،ص64.

[2] علي عباس، "**إدارة الاعمال الدولية**"، دار الحامد، الاردن،2007، ص17.

في تهيئة المناخ الاستثماري، كما أن للمؤسسات القائمة على تنفيذ القوانين دور كبير في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التسهيلات وتسيير الإجراءات أو طرده خلال التعقيدات البيروقراطية وطول الإجراءات.[1]

المطلب الثالث: اجراءات جلب الاستثمار الأجنبي والحوافز الممنوحة له.

تتنافس الدول على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها مزيلة للعراقيل المحلية التي تعيق هذه الأخيرة ومقدمة الحوافز وضمانات متنوعة ومبرزة للميزات المكانية التي تتمتع بها بهدف جلب المزيد من تدفقات رؤوس الاموال الأجنبية إلى الداخل في شكل استثمار مباشر في مختلف القطاعات الاقتصادية.

أولا :إجراءات جلب الاستثمار الأجنبي المباشر.

تسعى الدول النامية من خلال وضع سياسيات تحفيزية لجذب واستقطاب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية من جهة وهذا لتحقيق أهداف مختلفة أهمها تشجيع الاستثمار والتصدير وتختلف سياسات الحوافز من دولة إلى أخرى حسب أهداف كل دولة من وراء هذا الانفتاح على الاستثمار الاجنبي المباشر.

1-انشاء هيئات وأجهزة الاستثمار الأجنبي المباشر

تقوم الدول المضيفة بإنشاء أجهزة حكومية مخصصة لتخطيط وتنظيم وتوجيه الاستثمار الأجنبي مع إمكانية التسويق والترويج للمشروع الاستثماري محليا وفي الأسواق الخارجية خاصة. وتقوم هذه الهيئات الحكومية باختيار نوع التكنولوجيا الملائمة ومتطلبات التنمية المحلية ومستوى هذه التكنولوجيا ويتطلب ذلك في بعض الدول المشاركة مع الأجهزة الحكومية الأخرى في إتخاد القرارات الخاصة بنوعية التكنولوجيا. ويمكن تلخيص الأنشطة والمهام العامة للأجهزة الاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة فيما يلي:[2]

- تخطيط الاستثمار الأجنبي في ضوء الخطة العامة للدولة.
- تنظيم وتوجيه مشروعات الاستثمار الأجنبي في المجالات الاقتصادية.
- متابعة الإنجازات والممارسات للشركات المتعددة الجنسية.
- حل المشكلات التي تواجه المستثمرين الأجانب.
- تصميم السياسات الخاصة بتحفيز وجذب المستثمرين الأجانب وتطويرها.
- توفير المعلومات والبيانات للمستثمرين الأجانب.
- القيام بإجراءات القبول والاعتماد بمنح الموافقات على المقترحات الخاصة بمشروعات الاستثمار بعد الدراسة.
- التنسيق بين الوزارات والهيئات الحكومية وبين المستثمرين الأجانب.

[1] عبد الفاتح محمد احمد جاويش، **مرجع سبق ذكره**، ص436.

[2] عبد السلام أبو قحف، **"اقتصاديات الدارة والاستثمار الدولي"**، مرجع سبق ذكره، ص ص 266،269.

وتختلف الهيئات الخاصة بالاستثمارات الأجنبية من دول إلى أخرى وهذا من حيث الهيكل التنظيمي والإداري ودرجة المركزية في اتخاذ قرارات الاستثمار الأجنبي.

2-إجراءات القبول واعتماد الاستثمار الأجنبي

تمر هذه الإجراءات بعدة مراحل وتعرف أشكالا مختلفة حسب طبيعة الاستثمار. وإن تقدم بملف الاستثمار إلى المصالح المعنية بمثابة تصريح بالاستثمار. اما اعتماد المشروعات الاستثمارية فيعرف أشكالا مختلفة:[1]

- **تكوين الملف:** ويشمل عدة معلومات متعلقة بقطاع النشاط. الموقع مناصب الشغل المستحدثة. التكنولوجيا المستعملة والمخطط المالي للمشروع.

- **التصريح بالاستثمار:** يتم تقديم الملف إلى الهيئة المكلفة بدراسة ملفات المشاريع الاستثمارية لدى الدولة المستضيفة التي يرغب المستثمر بها.

- **الاعتماد:** بعد دراسة الملف المقدم يتم إعادة أو رفضه وتأخذ هذه الدراسة مدة تختلف من دولة إلى أخرى. كما يمكن الطعن في قرار رفض المشروع.

والملاحظ ان كلما كانت الفترة التي تتم فيها اجراءات القبول والاعتماد قصيرة، كانت التكاليف المصاحبة لها أقل والعكس صحيح.

ثانيا: الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر.

ويمكننا تعريف حوافز الاستثمار بانها مجموعة إجراءات وترتيبات ذات القيم الاقتصادية قابلة للتقويم تمنحها الدولة للمستثمرين سواء المحليين أو الأجانب لتحقيق اهداف محددة كإغراء الأفراد أو الشركات للقيام بعملية الاستثمار، تعويضا للنقص الحاصل فبيئة الاعمال، ولتوجيه الاستثمارات إلى قطاعات معينة تريد الحكومات ترقيتها وتأهيلها[2]، وتتخذ الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر الأشكال التالية:[3]

1-الحوافز المالية: ويتم تقديم تلك النوعية من الحوافز بهدف تخفيض أعباء الضرائب الكلية بالنسبة للمستثمر الأجنبي، وهناك عدة بنود تنطوي تحت هذا النوع متل الإعفاءات الضريبية والاستثناءات من الرسوم الاستيراد على المواد الخام وكذا اعفاء الصادرات المشروعات بالمناطق الحرة من الرسوم الجمركية وضرائب التصدير لما قد تصل إلى 15 عاما مبعد مرحلة التشغيل.

[1] عليوش قربوع كمال ،"**قانون الاستثمارات في الجزائر**"، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،1999،ص41.

[2] بابا عبد القادر، جوي خيرة، "**الامتيازات الجبائية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر**"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد02، مستغانم،2014، ص15.

[3] عبد الحميد عبد المطلب، "**العولمة الاقتصادية (منظماتها، شراكاتها، تداعيتها)**"، مرجع سبق ذكره، ص ص 112 .113.

2-الحوافز التمويلية: وتتضمن قيام حكومات الدول المضيفة بتزويد المستثمر الأجنبي بالأموال مباشرة وقد تكون على سبيل المثال في شكل منح استثمار أو تسهيلات ائتمانية مدعمة.

وفي هذا المجال تشير بعض تجارب الدول النامية في أميركيا اللاتينية وشرق آسيا والشرق الأوسط إلى قيام بعض حكومات تلك الدول بتقديم حوافز تتضمن ما يلي:

- تقديم تسهيلات الحصول على القروض ممن البنوك الوطنية وتخفيض معدلات الفائدة.
- تقديم مساعدات مالية لإجراء البحوث والدراسات اللازمة لإقامة المشروع والتوسعات في المستقبل في مجالات النشاط المختلفة.

3- **الحوافز غير المباشرة:** و قد لوحظ أن تلك النوعية من الحوافز يتم تصميمها بحيث تؤدي إلى تعظيم الربحية من المستثمر الأجنبي بمختلف الوسائل غير المباشرة، حيث تقوم قد تقوم حكومة الدول المضيفة على سبيل المثال بتزويد المستثمرين بالأراضي و البنية الأساسية بأسعار أقل من أسعارها (الإنتاجية) التجارية و ربما تقوم تلك الحكومة بمنح الشركة الأجنبية امتيازا فيم يتعلق بمركزها في السوق و قد يكون ذلك في صورة المعاملة التفضيلية بخصوص المشتريات الحكومية أو منحها مركز احتكاري في السوق أو قفل السوق بالنسبة لمن يرغب في ممارسة نفس النوع من النشاط كما قد يكون في الصورة الحماية من المنافسة الواردات أو معاملة تنظيمية خاصة للشركة الأجنبية.

جدول رقم (1-05): أشكال الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر.

طبيعة الحوافز	مضمون الحوافز
الحوافز التمويلية	• منح استثمار: "اعانات مباشرة" لتغطية (جزء من) راس المال وتكاليف الإنتاج او التسويق المتعلقة بمشروع استثماري. • قروض مدعومة وضمانات قروض: قروض مدعومة/ضمانات قروض/قروض التصدير مضمونة. • تامين حكومي بأسعار تفضيلية: لرأسمال استثماري ممول من القطاع العام للمشاركة في استثمارات عالية المجازفة اقتصاديا. وعادة ما يكون التامين الحكومي بأسعار تفضيلية متاحا لتغطية بعض الانواع من المجازفة من قبيل تقلب أسعار الصرف، او تدني قيمة العملة، او المخاطر غير التجارية مثل نزع الملكية والاضطراب السياسي (وكثيرا ما تكون وكالو دولية الجهة المقدمة للتامين).

الحوافز المالية	• حوافز متعلقة بالأرباح: خفض المعدل القياسي للضريبة على دخل الشركات/معدل الضريبة على الدخل/اعفاء ضريبي. • حوافز متعلقة باستثمار رؤوس الأموال: الاستهلاك المعجل/ بدل الاستثمار وإعادة الاستثمار. • حوافز متعلقة بالعمالة:خفض اشتراكات الضمان الاجتماعي-خصوم من الإيرادات الخاضعة للضريبة على أساس عدد المستخدمين او نفقات أخرى متعلقة بالعمالة. • حوافز متعلق بالمبيعات:تخفيضات في الضريبة على دخل الشركات على أساس اجمالي المبيعات. • حوافز متعلقة بالاستيراد: إعفاءات جمركية على رؤوس الموال العينية،والمعدات او المواد الاولية،والاجزاءو الوسائل المتعلقة بعملية الانتاج، و اعتمادات ضريبية بالنسبة للرسوم الجمركية المؤدات على المعدات او اللوازم المستوردة. • **حوافز متعلق بالتصدير**:إعفاءات ضريبية على الصادرات،وردالرسوم،المعاملةالضريبية التفضيلية لإيرادات الصادرات،منح اعتمادات ضريبية على الدخل بشان صافي المحتوى المحلي من الصادرات، خفض النفقات الخارجية و منح علاوات رأسماليةللصناعات التصديرية. • حوافز مستندة الى نفقات معينة أخرى: خفض الضريبة على دخل الشركات على أساس النفقات المتعلقة بأنشطة التسويق والترويج مثلا. • حوافز متعلقة بالقيمة المضافة: تخفيضات في الضريبة على دخل الشركات، منح اعتمادات للضريبة على الدخل على أساس صافي القيمة المكتسبة
الحوافز الأخرى	**حوافز تنظيمية:** -تخفيض المقاييس المعمول بها في مجال البيئة او الصحة او السلامة او العمل. -الاعفاء المؤقت او الدائم من امتثال المقاييس المعمول بها. -النص على شروط للتثبيت تضمن عدم تعديل القوانين الحالية بما يضر بمصلحة المستثمرين. خدمات مدعومة: -تخصيص هياكل أساسية مدعومة بالكهرباء، ماء اتصالات سلكية ولاسلكية. -نقل/هياكل اساسية محددة بأقل من الأسعار التجارية. -خدمات مدعومة، منها المساعدة في تحديد مصادر التمويل، وتنفيذ المشاريع وادرتها، اجراء الدراسات الاستثمارية، تقديم معلومات عن الاسواق، توفير المواد الأولية واللوازم

	للهياكل الاساسية، المساعدة في التدريب وإعادة التدريب، اتاحة تسهيلات التقنية لتطوير المعارف او تحسين مراقبة الجودة. **امتيازات سوقية:** -عقود حكومية تفضيلية. اغلاق السوق لمنع مزيد من الدخول او منح حقوق احتكارية، الحماية من منافسة الواردات. • امتيازات في المبادلات الخارجية معاملة خاصة فيما يتعلق بالمبادلات الخارجيةومن ذلك منح أسعار خاصة لصرف العملات، إزالة خطر تقلب العملات فيما يتعلق بالقروض الاجنبية، منح امتيازات لاعتمادات المبادلات الخارجية بالنسبة لإيرادات الصادرات،منح امتيازات خاصة بالنسبة لإعادة الإيرادات وراس المال الى الوطن.

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الحوافز، سلسلة دراسات الاونكتاد بشأن مسائل اتفاقيات الاستثمار الدولية، نيويورك وجنيف، الأمم المتحدة،2004، ص 6-8.

خلاصة:

بعد دراستنا لمختلف المفاهيم الأساسية يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة إقتصادية تسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى وتعطي صاحبها حق التملك والإدارة المشروع الاستثماري، حيث شهد إزدهارا خلال القرن التاسع عشر مع بداية الثورة الصناعية تم شهد تراجعا خلال الفترة ما بين الحربين الأولى والثانية، تم شهد تطورات سريعة بعد ذلك ونطرا لأهميته قدمت العديد من النظريات لشرح أسباب هذه الظاهرة، وفي هذا الإطار اتجهت معظم الدول إلى فتح أبوابها أمامه قصد استقطابه ،وبما ان الكثير من الدول النامية عانت ولازالت تعاني من مشكلة المديونية الخارجية و العجز في تمويل استثمارها فقد اتخذته كوسيلة بديلة لإنعاش اقتصادها.

حيث تتعدد مكونات مناخ الاستثمار وتتساوى أهميتها، وتعتبر تلك مكونات من أهم العوامل المؤثرة في خلق جو مشجع ومحفز للاستثمار الأجنبي المباشر، فالمنظومة التشريعية تعتبر من أبرز العوامل التي تحفز المستثمرين الأجانب على القيام بالاستثمار في دولة معينة، وذلك من خلال تكييف تشريعاتها وتقديم حوافز ضريبية وتمويلية، وضمانات لتشجيع وحماية المستثمر الأجنبي من بعض الممارسات في الإدارات الحكومية، وذلك من أجل ضمان بيئة أعمال مواتية ومحفزة للمستثمرين، وهو ما يدور حوله في الفصل الموالي.

تمهيد:

تحاول العديد من الدول النامية جذب رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة إليها وذلك من خلال إنتهاج سياسات واستراتيجيات مناسبة لتحقيق ذلك، فمن أجل تشجيع وتفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر وخلق المناخ المناسب له، يستلزم عدة عوامل وشروط مع وضع سياسات تحفيزية لزيادة فرص الاستثمار فيها.

فالجزائر من بين الدول التي تحاول جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها والظفر بمزاياه، حيث عملت في الفترة الأخيرة على تهيئة البيئة المحفزة المناسبة لجذبه، فإضافة ما تملكه من ثروات طبيعية هامة والموقع الجغرافي المتميز هناك مؤهلات أخرى لا تقل أهمية منها الحجم المعتبر للسوق الجزائرية والحجم الكبير لليد العاملة، لذا بادرت باتخاذ العديد من الإجراءات لتهيئة بيئة الاستثمار من خلال إصدار بعض التشريعات واستحداث هيئات خاصة بترقية الاستثمار، هذا فضلا عن الإصلاحات الاقتصادية ومحاولة الجزائر للاندماج الاقتصاد العالمي، واستخدامها العديد من الحوافز والامتيازات المالية والتمويلية، لدفع وتطوير المناخ الاستثماري المحفز، وعقد عدة اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف لترقية وضمان الاستثمار التي من شأنها إعطاء دفعة قوية حقيقية لجلب المستثمرين الأجانب، وفي هذا السياق سيتم التطرق في هذا الفصل إلى :

- **المبحث الأول:** واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- **المبحث الثاني:** محفزات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- **المبحث الثالث:** سياسات تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

انتهجت الجزائر منذ التسعينات جملة من الإصلاحات الاقتصادية للانتقال من الاقتصاد الموجه نحو اقتصاد السوق، وتبعت ذلك بجملة من الإصلاحات السياسية والتشريعية لتوفير إطار مناسب للتوجهات الاقتصادية المنتهجة، وفي هذا المجال حرصت الجزائر على توفير مناخ يسمح بجذب الاستثمار المحلي والأجنبي وذلك من خلال توفير إطار تشريعي يسمح بجذب وتجسيد مختلف الاستثمارات حيث تم اصدار العديد من القوانين والمراسيم التشريعية.

المطلب الأول: الإصلاحات الاقتصادية الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

انتهجت الجزائر في فترة الستينات وعقب الاستقلال مباشرة النظام الاشتراكي أو ما عرف بالاقتصاد المخطط ومع عدم جدوى هذا النظام في التطبيق سياسات ناجحة في جذب المشاريع الاستثمارية أصبحت الدولة الجزائرية ترى أنه من الضرورة العمل على استقرار المناخ الاقتصادي، حيث يعتبر هذا الشرط من الشروط الأساسية لجذب المستثمرين لهذا انتهجت الجزائر منذ 1989 مختلف الإصلاحات من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتهيئة بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر وسنحاول في هذا المطلب تلخيص مختلف سياسات الإصلاح الاقتصادي.

أولا: إصلاح النظام العام وترقية القطاع الخاص.

قامت السلطات العمومية بإعادة النظر في المؤسسات العمومية وهذا من خلال إعطائها الاستقلالية القانونية والمالية واعفاؤها من الديون المتراكمة، حيث أدخلت السلطات العمومية في تطهير المالي الفعلي للمؤسسات العمومية سنة 1991 وهذا بالاعتماد على المواد المستخرجة من القوانين المالية وبرامج التعديل الداخلية المقدمة من المؤسسات العمومية الاقتصادية [1]

حيث حددت إجراءات التطهير المالي بموجب المنشورين اللذان صدرا بشهر مارس وأوت من سنة 1991، وبموجب هذين المنشورين تم إنشاء صندوق التطهير المالي للمؤسسة العمومية لذا الخزينة العمومية.

أما فيما يخص القطاع الخاص فكان هناك عدد من التشريعات والتي تضمن تحرير القطاع الخاص وتشجيعه، وهذا من أجل التحول من الاقتصاد الموجه لاقتصاد السوق، إلا أن هذا القطاع يبقى محصور ببعض المؤسسات المتوسطة والصغيرة الحجم.[2]

---

[1] بلعزوز بن علي، "**محاضرات في النظريات والسياسة النقدية**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 196.

[2] خروف ليندة فريحة، **مرجع سبق ذكره**، ص319.

ثانيا: تحرير الأسعار وإلغاء الدعم.

بغرض تشجيع الاستثمارات الخاصة والأجنبية، نص صندوق النقد الدولي على ضرورة إلغاء الدعم عن الأسعار ذات الاستهلاك الواسع من أجل تخفيف العبء الذي تتحمله الميزانية العمومية للدولة وجعل الأسعار المحلية دالة في الأسعار الدولية، وعرفت عملية تحرير الأسعار تقدما ملموسا حيث قفزت بذلك نسبة السلع المحررة إلى 84% من إجمالي السلع المدرجة في مؤشر أسعار المستهلك مع نهاية 1996، وأدى رفع الدعم عن أغلبية المواد المستهلكة إلى تراجع النفقات العمومية، ومن ثم تراجع العجز الكلي في الميزانية العامة ليصل إلى 1.4 % سنة 1995 وحسب تقرير الصندوق النقد الدولي لسنة 2001 فقد ارتفعت أسعار الاستهلاك من 1.3 %عام 2000 إلى3.7% عام 2001.[1]

ثالثا: الإصلاح الضريبي.

في بداية سنة 1991 شرعت الحكومة بإدخال إصلاحات جدرية على النظام الضريبي وهذا عن طريق إنشاء ضرائب جديدة **IRG – IBS – TVA** ولقد جاءت هذه الضرائب لإلغاء إزدواجية النظام الضريبي أي توحيد الضريبة المطبقة على المؤسسات سواء كانت وطنية أو أجنبية، وفي إطار مبدأ الشمولية القواعد الجبائية من ثم الدخول في إقتصاد السوق، ومن أجل دعم الجبائية ومكافحة الغش الضريبي وزيادة مواردها تضمن قانون المالية لسنة 2001 عدة تدابير منها : تخفيض معدلات الرسم على القيمة المضافة من (07%، 14%، 21%) إلى معدلين هما (07 % و17%).[2]

رابعا: الإصلاح القطاع المالي والمصرفي.

من أجل نجاح عملية الإصلاح التي تقوم بها الدولة يجب عليها القيام بعملية الإصلاح في القطاع المالي بصفة عامة، لأن نجاح الإصلاح في القطاعات الأخرى مرتبط بهذا القطاع، من هذا المنطلق سعت الجزائر إلى تحديد القطاع المصرفي وتم ذلك بموجب القانون النقد والقرض 90-10 الصادر في 14 أفريل 1990 ولقد قام هذا القانون بالمبادئ التالية[3]:

- **الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية:** وهذا يعني أن القرارات النقدية لم تعد تابعة للقرارات المتخذة على أساس كمي من طرف هيئة التخطيط بل أصبحت تتخذ على أساس الأهداف النقدية التي تحددها الصفة النقدية.

[1] سنوسي بن عومر، مراد بودية، "**واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر واثره على التنمية الاقتصادية**"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد 05، 2014، ص 32.

[2] خروف منير، ليندة فريحة، **مرجع سبق ذكره**، ص321.

[3] سونسي بن عمر، مراد بودية، **مرجع سبق ذكره**، ص 33.

- **الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة:** فالخزينة لم تعد حرة في اللجوء إلى عملية القرض وتمويل عجزها عن الطريق اللجوء إلى البنك المركزي.
- **الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض:** لقد أبعد هذا القانون الخزينة عن منح القرض للإقتصاد ليبقى دورها يقتصر على تمويل الاستثمارات الإستراتيجية.
- **إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة:** حيث كانت السلطة النقدية سابقا متشتتة في مستويات عديدة وبصدور قانون النقد والقرض ألغي تعدد في مراكز السلطة النقدية، وكان ذلك بإنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة عن الجهات الأخرى.

وكانت الخطوة الأساسية لعصرنة النظام المصرفي في الجزائر هي خوصصة البنوك العمومية وهو ما دعا إليه كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بتقرير مشترك سنة 2003 واستجابة إلى هذه الدعوى اتخذت الدولة مجموعة من الإجراءات وأهمها إطراء الساحة المصرفية بالترخيص لمؤسسات مصرفية خاصة محلية وأجنبية.

خامسا: الخوصصة وتحرير التجارة الخارجية.

شرعت الحكومة في تخفيض سيطرتها على المؤسسات العمومية ومنها الاستقلالية القانونية والمالية، حيث تمت في سنة 1994 ولأول مرة السماح للمؤسسات العمومية بالتنازل عن أصولها أو فتح رأس مالها الاجتماعي، وبذلك قررت الحكومة إنشاء بورصة الجزائر تحت المرسوم التشريعي رقم 93-10 المؤرخ في 23 ماي 1993 والمتعلق ببورصة القيم المنقولة، وبعدها وفي سنة 1995 إنتهجت سياسة الخوصصة وهذا بناءا على الأمر 95-22 المؤرخ في 26 أوت 1995 المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية الجزائرية وفي محاولة لتسهيل إجراءات الخوصصة تم إصدار عدد من التعديلات على القانون السابق في مارس 1997، حيث أستهدف برنامج الخوصصة ما يقارب 200 شركة عمومية جلها في قطاع البناء ومع نهاية 1998 تم خوصصة أكثر من 800 شركة محلية.

في سياق تسهيل مهمة الخوصصة تم إصدار أمر آخر رقم 01-04 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتنظيم المؤسسات الاقتصادية وتسييرها وخوصصتها.

أما فيما يخص سياسة تحرير التجارة الخارجية لقد قامت السلطات بتحرير التجارة الخارجية تدريجيا حيث كانت البداية سنة 1988 بمقتضى قانون 88-29 الذي ألغي نسبيا قيود الاستيراد التي كانت حكرا على الدولة، وفي سنة 1990 ومع صدور قانون المالية التكميلي الذي سمح بالاستعانة بالوسطاء من أجل إتمام المعاملات مع الخارج، ونتيجة الاختلالات المالية التي تعرضت لها سنة 1992، قامت السلطات العمومية بتشديد القيود على الصرف الأجنبي وتقليص حجم الواردات، حيث كانت المعاملات التي تفوق 100 ألف دولار تخضع لموافقة لجنة خاصة، كما صدرت تعليمات تقيد الواردات حسب أولوياتها كالتالي: أولوية السلع

الاستراتيجية مثل الأدوية وأولوية السلع المستعملة في الصناعات الاستراتيجية، مع تبني الجزائر سياسة الإصلاح الاقتصادي سنة 1994 قررت في مجال تحرير التجارة الخارجية عدد من القرارات منها:

- إلغاء القيود المرتبطة بتمويل الواردات بشكل كلي بالنقد الأجنبي الخاص بالمستورد.
- السماح باستيراد المعدات الصناعية والمهنية المستعملة.
- إلغاء جميع القيود على الصادرات باستثناء ذات الأهمية التاريخية والأثرية.

أما فيما يخص التعريفة الجمركية على الواردات فقد تم تخفيضها من60% سنة 1996 إلى 45% في جانفي 1997و أستمر هذا التخفيض إلى يومنا هذا، وهذا شرط من شروط إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، وإن هذا التخفيض يعتبر عامل محفز للاستثمار في الجزائر.[1]

سادسا: إصلاح النظام المحاسبي:

وحسب المجلس الاستشاري للاستثمار الأجنبي **The Foreign Investement Advisory Council**

فإن أهم العوامل التي تساعد في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر هو تبني المعايير المحاسبية الدولية، فوجود نظام محاسبي موحد يوفر معلومات ملائمة وشفافة وقابلة للمقارنة بين مختلف الدول مما يعطي فرصة أكبر للمستثمرين لتقييم مختلف البدائل المتوفرة بغية إتخاذ قراراتهم الاستثمارية وفي هذا الإطار تبنت الجزائر النظام المحاسبي الجديد الذي بدأت عملية تطبيقه في المؤسسات سنة 2009[2].

سابعا: توفير وتدعيم المرافق العامة:

كما هو معلوم للجميع أن البنية الأساسية تؤثر على التطور لأي مجتمع أو منطقة كانت فالبنية التحتية ضرورية التطوير أي مجال من مجالات الاستثمار، الإنتاج والتجارة والتي لا يمكن لها أن تنجح من دون الطرقات، المواصلات والاتصالات.

وفي هذا الصدد عملت الجزائر على تحقيق مشروع الطريق السيار شرق غرب الذي يصل بين جميع الولايات الشمالية والذي من شأنه تقليص وقت الانتقال فيما بينها بالإضافة إلى تطوير منظومة الاتصالات السلكية واللاسلكية.[3]

[1] منير خروف، ليندة فريحة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 323-324.

[2] سونسي بن عمر، مراد بودية، **مرجع سبق ذكره**، ص 33

[3] **المرجع نفسه**، ص34.

المطلب الثاني: الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر.

سنتناول في هذا المطلب أهم المراحل التي يمر بها قانون الاستثمار في الجزائر من قانون الاستثمار في مرحلة الستينات إلى غاية قوانين الاستثمار في العشرية الأولى من القرن 21، وعليه يمكن تقسيم أهم القوانين إلى أربعة مراحل أساسية:

أولا: قانون الاستثمار في مرحلة الستينات:

سعت الجزائر منذ الستينات إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال إصدار قانون الاستثمار الأول عام 1963 والثاني في عام 1966.

1-1 قانون الاستثمار الصادر في 1963:

والذي جاء في مرحلة صعبة من الناحية الاقتصادية نتيجة للتخريب التي تعرضت له المنشآت والهياكل الاقتصادية من طرف المستعمر، لذلك فإن المستثمرين يرفضون المخاطرة بالاستثمار في الجزائر ولهذا تم إصدار أول قانون متعلق بالاستثمارات والمتمثل في 63-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963، من أجل النهوض باقتصاد الدولة ودفع عجلة التنمية فيها وإنعاش الاقتصاد الوطني من جديد.

وكان يهدف هذا القانون إلى حفاظ على رأس المال الأجنبي ومحاولة الإبقاء عليه خاصة فإن الجزائر في تلك الحقبة كانت تعاني ندرة في رأس المال بشرط أن تكون الاستثمارات المنجزة مناسبة للنظام الاشتراكي.[1]

وقد جاء هذا القانون بامتياز يستفيد منه المستثمرون، نذكر منها[2]:

- تحويل الأموال
- الحماية الجمركية
- التدعيم الاقتصادي للإنتاج
- ضمان استقرار النظام الضريبي لمدة15سنة بالنسبة للشركات المتعاقد التي يصل استثمارها عن خمسة ملايين دج.

رغم هذه الضمانات والامتيازات الممنوحة فقد قامت الجزائر في فترة 1963-1964 بعدة تأميميات، كما بينت نيتها في عدم تطبيق هذا القانون كما لم تبادر بدراسة الملفات المودعة لديها بخصوص الاستثمار.

[1] كساحي موسى، "**الحوافز الجبائية للاستثمار في الجزائر**"، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، كلية الشريعة والاقتصاد، قسنطينة، العدد03، 2010، ص ص 5-6.

[2] حمدي فلة، حمدي مريم، "**الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين التحفيز القانوني والواقع المعيق**، مجلة المفكر، العدد10، 2014، ص335.

2-1قانون الاستثمار 1966.

بعد الفشل في تطبيق قانون 1963 تبنت الجزائر إلى سن تشريع جديد لسنة 1966 وهو القانون **66-284** المؤرخ في 15 سبتمبر 1966 ويقوم الاستثمار حسب هذا القانون على مبدأين أساسين هما:[1]

المبدأ الأول: إن الاستثمارات الخاصة لا تنجز بحرية في الجزائر ذلك بالتمييز بين القطاعات الحيوية الاقتصادية المقررة من طرف الدولة والقطاعات الأخرى، وتكون الدولة الأولوية في الاستثمارات في قطاعات الحيوية.

المبدأ الثاني: منح الضمانات والإمتيازات خصت فقط الاستثمار الأجنبي وتمثلت في:

- المساواة أمام القانون خاصة المساواة الجبائية.
- تحويل الأموال والأرباح الصافية.
- ضمانات ضد التأميم حيث يقرر التأميم بموجب نص تشريعي يؤدي تعويض يتم خلال تسعة أشهر.

مما سبق يتضح أن قانونين 1963 و1966 لم يجلبا المستثمرين الأجانب لأنهما كانا ينصان على إمكانية التأميم والجدول رقم (2-01) يوضح صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بعد قانوني عام 1963 و1966.

الجدول رقم (2-01): التدفقات الصافية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر بعد قانوني عام 1963 و1966(خلال فترة 1970-1979).

الوحدة: مليون دولار

السنة	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
الحجم	184	-562	68	144	724	220	342	300	209	340

المصدر: فارس فوضيل، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر، المملكة العربية السعودية**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2004، ص286.

ويمكن التعبير عن هذا الجدول بالشكل البياني الذي يظهر بوضوح تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1970-1979.

[1] حمدي فلة، حمدي مريم، **مرجع سبق ذكره**، ص336.

الشكل رقم (2-01): التدفقات الصافية للاستثمارات الأجنبية المباشرة بعد قانوني عام 1963 و1966 خلال الفترة (1970-1979).

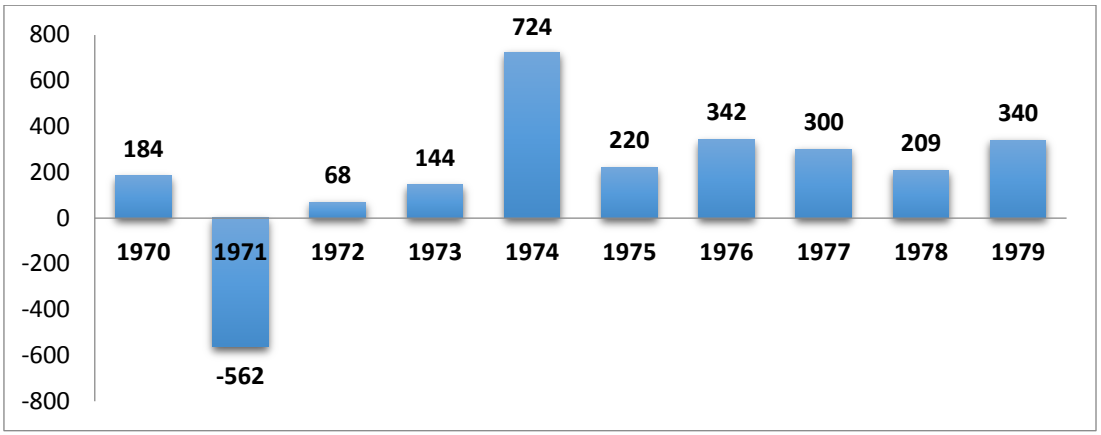

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-1).

فعلى الرغم من سن الجزائر لقانونين للاستثمار سنتي 1963 و1966 لدفع وترقية الاستثمار الأجنبي نلاحظ أن التدفقات الواردة إلى الجزائر اتسمت بالانخفاض مع تسجيلها حالات أين حدث فيها التدفق بالسالب، ويعود ذلك قيام الجزائر بتأميم مختلف قطاع النفط ولم تتوقف عن هذا بل أستمرت في الالتزام أكثر بالتأميم في مختلف القطاعات.[1]

ثانيا: قوانين فترة الثمانينات

تميزت هذه الفترة بصدور قانونين تشجيع الاستثمارات أولها سنة 1982 والثاني 1986.

2-1 قانون الاستثمار لسنة 1982.

بعدما أعتبر القطاع الخاص هامشيا منذ سنة 1963 وحدد دورة في أداء بعض المهام الاقتصادية الثانوية، خاصة في مجال التجارة والخدمات أتضح بأن للقطاع الخاص الأجنبي دورا مميزا لا سيما في مجال المحروقات باعتباره القلب النابض للاقتصاد الجزائري إذ رغم احتكار الدولة للقطاع وتأميمها له بقت حاجتها ملحة لمساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومساعدتها لها في استغلاله نظرا للإمكانيات المالية والتقنية الكبيرة التي يتطلبها لذلك صدر القانون 82-13 من أجل توضيح كيفية تشكيل وتشغيل الشركات الاقتصادية المختلطة لقد حدد القانون نسبة المشاركة الأجنبية بحد أقصى لا يتجاوز 49% من رأسمال الشركة، ونظرا لكون القانون أهتم بالجوانب الشكلية أكثر من الجوانب التحفيزية استدعى الأمر تعديله ليكون أكثر إستجابة لحاجة الاقتصاد

[1] فارس فضيل، "**أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، المصر والمملكة السعودية**"، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2004، ص 286.

الجزائري إلى استثمارات خاصة محلية وأجنبية تساهم في زيادة قدرات الإنتاج والوضع في معدلات النمو خاصة في قطاع المحروقات.[1]

2-2 قانون الاستثمار لسنة 1986.

لقد تم تعديل قانون 1982و تتميمه بقانون 86-13، وذلك نظرا لعدم قدرته على تغيير وجلب الحجم المرغوب فيه من الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة في مجال المحروقات.

لذلك تضمن القانون الجديد طرق تشكيل وتسيير الشركات المختلطة بكيفية مرنة وواضحة ومحفزة نسبيا مقارنة بالقانون السابق، فالشركاء الأجانب وفق القانون الجديد، الذين ينضمون في شراكة مع المؤسسات العمومية الجزائرية.

مخولون بالمشاركة في تحديد مجالات تدخل الأطراف مدة دوام الشركة المختلطة وتعهدات وواجبات كل الأطراف.

ولقد أبقي القانون على نسبة مشاركة المؤسسة الجزائرية العمومية بـ 51% على الأقل في حين تمثل دور المتعامل الأجنبي في ضمان تحويل التكنولوجيا ورؤوس الأموال ومناصب الشغل وتكوين وتأهيل المستخدمين مقابل استفادة الشريك الأجنبي من المشاركة في التسيير وإتخاذ القرارات الخاصة باستعمال أو تحويل الأرباح وما يترتب عن ذلك من رفع أو تخفيض رأس مال المساهم به، وتحويل بعض أجزاء رواتب العمال الأجانب وضمان تأميم.[2]

وكتقييم نظري لكل هذه القوانين في هذه المرحلة فإن الاستثمار الأجنبي لم يكن مرغوب فيه خاصة في نظام مشبع بالأفكار والذهنيات الاشتراكية، ولم تحقق النتائج المرجوة على الأقل إستقطاب عدد مقبول من الشركات الأجنبية لتجسيد المشاريع مشتركة.[3] والجدول التالي (2-2) يوضح صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة (1980-1989)

الجدول رقم (2-02): التدفقات الصافية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة (1980-1989).

الوحدة: مليون دولار

السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
الحجم	348.669	13.207	53.569	0.417	0.802	0.397	5.316	3.711	13.018	112.095

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/tend/DZA/fr/BX.KLT.DINV.CD.WD.html

[1] خروف منير، ليندة فريحة، **مرجع سبق ذكره**، ص287.

[2] كمال مرداوي، "**الاستثمار الأجنبي المباشر وواقع سياسة تهيئة الاستثمار في الجزائر**"، مداخلة في إطار المؤتمر الدولي العلمي حول السياسة الاقتصادية واقع وآفاق، جامعة تلمسان، 29-30 نوفمبر 2004، ص06.

[3] كساحي موسى، **مرجع سبق ذكره**، ص8.

ويمكن التعبير عن هذا الجدول بالشكل البياني التالي والذي يظهر بوضوح تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1980-1989.

الشكل رقم (2-02): التدفقات الصافية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة (1980-1989)

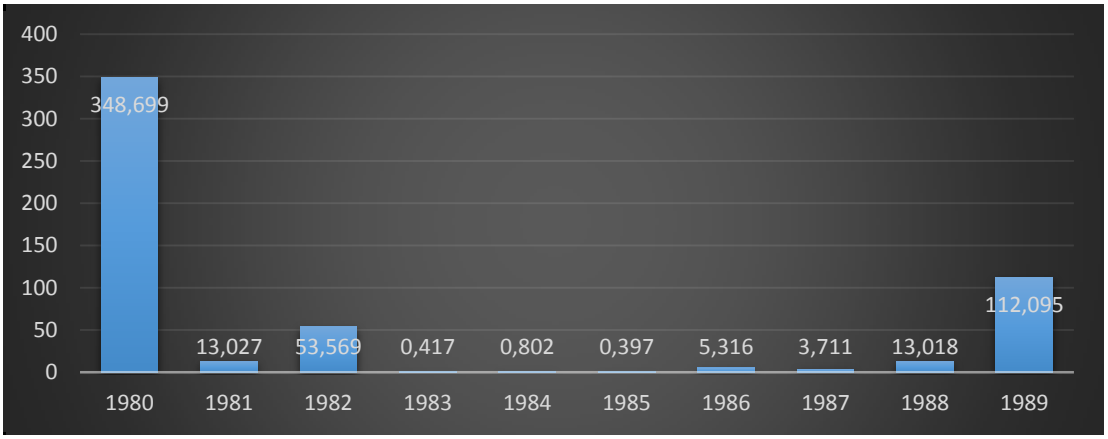

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-02).

إن فترة الثمانينات تميزت بغياب شبه كلي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر فالحكومات المتعاقبة خلال هذه الفترة كانت متحفظة تجاه التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدولة من خلال استثماراتها في نظرتها التي سادت عقد الستينات والسبعينات غير أن المستثمرين في قطاع المحروقات استمروا في تدخلهم عبر الاستراتيجيات التالية: التراخيص، عقود الدراسات...الخ[1]

ثالثا: قوانين فترة التسعينات.

أهم ما يميز الفترة هو الطرف السيء الذي شهدته الجزائر من خلال عدم الاستقرار السياسي والأمني والاختلالات الهيكلية التي عانى منها الاقتصاد الوطني، لكن رغم هذه الأوضاع شهدت هده المرحلة قوانين ومراسيم لتشجيع الاستثمار كما يلي:

[1] فارس فضيل، **مرجع سبق ذكره**، ص288.

3-1 قانون النقد والقرض:

بالرغم من أن القانون 90-10 المؤرخ في 14 أفريل1990 هدف إلى تفعيل السياسة النقدية مما يعني أنه ليس بقانون الاستثمار إلا أنه أكد على مجموعة من المبادئ التي تسمح للأجانب بمزاولة أنشطتهم الاستثمارية في الجزائر وهي: [1]

- يمكن أن تأخذ الاستثمارات الأجنبية المتامة في الجزائر إما شكلا مباشرا أو مختلطا فهو بذلك ألغي شرط الأغلبية النسبية لرأس المال، كما ألغى أيضا مشاركة الرأسمالي الأجنبي مع القطاع العمومي، فقد أكدت نصوصه على أن يرخص للمقيمين وغير المقيمين بالحرية الكاملة للقيام بالشراكة مع شخص معنوي عام أو خاص مقيم.
- حرية تنقل رؤوس الأموال الأجنبية بين الجزائر والخارج لتمويل المشاريع الاقتصادية.
- يسمح لغير المقيمين إنشاء بنوك ومؤسسات مالية لوحدهم أو بالمساهمة مع المقيمين.
- السماح بتحويل المداخيل والفوائد وإعادة تحويل رؤوس الأموال.

حيث قانون 90-10 لم ينص على الامتيازات الممنوحة للمستثمرين ما عدا إمكانية تحويل رؤوس الأموال والفوائد وهذا باعتباره قانون خاص بتنظيم البنوك والمعاملات المالية أكثر من كونه خاص بالاستثمارات ضف إلى ذلك أن هذا القانون ألغي القيود المفروضة على رؤوس الأموال الأجنبية حيث أنه منح المستثمرين الأجانب إمكانية الاستثمار.

3-1 المرسوم التشريعي رقم 93-12 المتعلق بترقية الاستثمارات

بالرغم من أن قانون النقد والقرض تضمن بعض المبادئ الخاصة بمعالجة ملف الاستثمار المباشر إلا أن هذا الأخير بقي بدون نص خاص واضح إلى غاية 5 أكتوبر 1983 تاريخ صدور المرسوم التشريعي الخاص بترقية الاستثمارات

أكد هذا المرسوم على بعض الاحكام الواردة في قانون النقد والقرض وكذلك الخاصة بإلغاء التمييز بين الأجانب والمحليين والقطاع الخاص والعام كما تضمن:[2]

- إلغاء القيود التي ميزت قوانين 1982-1986 فيما يتعلق بالشركات ذات الاقتصاد المختلط
- تبسيط وتسهيل الإجراءات عملية الاستثمار بتخفيض تعقيدات إجراءات الموافقة الموجودة من قبل وتقديم ضمانات وامتيازات ضريبية وجمركية.

---

[1] علاء عثمان، "**واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرامج الإنعاش الاقتصادي 2001-"2014**"، الملتقى العربي الأول العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية والثبات التشريعي، جمهورية مصر العربية، 25-28 يناير 2015، ص9.

[2] رايس حدة، كرامة مروة، "**تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التداعيات الازمة المالية العالمية**"، مجلة أبحاث اقتصادية، العدد12، 2012 ص66.

- التأكد على تحويل الأرباح ورأس المال والإقرار بمبدأ التحكيم الدولي لحل المنازعات وقد تأكد ذلك فعليا بانضمام الجزائر لأول مرة إلى الوكالة الدولية لضمان الاستثمارات.
- إنشاء هيئة وكالة وترقية ومتابعة الاستثمارات **APSSI** كجهاز إداري يشرف على دعم وتوجيه المستثمرين ومتابعتهم والقيام بالدراسات وبحث واستغلال فرص التعاون في المجالات التقنية والمالية والمشاركة في تحديد المناطق الحرة والخاصة مع ترقية المواقع والمنشآت لإقامة المشاريع، تنظيم الندوات والملتقيات وإصدار الدلائل والمطبوعات للتعريف بفرص الاستثمار، حيث لم يخلق القانونين 1990 1993 النتائج المرجوة، والجدول التالي(2-3) يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة التسعينات (قانونين 90-10 و93-12).

الجدول رقم (2-03) تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الفترة ما بين (1990-1999).

الوحدة: مليون دولار.

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الحجم	0.334	11.638	10	13	15	15	270	260	606	507

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على

http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/tend/DZA/fr/BX.KLT.DINV.CD.WD.html

الشكل رقم (2-03): تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الفترة ما بين 1990 و1999.

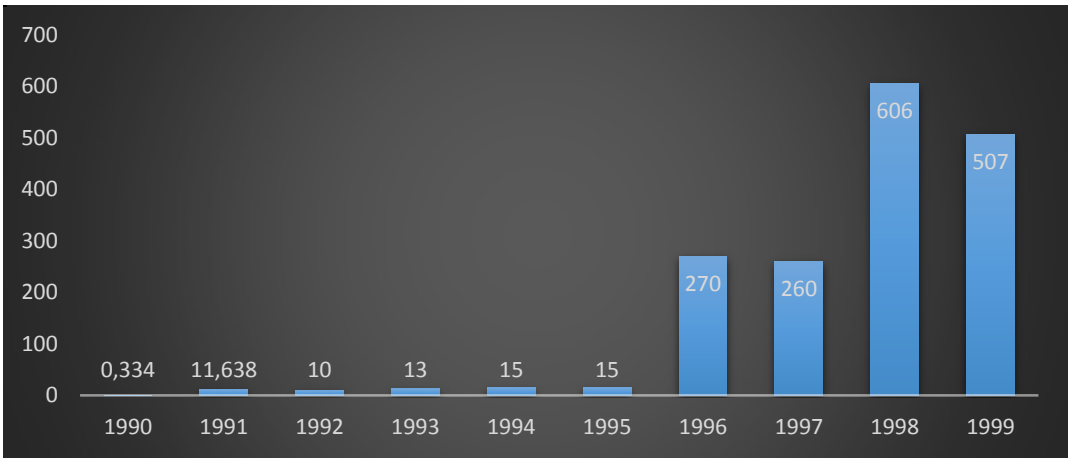

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-4).

لقد كان حجم تدفق الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر محتشم جدا خلال الفترة (1990.1995) بالرغم من تبني الجزائر للمرسوم التشريعي المتعلق بترقية الاستثمار لسنة 1993، ويعود ذلك بلا شك إلى عدم توافر الأمن والاستقرار، وكذلك شبه العزلة التي فرضت عليها من قبل الدول العالم وبالخصوص الدول العربية كل

هذا برر تقليص عمليات الشركات الأجنبية إلى أدنى حد ممكن والقطاع الوحيد الذي تواصلت فيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة هو قطاع النفط والغاز ولكن بداية من سنة 1996 بدأ يتجلى التحسن في حجم التدفقات الواردة اليها والذي عرف تحسنا ملحوظا، عبر أواخر التسعينات، ويعود ذلك قطع الجزائر لأشواط كبيرة بخصوص الإصلاحات الاقتصادية والانفتاح على تحديات العالمية عبر التفاوض لأجل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة والالتزامات الدولية فيما يتعلق بإجتذابه[1].

رابعا: مرحلة ما بعد التسعينات:

لقد بدلت الجزائر مجهودات في تطبيق مجموعة من الإجراءات بهدف تحسين البيئة الاستثمارية بغية جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وهذا من خلال سن مجموعة من القوانين والأوامر والمراسم التشريعية.

الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 الذي يتعلق بتطوير الاستثمار:

بهدف مسايرة التحولات المتسارعة دوليا أستلزم الأمر إعادة النظر في الآليات التي قام عليها المرسوم التشريعي 93-12 نتيجة فشل هذا الأخير في تحقيق الأهداف المتوخاة منه، لذلك جاء الأمر رقم 01/03 المتعلق بتطوير الاستثمار في ثوب جديد ليطور الحوافز ويشجع على مزيد من الاستثمارات وأرتكز القانون الجديد على أربعة مبادئ أساسية هي[2]: مبدأ الحرية الاستثمار، رفع القيود الإدارية عليه، عدم الالتجاء **إلى** التأميم وحرية تحويل رأس المال والعوائد الناتجة عنه والتحكيم الدولي.

أما بالنسبة للمزايا والإعفاءات الممنوحة للمستثمرين إستنادا إلى المادتين 09و11 من الامر 03/01 منح المشرع الجزائري صنفين النظام العام والنظام الاستثنائي، وذلك أنه إلى جانب استفادة المستثمر من الحوافز الجبائية والجمركية المنصوص عليها في الإطار العام، فإنه يستفيد في النظام الاستثنائي من مزايا وإعفاءات خاصة لاسيما عندما يستعمل التكنولوجي وفيما يلي إيجاز لأهم الحوافز الضريبية والجمركية الممنوحة للمستثمرين:

1-النظام العام:

1-1مرحلة بدأ الإيجاز: يستفيد الاستثمار من الحوافز التالية[3]:

- تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

[1] فارس فضيل، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 292-293.

[2] حمدي فلة، حمدي مريم، **مرجع سبق ذكره**، ص 337.

[3] المادة (09) من **الأمر رقم 03/01** المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47، 2001، ص7.

– الإعفاء من دفع رسم نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

1-2النظام الخاص " الاستثنائي":

أما فيما يخص النظام الخاص، فقد تم منح مزايا لفائدة الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة، يمكن إيجازها فيما يلي[1] :

أ. بعنوان إنجاز الاستثمار:

– الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض فيما يخص مقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار.

– تطبيق حق ثابت في مجال الاستثمار بنسبة منخفضة إثنان بالألف 2 ‰ فيما يخص العقود التأسيسية والزيادة في رأس المال.

– تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف بعد تقيمها من الوكالة، فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار.

– الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة TVA فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية، وذلك عندما تكون هذه السلع والخدمات الموجهة لإنجاز عمليات تخضع للضريبة على قيمة مضافة.

– تطبيق النسب المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع.

ب.مرحلة انطلاق الاستغلال:

– الإعفاء لمدة (10) سنوات من الضريبة على أرباح الشركات ومن الرسم على النشاط المهني.

– الإعفاء لمدة (10) سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء، من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.

– منح مزايا إضافية من شأنها أن تحسن /أو تسهل الاستثمار مثل تأجيل العجز وآجال الاستهلاك.

وبناء على هذا الأمر تم إنشاء[2]:

– المجلس الوطني للاستثمار والذي يشرف عليه الوزير الأول، وتتمثل أهم صلاحيته في رسم الاستراتيجية الوطنية لتطوير الاستثمار.

– الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وهي بديل عن وكالة ترقية ومتابعة الاستثمار وتقوم بتقديم الخدمات الإدارية وتبلغهم بقبول أو رفض منح الحوافز في مدة أقصاها 30 يوما ابتداء من تاريخ إيداع الملف.

[1] المادة 11 من الأمر رقم 03/01، **مرجع سبق ذكره**، ص6.

[2] رايس حدة، كرامة مروة، **مرجع سبق ذكره**، ص08.

الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت سنة 2003 المتعلق بالنقد والقرض:

بموجب هذا الأمر تم إلغاء القانون 10/09 المتعلق بالنقد والقرض حيث سمح هذا الأمر 11/03 بإعادة النظر في التنظيم وسير القطاع البنكي، وكذا عملية مراقبة البنوك والمؤسسات المالية وأهم ما جاء في هذا الأمر فيما يخص تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر ما يلي:[1]

- السماح لغير المقيمين بإنشاء بنوك ومؤسسات مالية مملوكة لهم كليا أو بالمساهمة مع المقيمين.
- السماح بتحويل المداخيل والفوائد وإعادة تحويل رؤوس الأموال طبقا للمادة 126 من هذا الأمر حيث تنص رؤوس الأموال وكل النتائج والمداخيل والفوائد والإيرادات وغيرها من الأموال المتصلة بالتمويل.

الأمر رقم 06-08:

جاء هذا الأمر المؤرخ في 15 جويلية 2006 والمتمم للأمر المتعلق بتطوير الاستثمار المؤرخ في 20 أوت 2001 والذي أتاح عدة إمتيازات للمستثمرين المحليين والأجانب وعلى قدم المساواة، فقانون الاستثمار الصادر عام 2006 يسمح لكل مستثمر مهتم بغرض الاستثمار بالجزائر سواء كان شخص طبيعي أو معنوي أن يقيم مشروعا استثماريا سواء من خلال إنشاء كيان قانوني باسمه الشخصي خاضع للقانون الجزائري في حدود 100% من الرأس المال المقيم أو غير المقيم أو بمشاركة شخص أو مجموعة أشخاص طبيعيون كانوا أو معنويين خاضعين للقانون الجزائري، فهو يوفر عدة ضمانات لحماية أي استثمار تتمثل أساسا في عدم المساس بالامتيازات المحصل عليها، وإمكانية تحويل رؤوس الأموال المستثمرة والعائدات الناتجة عنها، والمعاملة المماثلة لكل مستثمرين بالإضافة **إلى** وجود تغطية لهذه الاستثمارات من خلال المعاهدات والاتفاقية الدولية الثناية أو المتعددة الأطراف لتشجيع وحماية الاستثمارات مع إمكانية الطعن الإداري والقانوني وحتى اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة النزاع بين الدولة الجزائرية والمستثمرين غير الجزائريين[2]، مما جعله جد مشجع ومحفز لاستقطاب الشركات الأجنبية للاستثمار في الجزائر حيث يستفيد كافة المستثمرين من نفس المعاملة أي كانت صفتهم أو جنسيتهم.

الأمر 09-01 المؤرخ في 22 جويلية 2009 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009.

خلال فترة تسعينات القرن الماضي والعشرية الأولى من القرن الحالي تم إصدار العديد من القوانين المشجعة للاستثمار الأجنبي المباشر والتي رأى فيها العديد من خبراء قانون الأعمال بأنها تتميز بالانفتاح الكبير إتجاه هذا النوع من الاستثمار، ولكن أواخر سنة 2009 ومع صدور قانون المالية التكميلي بموجب الأمر رقم 09-9 المؤرخ في 22 جويلية 2009 فإننا شهدنا انعطاف كبير في هذا الانفتاح إتجاه المستثمرين الأجانب وعودة غير

[1] صبحي شهيناز، **"مناخ الاستثمار في الجزائر دراسة تحليلية تقييمية"**، مجلة الحوار الفكري، العدد 05، 2016، ص182.

[2] رايس حدة، كرامة مروة، **مرجع سبق ذكره**، ص70.

متوقعة لحماية، حيث أعاد هذا القانون النظر وبعمق في العلاقة التي تعتزم الجزائر إقامتها مع المستثمرين الأجانب ومن أهم ما جاء به هذا القانون ما يلي[1]:

- منع الملكية الكاملة وسيطرة المستثمرين الأجانب على المشاريع التي يقيمونها للإنتاج السلع والخدمات حيث لا يمكنهم القيام بذلك إلا في إطار الشراكة مع طرف مقيم يملك 51% على الأقل من رأس المال الشركة أو المشروع حيث تنص المادة 59 من هذا القانون على أنه لا يمكن إنجاز الاستثمارات الأجنبية إلا في إطار الشراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية المقيمة بنسبة 51% على الأقل من رأس المال الاجتماعي ويقصد بالمساهمة الوطنية جمع عدة شركاء.

- على المستثمر الأجنبي إدخال مبالغ من العملة الصعبة إلى الجزائر أكثر من تلك المبالغ التي يحولها إلى الخارج أي يتعين على الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو بالشراكة تحقيق ميزان فائض بالعملة الصعبة لفائدة الجزائر خلال كل مدة قيام المشروع.

- حسب المادة 62 من هذا القانون فإن الدولة وكذا المؤسسات العمومية تتمتع بحق الشفعة على كل التنازلات عن حصص المساهمين الأجانب أو لفائدة المساهمين الأجانب.

- إقرار الضريبة على الأرباح المحولة.

- **ولعل أهم السباب إقرار هذه الإجراءات في قانون المالية التكميلي لسنة 2009 ما يلي:**

- فيما يخص القاعدة (51%-49%) فإن حسب تقرير بنك الجزائر حول وضعية الاقتصاد لسنة 2005 فإن الأرباح المحولة من طرف الشركات الأجنبية إلى الخارج قد ارتفعت بنسبة 64.4% بين سنة 2001 و2005، وإن الفترة بين 2005 و2007 تم تحويل ما قيمته 15.7 مليار دولار للخارج (أي ثلث حصيلة الصادرات الجزائرية لعام 2005 أي بمعدل 5 مليارات دولار للسنة).

-فيما يخص بإقرار حق الشفعة وذلك قيام عدة مستثمرين أجانب بيع شركاتهم للأجانب دون علم السلطات الجزائرية أبرز مثال على ذلك هو قيام مجموعة أوراسكوم ببيع معامل للإنتاج الاسمنت للمجموعة الفرنسية " لافارج" حيث تمت الصفقة في إحدى العواصم الأوروبية دون علم السلطات الجزائرية.

قانون 16-09 المؤرخ في 03 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار الذي يضم أهم المحاور التالية[2]:

- جاء في المادة 27 على أن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تضم مجموع المصالح المؤهلة لتقديم الخدمات الضرورية لإنشاء المؤسسات ودعمها وتطويرها، وكذا لإنجاز المشاريع:

- مركز تسيير المزايا
- مركز استيفاء الإجراءات

[1] صبيحي شهيناز، **مرجع سبق ذكره**، ص ص183-184.

[2] قانون رقم **09/16** المؤرخ في 3 اوت 2016، المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 46.

- مركز الدعم لإنشاء المؤسسات
- مركز الترقية الإقليمية

لكن المادة 36 من نفس الأمر ابقت على عمل الشباك الوحيد اللامركزي للوكالة المنشأ بموجب الأمر رقم 03/01 إلى غاية تنصيب المراكز المذكورة في المادة 27.

نص القانون على الضمانات الممنوحة للمستثمرين من المادة 21 إلى المادة 25.

وقسمت المزايا في ظل القانون 16-09 حسب المادة 07 منه إلى ثلاثة اقسام:

المزايا المشتركة لكل الاستثمارات القابلة للاستفادة والتي نص عليها في المادة 12.

المزايا اضافية لفائدة النشاطات ذات الامتياز أو المنشأة لمناصب الشغل والتي نص عليها في المادة 15.

المزايا الاستثنائية ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني والتي نص عليها في المادة 17.

المطلب الثالث: حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر وتوزيعه الجغرافي والقطاعي.

عملت الجزائر من خلال مجموعة القوانين والتشريعات التي أصدرتها إلى محاولة الرفع من حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة نحوها، وذلك بغية توفير سيولة عالية لرؤوس الأموال الدولية نحو دورة النشاط الاقتصادي خاصة خارج قطاع المحروقات وهذا ما سنوضحه فيما يلي:

أولا: حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر:

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إرتفاعا خلال سنة 2001 و2002 مقارنة بسنة 2000 أين سجلت 1113 مليون دولار حيث تزامن هذا الارتفاع مع صدور قانون 01-03 وما تضمنه من حوافز وضمانات مقدمة للمستثمر الأجنبي، وما ساعد أيضا تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة 2001-2002 ما يلي:[1]

-عودة الاستقرار السياسي وتحسن الأوضاع الأمنية.

-تحسن الأوضاع الاقتصادية وإنخفاض حجم المديونية وإرتفاع إحتياطي الصرف.

-تفعيل العلاقات السياسية والاقتصادية الخارجية.

-إبرام عدة اتفاقيات في مجال تشجيع وحماية الاستثمار.

[1] **CUNCED**, Examen de la politique d'investissement en Algérie, mars 2003. P 07.

كل هذه العوامل ساهمت في تعزيز تدفق الاستثمارات الأجنبية **إلى** الجزائر، حيث أحتلت المرتبة الرابعة والثالثة على توالي افريقيا سنتي 2001/ 2002، في حين سجلت تراجعا عام 2003 إذ إنخفضت التدفقات الواردة **إلى** الجزائر من 1065 مليون دولار عام 2002 **إلى** 638 مليون دولار عام 2003، لترجع وتسجل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إرتفاعا طفيفا سنة 2004 **بـ** 882 مليون دولار، بسبب بيع الرخصة الثالثة للهاتف النقال للشركة الاتصالات الكويتية.[1]

وشهدت سنة 2006 إرتفاعا ملحوظا مقارنة سنة 2005 بتغير قيمته 743 مليون دولار امريكي، وبحلول سنة 2007 عرفت الاستثمارات خارج قطاع الطاقة إنتعاشا ملحوظا حيث بلغت تدفقات رؤوس الأموال فيه 1.6 مليار أورو مقابل 1.5 مليار أورو لقطاع الطاقة، وقد أستمر الارتفاع سنة 2008 حققت التدفقات الواردة **إلى** الجزائر خلال عام 2008 زيادة سواء في سواء في بيانات ميزان المدفوعات أو بيانات المشاريع المرخص لها، حيث حققت المشاريع المرخص لها قفزة غير مسبوقة بما نسبته 5.16% لتبلغ 12.6 مليار دولار مقارنة بنحو 2.0 مليار عام 2007. وهذا يعني أن الجزائر لم تتأثر كثيرا بالأزمة المالية العالمية حيث حقق تدفق الاستثمار أعلى مستوى له سنة 2009بـ 2754 مليون دولار امريكي وهو رقم لم تحققه طوال مسيرة إنفتاحها على العالم الخارجي، وقد تركزت معظم هذه الاستثمارات في قطاع الطاقة والمناجم.[2]

وقد شهدت الفترة 2014/2010 تدبدبا في تدفقات الاستثمارات الأجنبية، حيت أرتفع تدفق الاستثمار سنة 2011إلى 2580 مليون دولار نطرا للأوضاع الأمنية للدول العربية خاصة المضطربة ضمن ما يسمى بالربيع وهو ما دفع بالمستثمرين الأجانب إلى التوجه إلى الاقتصاد الجزائري وتوفر الاستقرار فيه بالنسبة للدول المجاورة[3]، وفي سنة 2012 تراجعت بما يعادل 1499 مليون دولار، وبالرغم من ذلك فقد صنفت الجزائر كرابع دولة عربية مستقبلة للاستثمارات الأجنبية المباشرة بقيمة 2.9 مليار دولار وبحصة 6.2% من إجمالي الاستثمارات الوافدة للدول العربية.[4]

وفي سنة 2015 سجلت الجزائر إنخفاضا كبيرا مسجلة أسوا حصيلة في مجال الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث سجلت حصيلة سالبة بقيمة 587 مليون دولار وهي أسوا حصيلة لها على الاطلاق مند عشرية من الزمن، بل أصبحت من بين الدول القليلة التي تسجل ناتجا سالبا، وهذا راجع أساسا دخول القطاع الطاقة في

[1] طالبي محمد، **أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 06، ص325.

[2] Henry. P ; Abdelkim.S et de Saint-Laurent. B, investissement direct étranger vers MEDA en 2007 : la Bascule, ANIMA Investment Network, Etude n°1, Mai. P 83.

[3] امال تخنوني، بلال ملاخسو، **مرجع سبق ذكره**، ص23.

[4] نشرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستثمارات الصناعية بالوطن العربي، الاستثمارات والشراكة، المديرية العامة لليقظة الاستراتيجية والدراسات الاقتصادية والاحصائية، العدد29، 2013، ص01.

أزمة وكذلك غياب البدائل جعل الاستثمارات الأجنبية تشح، ولكن سرعان ما ارتفعت مرة ثانية إلى 1546 مليون دولار سنة 2016 خصوصا مع ظهور قانون الاستثمار الجديد 16-09 الذي أعطى دفعا جديدا للاستثمار لاحتوائه على تحفيزات جبائية جديدة.

والجدول التالي يوضح تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2000-2016)

الجدول رقم (2-04): تطور الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2000-2016

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الحجم	280	1113	1065	638	822	1145	1888	1743	2632
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	-
الحجم	2754	2301	2580	1499	1684	1507	584-	1546	-

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:www.unctad.org

الشكل(2-04): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال (2000-2016)

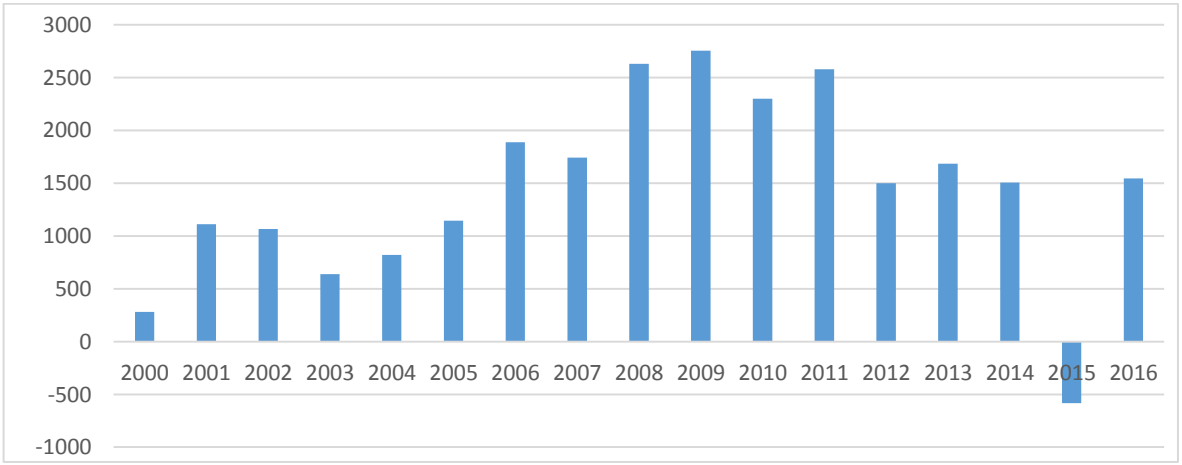

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على جدول رقم (2-04).

ثانيا: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

تتنوع جنسية الاستثمارات الأجنبية المنجزة في الجزائر ما بين الدول الغربية والعربية، إلا النسبة الكبيرة من حيث عدد هذه الاستثمارات تعود إلى الدول الغربية، أما من الناحية القيمية فتعود الصدارة إلى الدول العربية خاصة دولتي قطر والكويت، والجدول التالي يوضح أهم الأقاليم المستثمرة في الجزائر وعدد المشاريع وقيمتها خلال الفترة 2002-2016.

الجدول رقم(2-05): أهم الأقاليم المستثمرة في الجزائر خلال الفترة 2002-2016

الأقاليم	عدد المشاريع	المبلغ (مليون دينار جزائري)
أوروبا	437	955161
فيما بينها الاتحاد الاوروبي	313	677209
آسيا	98	163102
أمريكيا	19	68163
الدول العربية	236	977528
أفريقيا	5	5686
استراليا	1	2974
متعددة الجنسيات	26	24085
المجموع	822	2216699

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.Andi.dz

يتضح من خلال الجدول رقم (2-05) أن أهم الدول المستثمرة الأجانب في الجزائر هم من الدول الأوروبية حيث قدر عدد المشاريع بـ 437 مشروع بقيمة 955161 مليون دينار جزائري وتعتبر فرنسا وإيطاليا وإسبانيا أهم البلدان المستثمرة في الجزائر وفي قطاعات متعددة كالمحروقات والصناعات الغذائية والخدمات يليها، الدول العربية ب236مشروع، ومن أهم الدول العربية المستثمرة قطر والكويت وتوزعت إستثماراتهم على قطاع الخدمات بغلاف مالي قدره 977528 مليون دينار جزائري، أما عدد المشاريع المنجزة من الدول الاسيوية فلم تتجاوز 98 مشروع من المجموع الإجمالي وقامت بها خاصة كل من الصين، وإندونيسيا وكوريا ومست قطاعات متعددة كالمحروقات والبناء والاشغال العمومية وتكنولوجيا المعلومات يغطيها غلاف مالي قدره 163102 مليون دينار جزائري.

أما المشاريع المتبقية فكانت موزعة على كل من أمريكيا (19 مشروع) والشركات متعددة الجنسيات (26 مشروع) وافريقيا 5 مشاريع وكانت اغلبها في قطاع المحروقات.

وقد رتب تقرير المؤسسة العربية لضمان وائتمان الصادرات الصادر سنة 2017 أهم الدول المستثمرة في الجزائر للفترة 2012-2016، حيث تصدرت الصين الترتيب بإجمالي استثمارات قدرت بـ 3509 مليون دولار أمريكي تليها سنغافورة وإسبانيا على التوالي بـ 3151 مليون دولار و2247 مليون دولار لتحل قطر المرتبة الرابعة بحجم استثمارات بلغ 2150 مليون دولار، والجدول التالي يوضح أهم الدول المستثمرة في الجزائر للفترة 2012-2016.

الجدول رقم(2-06): أهم الدول المستثمرة في الجزائر للفترة 2012-2016.

الدولة	التكلفة (مليون دولار)	عدد المشروعات	عدد الشركات
الصين	3509	6	6
سنغافورة	3151	3	1
اسبانيا	2247	8	4
قطر	2150	2	2
تركيا	1598	2	2
المانيا	380	7	7
جنوب افريقيا	350	1	1
سويسرا	293	3	3
فرنسا	268	10	8
المملكة المتحدة	234	4	3
أخرى	1093	31	31
الإجمالي	15273	77	68

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، "**مناخ الاستثمار في الدول العربية 2017**، الكويت، 2017، ص61.

إن أغلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر تنفد من قبل الشركات متعددة الجنسيات خاصة في قطاع المحروقات في حين طلت قدرات القطاعات الأخرى في جذب الاستثمارات الأجنبية محدودة إلى غاية صدور قانون 2001 الذي أهتم بهذا الجانب من خلال وضع إجراءات تحفيزية لصالح المستثمرين قصد جعل بيئة الأعمال أكثر ملائمة لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، وفيما يلي جدول رقم (2-07) يوضح أهم 5 شركات مستثمرة في الجزائر.

الجدول رقم (2-07): أهم 5 شركات مستثمرة في الجزائر في الفترة 2012-2016

الشركة	البلد	التكلفة (دولار)
China State Construction Engineering Corporation	الصين	3300

Indorama	سنغافورة	3151
Grupo Ortiz Construccion y Servicios Del Mediterraneo	إسبانيا	2209
Qatar Petroleum (QP)	قطر	2000
Taypa Tekstil	تركيا	900

المصدر: Fdi Intellegence From Financial Times

ثالثا: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

تعد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من بين المؤسسات المسؤولة عن رصد حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة المسجلة لديها وتوجيهها القطاعي، وفي المقابل فإن البنك المركزي يهتم فقط بتسجيل حجم الاستثمارات الواردة دون تفصيل في توجيهها القطاعي، ولذلك سوف نعتمد فيما يلي على إحصائيات الوكالة من حيث عدد المشاريع الأجنبية وتوزيعها.

الجدول رقم (2-08): التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال (2002-2016).

القطاعات	عدد المشاريع	النسبة	المبلغ	النسبة
الزراعة	14	1.7	4373	0.2
البناء	137	16.76	77661	3.50
الصناعة	495	60.22	1783922	80.48
الصحة	6	0.73	13573	0.61
النقل	25	3.04	14820	0.67
السياحة	14	1.7	113722	5.13
الخدمات	130	15.82	119113	5.37
الاتصالات	1	0.12	89411	4.03
المجموع	822	100	2216699	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.Andi.dz

الشكل رقم(2-05): التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال (2002-2016)

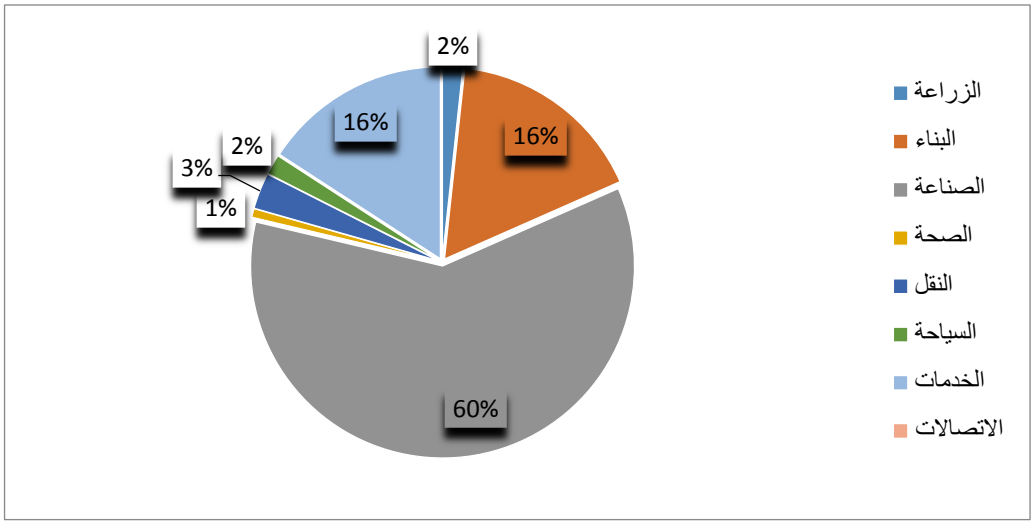

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم(2-08).

يتضح من خلال الجدول أن الاستثمار الأجنبي يتركز في قطاع الصناعة حيث يسيطر على حصة الأكبر من حيث وعدد وقيمة المشاريع المنجزة بـ 495 مشروع من إجمالي 822 مشروع وبقيمة 1783922 مليون دينار جزائر، تم يأتي قطاع البناء في المرتبة الثانية بـ 137 مشروع أي ما يعادل 16.67 %من إجمالي المشاريع المنجزة حيث زاد إهتمام الدولة بهذا القطاع خاصة فيما يتعلق ببرنامج النمو الاقتصادي (مشروع طريق سيار شرق –غرب) بالإضافة **إلى** قطاع الخدمات الذي حضي بنسبة 15.82% أي ما يعادل 119139 مليون دينار جزائري.

أما بالنسبة للقطاعات الأخرى فلم تحضا بالمستوى المرغوب من حجم الاستثمارات حيث سجل قطاع النقل 3.04% من حجم الاستثمارات بعدد مشاريع قدرت بـ 25 مشروع، أما باقي القطاعات (الصحة، الاتصالات، الفلاحة، السياحة) بالرغم من أهميتها لم تتجاوز فيها نسبة الاستثمارات 2%.

المبحث الثاني: محفزات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

لقد سعت الجزائر بشتى الطرق لتوليد بيئة استثمارية ملائمة تستقطب المستثمرين الأجانب وأموالهم وذلك من خلال تحسين محددات جذب الاستثمار وتقديم جملة من الحوافز والضمانات لجذب أكبر قدر ممكن من الاستثمار الأجنبي المباشر، وعلى الرغم من تشابه محفزات الاستثمار الأجنبي المباشر في كثير من الأحيان، إلا أنها تتفاوت بل تختلف من بلد إلى آخر ومن فترة زمنية إلى أخرى، وفي هذا المبحث سيتم عرض لأهم محفزات الاستثمار في الجزائر.

المطلب الأول: دوافع الاستثمار في الجزائر.

نعلم أن كل مستثمر يبحث عن تعظيم الأرباح وتخفيض التكاليف والبيئة المرافقة المسهلة لذلك وبالتالي فإن الجزائر تملك مجموعة من العوامل المحفزة ومن أهمها:

أولا: حجم السوق المحلي ونموها.

تتميز الجزائر بكبر حجم سوقها وحسب آخر إحصائيات 2016 فقد بلغ عدد السكان 40.7 مليون نسمة، ومع التحسن المسجل خلال الفترة 2000-2016 في دخل الافراد حيث إرتفع نصيب الفرد من إجمالي الناتج الداخلي الخام من 1757 دولار **إلى** 4082 دولار سنة 2016[1]، وهو ما يشكل محفزا قويا لجذب الاستثمارات الأجنبية التي تتأثر بشكل مباشر بزيادة الطلب.

ومن الناحية فإن الموقع الجيو استراتيجي للجزائر المجاور للأسواق الأوروبية، الإفريقية والعربية يتيح فرصا أكبر للنفاد لمختلف الأسواق *، الأمر الذي يعطي مجالا أوسع للمستثمرين في الجزائر من أجل تسويق منتجاتهم في مختلف الأسواق خاصة في ظل سعي الجزائر للانضمام إلى المنظمات الإقليمية والدولية المعنية بقضايا التجارة:[2]

- إنضمام الجزائر **إلى** اتفاقية المنطقة العربية للتبادل الحر.
- العضوية المرتقبة في منظمة التجارة العالمية.

حيث تتيح كل هذه المتغيرات دافعا محفزا لاستقطاب للمستثمرين الأجانب إلى الجزائر.

[1] https://knoema.fr/atlas/Alg%C3%A9rie/PIB-par-habitant

[2] علاء عثمان، **مرجع سبق ذكره**، ص13.

* هناك أسواق حدودية مهمة يمكن النفاذ إليها من بوابة الجزائر باعتبار الجزائر دولة حدودية مع كل تونس، ليبيا، النيجر، مالي، المغرب، موريتانيا

ثانيا: اتفاق الشراكة.

لقد تميز الاقتصاد العالمي في مرحلة التسعينات بتنامي ظاهرة التكتلات الجهوية والإقليمية، وحتى لا تكون بمعزل عن التحولات التي يشهدها العالم وخاصة في شقها الاقتصادي، سعت العديد من الدول النامية إلى إقامة اتفاقات للشراكة مع دول متقدمة من أجل النفاد إلى أسواقها والاستفادة من التكنولوجيا وتأهيل اقتصادها حتى يتحسن من قدرته التنافسية.

وفي هذا الإطار وقعت الجزائر على إتفاق للشراكة مع الاتحاد الأوروبي والذي دخل حيز التنقيد في سنة 2005 مما يعني إنفتاحها على المنافسة في إطار مجالي اقتصادي يمثل حوالي 60% من تجارتها الخارجية، وهذا الإجراء يشكل فرصة للمستثمرين الأجانب للقدوم **إلى** الجزائر واقتحام السوق الاوروبية التي تجاوزت 500 مليون نسمة، وذلك بإستغلال القطاعات التي تتميز فيها الجزائر بالميزة التنافسية والاستفادة من الإعفاءات التي يمنحها الاتحاد الأوروبي.[1]

ثالثا: وفرة الموارد الطبيعية.

فيم يخص الموارد الطبيعية تتوفر الجزائر على موارد طبيعية وفيرة إذ تحتل المرتبة 15 في مجالات العالمية البترولية والمرتبة 18 في إنتاج البترول، والمرتبة 12 المصدرة للبترول والسابعة عالميا في مجال الوارد المؤكد من الغاز والمرتبة الخامسة كمنتج للغاز والثالثة كمصدر للغاز وأول منتج ومصدر للبترول والغاز الطبيعي في البحر الأبيض المتوسط، وثالث ممون للاتحاد الأوروبي بالغاز الطبيعي ورابع ممون للطاقة للاتحاد الأوربي، بالإضافة إلى إمتلاك الجزائر إلى موارد أخرى كالفوسفات والزنك والحديد واليورانيوم.[2]

كما تتوفر الجزائر على إمكانيات زراعية هامة تتمثل في 8.2 مليون هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة (في الشمال والجنوب)، و32 مليون هكتار من الأراضي السهبية الصالحة لتربية أحسن السلالات الحيوانية.[3]

إضافة إلى ما سبق تزخر الجزائر بإمكانيات طبيعية وتنوع تضاريسي ومناخي هام يجعل منها قطبا سياحيا عالميا متميزا نتيجة توفرها على شريط ساحلي بطول 1200 كلم وصحراء شاسعة ومعالم اثرية وتاريخية.

---

[1] جمال بلخباط، "**جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب**"، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة باتنة، 2014-2015، ص137.

[2] تقرير مناخ الاستثمار في الجزائر لسنة 2010، **استثمر في الجزائر**، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الجزائر، ص ص 9-16.

[3] احصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية على الرابط: www.minagri.dz

رابعا: توفر اليد العاملة المؤهلة.

تسعى مختلف المؤسسات إلى تعظيم الربحية من خلال تخفيض التكاليف، ووفق لذلك فان البلد الذي يتوفر على يد عاملة مؤهلة وبتكلفة أقل يصبح للبلد لدية قدرة أكبر على إستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.[1] وفي هذا المجال نجد بان الجزائر لديها طاقات شابة ومؤهلة إذ أن 54 % من سكان الجزائر تتراوح أعمارهم مبين 15و 35 سنة، كما أن الجمعات والمراكز تخرج سنويا مئات الالاف من المتخرجين المؤهلين، وعدد المسجلين في الجامعات 1.5 مليون طالب جامعي، وفي مقابل ذلك يقرب الحد الأدنى للأجور في الجزائر بـ 180 أورو فقط بحيث تتراوح الأجور ما بين 180 **إلى** 540 أورو بالنسبة القطاع العام، أما في القطاع الخاص فتتراوح الأجور ما بين 180 إلى 700 أورو، وتعتبر هذه الأجور هذه الأجور تنافسية أكثر مقارنة لعديد من الدول العربية والمتقدمة. [2]

خامسا: توفر البنية التحتية المناسبة.

تعتبر البنية التحتية المحفز الأساسي للنمو الاقتصادي الذي يشكل ركيزة أساسية من ركائز التنمية ويضمن الاستثمارية وكفاءة النشاط الاقتصادي فوجود البنية التحتية وفق معايير الدولية يقلل من تكاليف الانتاج ويساعد المؤسسات على المنافسة ويكون حافز لجدب الاستثمار الأجنبي المباشر[3]، وضمن هذا الإطار فقد حرصت الدولة الجزائرية من خلال البرنامج الإنعاش الاقتصادي على تعزيز وتطوير شبكة بنية التحتية حيت تحقق ما يلي[4]:

-واحد من أهم الشبكات الطرق في المنطقة المغاربية وافريقيا بطول 108302كلم بما في ذلك 7628 كلم من الطرق الوطنية و32274كلم من الطرق الثانوية.

-يقدر عدد المطارات في الجزائر بـ 36 مطارا من بينها 16 مطار دوليا تتوزع بين مختلف مناطق البلاد.

-يبلغ طول شبكة خطوط السكك الحديدية 4498 كلم، مع أكثر من 200 محطة تجارية تعمل بشكل عام على طول الساحل، وتخدم المدن الساحلية الرئيسية.

-فيما يتعلق بالبنية التحتية البحرية فيقدر عدد الموانئ في الجزائر بـ 45 ميناء في الخدمة من بينها 11 ميناء تجاري مختلط، ومنائين للنفط والغاز و31 ميناء للصيد.

---

[1] كمال شري، "**تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية (2005–2010)**"، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد06، 2012، ص267.

[2] http://www.andi.dz/index.php/ar/raisons-pour-investir

[3] بولرباح غريب، "**العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقيمها دراسة حالة الجزائر**"، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 10، 2012، ص 102.

[4] Idem.

سادسا: بنية الإتصالات السلكية واللاسلكية.

عرف قطاع الإتصالات السلكية واللاسلكية مند سنة 2003 تحولات معتبرة بفضل قانون جويلية 2000 الذي ألغي الاحتكار العمومي في المجال، وفصل بين خدمة الاتصالات وهو ما يسمح للمتعاملين خواص وأجانب بالاستثمار في الجزائر، فقد أرتفع عدد المشتركين في الهاتف النقال إلى 43 مليون مشترك في سنة 2016، مقارنة بـ 600 ألف مشترك سنة 2001، كما أرتفع عدد المشتركين في الهاتف الثابت إلى 3.6 مليون مشترك سنة 2016 مقابل 2.6 مليون سنة 2002.[1]

–سابعا: قانون حماية الملكية الفكرية.

حيث تعمل قوانين حقوق الملكية الفكرية دورا هاما في تطوير مناخ الاستثمار على تشجيع الاستثمارات على مختلف أنواعها الوطنية والأجنبية، لأن هناك علاقة إيجابية بين تدفقات الاستثمارات حيث أن زيادة مستويات حماية حقوق الملكية الفكرية تؤدي إلى زيادة النشاط [2]، وقوانين حقوق الملكية الفكرية الابتكاري والاقتصادي متضمنا بذلك زيادة التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر وتدفق التكنولوجيا، بمعنى كلما قويت الحماية كلما ازداد احتمال الاستثمار في الخارج خاصة ما يتعلق بنقل التكنولوجيا والبحث العلمي والتطوير وتصنيع المنتج النهائي، لأن الحماية القانونية للملكية الفكرية تعد بمثابة الحافز على الاستثمار.

وفي إطار تحسين المناخ الاستثماري وتشجيع الشركات على الاستثمار في الجزائر ومن بين أهم التشريعات الخاصة بحماية حقوق الملكية الفكرية ما يلي:

- الأمر 07/03 الصادر في 19 جويلية 2003 المتعلق ببراءات الاختراع، ويتمثل هدفه في تحديد شروط حماية الاختراعات، كما يحدد وسائل الحماية، وقد نص المشرع على مالك الاختراع في احتكاره لمدة 20 سنة.[3]
- الأمر 06/03 الصادر في 19 جويلية 2003 المتعلق بالعلامات، وتمثل الهدف منه في توضيح كيفية حماية العلامات.[4]

ثامنا: الاستقرار الاقتصادي: تتمتع الجزائر باستقرار اقتصادي نتيجة لتحسن الاستقرار السياسي الذي تعيشه البلاد بعد العشرية السوداء التي عانت فيها الجزائر من ويلات الإرهاب خلال العقد الأخير، وتتضح ملامح هذا الاستقرار من خلال المجمعات الكلية التي تشير إلى حدوث تحسن، حيث سجل ما يلي:

[1] مرصد سوق الانترنت في الجزائر، سلطة الضبط للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، www.arpt.dz

[2] بولرباح غريب، **مرجع سبق ذكره، ص 104**.

[3] الامر 03-07 الصادر 19 جويلية 2003، **المتعلق ببراءة الاختراع**، الجريدة الرسمية، العدد 44، ص27.

[4] الامر 03-06 الصادر 19 جويلية 2003، **المتعلق بالعلامات**، الجريدة الرسمية، العدد 44، ص22.

1-تطور الناتج الداخلي الخام: يعد معدل النمو من العوامل المحفزة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، فارتفاع معدلات النمو تعني إرتفاع فرص التقدم والتحسن في اقتصاد البلد المضيف، فالدراسات تبين صحة العلاقة الطردية بين معدل النمو وحجم التدفقات الواردة.[1]

فبالنسبة إلى الجزائر فقد تطور قيمة الناتج الداخلي الخام في الجزائر بشكل ملحوظ من 137.22 مليار دولار سنة 2009مانسبة 1.6 %سنة 2009 إلى 166 مليار دولار ما نسبة 4%سنة 2016، ومقارنة مع الدول العربية فهو يعتبر رابع اقتصادي عربي من حيث حجم الناتج المحلي بعد كل من المملكة السعودية والامارات ومصر[2].

2-معدل البطالة والتضخم: سجلت الجزائر خلال الفترة 2002-2016، إنخفاض محسوس في معدل البطالة حيث قدر 10.5% في سنة 2016 مقابل 17.88% سنة 2002، أما معدل التضخم فقد بقي عند المستوى المقبول 4.6%[3]

3-الديون الخارجية: فيما يخص الديون الخارجية فقد قامت الحكومة الجزائرية من خلال الاستراتيجية المتبعة إلى تقليص الديون الخارجية إلى مستوى 2.9 مليار دولار سنة 2016 مقابل 23.05 مليار دولار سنة 2002.

4-إحتياطي الصرف: سجل إحتياطي الصرف للجزائر سنة 2016 114 مليار دولار امريكي.

5-تحسن معل النمو الاقتصادي: الملاحظ أن النمو الاقتصادي تحسن خلال فترة حيث إنتقل من مستوى 2%سنة 2001 إلى مستوى 4%سنة 2016 كما سجلت الجزائر معدل نمو مشجع خارج قطاع المحروقات قدر **بـ** 6% سنة 2016.[4]

6-تكلفة موارد الطاقة: تعتبر تكلفة الموارد الطاقة من الكهرباء والغاز بمثابة فرصة حقيقية لمن يستثمر في الجزائر بالنظر لانخفاضها مقارنة بالعديد من الدول المنطقة، حيث تتراوح تكلفة الغاز الطبيعي مبين 0.21 **إلى** 0.41 أورو /حراري، في حين تقدر تكلفة الكهرباء **بـ** 1.14 أورو /كيلو واط ساعة للمتوسط[5].

كما تتوفر الجزائر على فرص استثمارية معتبرة ناتجة عن برنامج الاستثمارات العمومية 2010-2014 القائم على تحسين التنمية البشرية ودعم تنمية الاقتصاد الوطني وتشجيع مناصب الشغل وتطوير اقتصاد المعرفة، ومواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية، ورصدت الحكومة مبالغ مالية لإعادة تهيئة المناطق الصناعية وإنشاء

[1] بولرباح غريب، **مرجع سبق ذكره، ص104**.

[2] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، "**مناخ الاستثمار في الدول العربية 2016**، الكويت، 2016، ص6.

[3] https://knoema.fr/atlas/Alg%C3%A9rie/Taux-de-ch%C3%B4mage .

[4] http://www.andi.dz/index.php/ar/raisons-pour-investir.

[5] IDEM.

مجمعات جهوية تتكفل بتسيير المناطق الصناعية وفق هيكلة جديدة، فخضعت 36 منطقة صناعية بكلفة إجمالية تقدر بـ 1.9 مليار دينار جزائري وأضيفت كذلك تطوير 34 منطقة صناعية بكلفة فاقت 8 مليار دينار جزائري، مع الإشارة إلى الجزائر تضمن 726 منطقة صناعية ومنطقة نشاط على مساحة إجمالية تتجاوز 15 ألف هكتار.

إضافة إلى توفرها على فرص قطاعية في مجال الخدمات كالبنوك والتامين والاتصالات والسياحة (المخطط التوجيهي للتهيئة السياحة)، وكذا في مجال الصناعة الغذائية، الكيميائية والبيتروكيميائية، والصناعات الخفيفة المختلفة والميكانيك، إضافة إلى المجال البناء والاشغال العمومية والمعادن والفلاحة.[1]

المطلب الثاني: الهيئات المكلفة بتطوير الاستثمار.

من أجل ضمان لتوجيه الأمثل للاستثمارات الأجنبية وتسهيل الإجراءات الخاصة بإقامة الاستثمار بالنسبة للمستثمر، قامت الجزائر بإنشاء هيئات ومؤسسات إدارية مكلفة بترقية وتطوير الاستثمارات من خلال خلق بيئة ملائمة لتطوير وتدعيم وتسهيل عمليات الاستثمار على جميع الأصعدة ومن أهم الأجهزة المكلفة بتطوير الاستثمار نجد:

أولا: المجلس الوطني للاستثمار (CNI).

المجلس الوطني للاستثمار هو عبارة عن هيئة إدارية حكومية أنشأت من طرف السلطات العمومية من أجل السهر على ترقية وتطوير الاستثمار، وفك الضغط على الهيئات الأخرى لتسهيل العمل بالنسبة للمستثمرين الأجانب.

يتكون هذا المجلس من 08 وزارات ويرأسه رئيس الحكومة، ويعمل على تنفيذ المهام التالية[2]:

- يقترح إستراتيجية تطوير الاستثمار وأولويتها.
- يقترح التكييف مع التطورات المشار إليها من حوافز الاستثمار.
- يقترح على الحكومة جميع القرارات والتدابير اللازمة لتنفيذ آلية دعم وتشجيع المستثمرين.
- دراسة أي اقتراح لإنشاء أي فوائد جديدة.
- الموافقة على معايير لتحديد المشاريع التي تهم الاقتصاد الوطني
- يحث على إستحداث مؤسسات وأدوات مالية ملائمة لتمويل الاستثمار وتطويره.

[1] صبيحي شهيناز، مرجع سبق ذكره، ص186.

[2] KPNG Algérie, **guide investir en Algérie**, mise à jour Janvier 2017, P 56.

ثانيا: الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمساهمة وترقية الاستثمار

وتضطلع بالمهام التالية[1]:

-تنسيق الأنظمة المرتبطة بتحضير وتجسيد برامج الخوصصة.

-إقتراح استراتيجيات ترقية وتطوير الاستثمار.

ثالثا: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)

بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار تم استبدال وكالة ترقية ودعم الاستثمارات (APSSI) بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات (ANDI) وذلك بتاريخ 20 أوت 2001 وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري في خدمة المستثمرين الوطنيين والأجانب، وتعتبر هذه الوكالة الأداة الرئيسية للتعريف بفرص الاستثمار وكذا الترويج لهذه الفرص بغرض استقطاب رؤوس أموال أجنبية، ولقد تجسد الانتقال من وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار **إلى** الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في تعديلات على مستوى الإطارات المؤسساتية والتنظيمية المتمثلة في[2]:

- ✓ إنشاء المجلس الوطني للاستثمار، هيئة يترأسها رئيس الحكومة مكلف باستراتيجيات وأولويات التطوير.
- ✓ إنشاء هياكل جهوية للوكالة التي تمثلهم بالتشاور مع الفاعلين في التنمية الجهوية تتمثل هذه المساهمة خاصة في توفير وسائل بشرية ومادية من أجل تسهيل وتبسيط عمل الاستثمار.
- ✓ إرساء طعن ما بين وزارية مكلفة باستقبال شكاوى المستثمرين والفصل فيها.
- ✓ تخفيض آجال الرد للمستثمرين من 60 يوما إلى 72 ساعة.
- ✓ تبسيط إجراءات الحصول على المزايا.

ولكون الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ترتبط مباشرة برئاسة الحكومة فهي تسعى **إلى** تسهيل الإجراءات والخطوات الخاصة بالاستثمار، بالإضافة إلى تقديم خريطة مفصلة عن الفرص المتاحة في الاقتصاد الجزائري للمستثمرين الأجانب خاصة، كما تسهر الوكالة على تجسيد وتنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية الخاصة بتحرير الاستثمارات الوطنية أو الأجنبية وذلك من خلال مساعدة المستثمرين على تجسيد مشاريعهم المختلفة وتزويدهم بكافة المعطيات الخاصة بالمحيط الاقتصادي بمناخ الاستثمار وضمن هذا الإطار فالوكالة تتولى المهام الآتية[3]:

---

[1] محمد ساحل، **تجربة الجزائر في مجال جدب الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة قياسية-**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 41، 2009 ص23.

[2] **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار** على الموقع: www.ANDI.dz ، تاريخ التحميل : 2018/06/10 على الساعة :18:53.

[3] المادة 26، من قانون 09/16، **مرجع سبق ذكره**، ص22.

- تسجيل الاستثمارات.
- ترقية الاستثمارات في الجزائر والترويج لها في الخارج.
- ترقية الفرص والإمكانات الإقليمية.
- تسهيل ممارسة الأعمال ومتابعة تأسيس الشركات وإنجاز المشاريع.
- دعم المستثمرين ومساعدتهم ومرافقتهم.
- الإعلام والتحسين في مواقع الأعمال.
- المساهمة في تسيير نفقات دعم الاستثمار.

رابعا: الشباك الوحيد اللامركزي:

من أجل التقليص من المتاعب البيروقراطية وتسهيل الإجراءات الإدارية أمام المستثمرين المحلين والأجانب ثم إنشاء الشباك الموحد، ويتكفل الشباك الوحيد اللامركزي باستقبال المستثمرين واستلام ملف تسجيلهم وتبسيط الإجراءات القانونية لتأسيس المؤسسات وتنفيذ المشاريع الاستثمارية وتقديم كل الخدمات الإدارية المرتبطة بإنجاز الاستثمار وتكوين الشركات، ويضم الشباك الوحيد اللامركزي[1]، المراكز الأربعة الآتية[2]:

أ. **مركز تسيير المزايا:** ويكلف بتسيير المزايا والتحفيزات المختلفة الموضوعة لفائدة الاستثمارات بواسطة التشريع الساري مفعول، باستثناء تلك الموكلة للوكالة.

ب. **مركز استيفاء الإجراءات:** ويكلف بتقديم الخدمات المرتبطة بإجراءات إنشاء المؤسسات وإنجاز المشاريع.

ت. **مركز الدعم لإنشاء المؤسسات:** ويكلف بمساعدة ودعم وإنشاء وتطوير المؤسسات.

ث. **مركز الترقية الإقليمية:** ويكلف بضمان ترقية الفرص والإمكانات المحلية.

خامسا: الوكالة الوطنية للوساطة وضبط العقار (ANIREF).

تم إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة وضبط العقار سنة 2007، وتعتبر مؤسسة عمومية ذات طابع تجاري وصناعي تشرف عليها وزارة الصناعة وترقية الاستثمار تعمل على تسهيل عملية توطين نشاطات الاستثمارات الأجنبية في الجزائر، كما تسعى الوكالة إلى خلق سوق خاص بالعقار الصناعي والفلاحي يكون من خلاله عنصر العقار متاح عبر خرائط ومناطق صناعية معينة في العديد من الولايات الجزائرية[3].

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على الموقع: www.ANDI.dz.

[2] المادة 27، من قانون 09/16، **مرجع سبق ذكره**، ص 23.

[3] Anima **la carte des investissements en éditerranée** : guide sectoriel à travers des politiques publiques pour l'investissement en méditerranée, étude n°7, anima investissement net work. Octobre 2009, P11.

سادسا: صندوق دعم الاستثمار (FDI).

تم إنشاء الصندوق الخاص بدعم الاستثمارات في الجزائر ضمن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار سنة 2001، يهدف إلى تمويل المساهمات الملقاة على عاتق الدولة فيما يتعلق بتكلفة المزايا الموافق عليها لصالح المستثمرين، وبالأخص تمويل أشغال البنى التحتية الضرورية لتجسيد نشاطات المستثمرين.[1]

المطلب الثالث: الحوافز والضمانات الممنوحة للمستثمرين الأجانب في الجزائر.

لقد سعت الجزائر بشتى الطرق لتوليد بيئة استثمارية ملائمة تستقطب المستثمرين الأجانب وأموالهم، وهذا من خلال تقديم جملة من الحوافز والضمانات لجذب أكبر قدر ممكن من الاستثمار الأجنبي المباشر.

أولا: الحوافز الممنوحة للمستثمرين الأجانب في الجزائر.

لقد تضمنت القوانين الجديدة المتعلقة بالاستثمار التي تم إصدارها من طرف الحكومة الجزائرية الكثير من الحوافز منها الضريبية والمادية والتمويلية من أجل زيادة جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

إستنادا لقانون الاستثمار 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار فقسمها وفقا لهذه القانون **إلى** :

- المزايا المشتركة للاستثمارات المؤهلة.
- المزايا الإضافية لفائدة النشاطات ذات الامتياز / أو المنشئة لمناصب الشغل.
- المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني.

1-1 المزايا المشتركة للاستثمارات المؤهلة:

المشرع الجزائري نص على هذا النوع من المزايا في المادة 12 والمادة 13 من القانون 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار فيما يلي:[2]

1-1-1 المشاريع المنجزة في الشمال

أ-مرحلة الانجاز: يقصد بمرحلة الإنجاز للاستثمار فترة تأسيس الشركة أو المؤسسة الاستثمارية، وتستفيد من:

✓ الإعفاء من الحقوق الجمركية، فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
✓ الإعفاء من الرسم على قيمة المضافة فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
✓ الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الاشهار العقاري عن كل مقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني.

[1] عبد القادر ناصور، "**إشكالية الاستثمار الأجنبي في الجزائر**"، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة تلمسان، 2013-2014، ص237.
[2] المادة 12 من 16/ 09، مرجع سبق ذكره ص20.

✓ الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الاشهار العقاري ومبالغ أملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية.

✓ تخفيض نسبة 90%من مبلغ الإتاوة الايجارية السنوية المحددة من قبل المصالح أملاك الدولة خلال فترة انجاز الاستثمار.

✓ الإعفاء لمدة عشر سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار إبتداء من تاريخ الاقتناء.

✓ الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال.

ب-**مرحلة الاستغلال:** بعد معاينة المشروع في مرحلة الاستغلال بناءا على محضر تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر، لمدة ثلاث (3) سنوات من المزايا الاتية:

✓ الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات.

✓ الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

✓ تخفيض نسبة 50 %من مبلغ الإتاوة الايجارية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.

1-1-2: الاستثمارات المنجزة في الجنوب والهضاب العليا، والمناطق التي تستدعي تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة.

ا-مرحلة الإنجاز:

زيادة على المزايا مرحلة الإنجاز الخاصة باستثمارات اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة وتوسيع قدرات الإنتاج او إعادة التأهيل وكذا المساهمة في رأس مال الشركة مما يأتي:[1]

✓ تتكفل الدولة كليا أو جزئيا، بنفقات الاشغال المتعلقة بالمنشئات الأساسية، وذلك بعد تقييمها من قبل الوكالة.

✓ التخفيض من مبلغ الاتاوة الايجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة، بعنوان منح الأراضي عن طريق الامتياز من أجل إنجاز مشاريع استثمارية.

✓ بالدينار الرمزي للمتر المربع خلال فترة عشرة (10) سنوات، وترتفع بعد هذه الفطرة **إلى** 50%من مبلغ إتاوة أملاك الدولة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المقامة في المناطق التابعة للهضاب العليا، وكذا المناطق الأخرى التي تتطلب تنميتها من قبل الدولة.

[1] المادة 13 من القانون 09/16، مرجع سبق ذكره، ص20.

✓ بالدينار الرمزي للمتر المربع لفترة خمسة عشر (15) سنة وترتفع بعد هذه الفترة إلى 50% من مبلغ إتاوة أملاك الدولة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المقامة في ولايات الجنوب.

ب–مرحلة الاستغلال. لمدة عشر سنوات

✓ الاعفاء من الضريبة على أرباح الشركات.
✓ الاعفاء من الرسم على النشاط المهني.
✓ تخفيض نسبة 50 %من مبلغ الاتاوة الايجارية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.

ثانيا: المزايا الإضافية لفائدة النشاطات ذات الامتياز/او المنشئة لمناصب الشغل.

المشرع الجزائري نص على هذا النوع من المزايا في المادة 15 والمادة 16 من القانون 16/09 المتعلق بترقية الاستثمار فيما يلي:[1]

✓ لا تلغى المزايا المحددة في المادتين 12 و13 لكل الاستثمارات القابلة للاستفادة التحفيزات الجبائية والمالية الخاصة، المنشأة بموجب التشريع المعمول به، لفائدة النشاطات السياحية والصناعية والنشاطات الفلاحية.
✓ ترفع مدة مزايا الاستغلال الممنوحة لفائدة الاستثمارات المنجزة خارج مناطق الجنوب والهضاب العليا، من ثلاث (3) سنوات **إلى** خمس (5) سنوات عندما تنشئ أكثر من مائة (100) منصب شغل دائم، خلال الفترة الممتدة من تاريخ التسجيل الاستثمار إلى غاية نهاية السنة الأولى من مرحلة الاستغلال.

ثالثا: المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني.

المشرع الجزائري نص على هذا النوع من المزايا في المادة 17و المادة 18 من قانون 09/16 المتعلق بترقية الاستثمار فيما يلي:[2]

ا–مرحلة الإنجاز:

✓ كل المزايا المشتركة المتعلقة بفترة الإنجاز.
✓ منح إعفاء أو تخفيض، طبقا للتشريع المعمول به، للحقوق الجمركية والجبائية والرسوم وغيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي والإعانات والمساعدات أو الدعم المالي، وكذا كل من تسهيلات التي قد تمنح.
✓ إمكانية تحويل مزايا الإنجاز، بعد موافقة المجلس الوطني للاستثمار، محل تحويل للمتعاقدين مع المستثمر المستفيد ومكلف بإنجاز الاستثمار هذا الأخير.

[1] المادة 15و16 من القانون16 /09، **مرجع سبق ذكره**، ص21.
[2] المادة 17و18 من القانون 09/16، **مرجع سبق ذكره**، ص 20.

ب–مرحلة الإستغلال.

✓ تمديد مدة مزايا الإستغلال لفترة يمكن أن تصل إلى عشر (10) سنوات.

✓ تستفيد من نظام الشراء بالإعفاء من الرسوم، المواد والمكونات التي تدخل في إنتاج السلع المستفيدة من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة.

✓ تستفيد من الرسم على القيمة المضافة المطبق على أسعار المنتجة التي تدخل في إطار الأنشطة الصناعية، ولمدة لا تتجاوز لمدة خمس (5) سنوات.

ثانيا: الضمانات الخاصة بحماية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

تعد الضمانات المكفولة للاستثمار الأجنبي المباشر، من أهم العوامل المؤثرة على استقرار مناخ الاستثماري للدولة المضيفة، وهذا ما تم العمل عليه في الجزائر حيث قامت باتخاذ العديد من الإجراءات الخاصة لحماية المستثمرين الأجانب على اعتبار هذا النوع من الاستثمار لا يخلو من النزاعات، لذلك فقد منحت العديد من الضمانات وذلك من أجل تحفيز المستثمرين الأجانب للمساعدة في تنمية الاقتصاد الوطني.

وفيما يلي سيتم عرض الضمانات الممنوحة للمستثمرين الأجانب في الجزائر

1مبدا الحرية الاستثمار:

جاء التأكيد على هذه الضمانة بموجب المادة 43 من تعديل الدستوري لستة 2016 والذي نص بان "حرية الاستثمار والتجارة معترف بها وتمارس في إطار القانون"، لكن هذه الحرية مقيدة بشروط من بنها احترام القوانين والتنظيمات المعمول بها، لا سيما المتعلقة بحماية البيئة وبالنشاطات والمهن المقننة، وكذا التسجيل لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بغية الاستفادة من المزايا المنصوص عليها في ظل قانون الاستثمار، وإن كان هذا التسجيل يستهدف العملية الإحصائية وليس كقيد بالضرورة[1].

2–مبدأ عدم التمييز (مبدا المساواة):

ويقصد بهذا الضمان تعامل الدولة المضيفة للمستثمر الأجنبي نفس المعاملة التي تعامل بها المستثمر الوطني، ويترتب على هذا أن تكون المعاملة منصفة وعادلة أي يتمتع بنفس الحقوق ويتحمل نفس الواجبات ذاتها، وهذا تبعا لما تضمنه المادة 21 من القانون (16–09) المتعلق بترقية الاستثمار" مع مراعاة أحكام الاتفاقية

[1] عمر زغودي، "**الاستثمار الاجنبي في الجزائر كقطاع بديل لتشجيع الصادرات خارج المحروقات**"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة الاغواط، العدد11، 2017، ص393.

الثنائية والجهوية المتعددة الأطراف الموقعة من قبل الدولة الجزائرية، يتلقى الأشخاص الطبيعيون والمعنويين الأجانب معاملة منصفة وعادلة، فيما يخص الحقوق والواجبات المرتبطة باستثماراتهم.[1]

فهذه المادة قامت السلطات الجزائرية بإزالة عائق كبير كان يقف حاجز أمام المستثمرين الأجانب، حيث جعلتهم في نفس الدرجة مع المستثمرين المحليين وعدم التمييز بين المستثمرين والاستثمارات.

3-مبدا الاستقرار التشريعي:

ويقصد بهذا المبدأ هو الحفاظ على الإطار التشريعي الذي تتم فيه ابرام الاتفاقية لأن أي تغيير فجائي للتشريعات قد يضيع على المستمرين فرص تحقيق ربح، ولضمان الدولة عدم تطبيق التشريعات الجديدة على الاستثمارات التي شرع في اناجزها، تنص المادة 22من القانون رقم 16-09 والتي تقضي "بأن لا تطبق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار هذا القانون إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة"[2].

4-ضمان حرية تحويل رؤوس الأموال.

يولى المستثمر الأجنبي أهمية بالغة على مايتيحه له القانون الاستثمار في الدولة التي يمارس فيها استثماره، من حرية في تحويل أمواله وعوائده إلى الخارج إذ أن إعاقة التحويل أو تعقيد إجراءاته يعد من الاخطار التي تشكل عقبة في سبيل جذب رؤوس الأموال الجنبية[3]، وهذا ما نصت عليه المادة 25 من القانون 16-09 على انه "تستفيد الاستثمارات المنجزة، انطلاقا من مساهمة في رأس المال بواسطة عملة صعبة حرة التحويل يسعرها البنك الجزائر بانتظام ويتحقق من استيرادها قانونا من ضمان تحويل رأس المال المستثمر والعائدات الناتجة عنه كما يشمل هذا الضمان المداخيل الصافية الناتجة عن التنازل أو التصفية حتى وإن كان المبلغ أكبر من رأس المال المستثمر في البداية".

[1] المادة 21 من قانون 09/16، **مرجع سبق ذكره**، ص22.

[2] المادة 22 من القانون 09/16، **مرجع سبق ذكره**، ص22.

[3] وصاف سعيدي، قويدري محمد، **واقع مناخ الاستثمار في الجزائر بين الحوافز والعوائق**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 08، 2008، ص42.

المبحث الثالث: سياسة تحفيز على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل الاتفاقيات الدولية.

من أجل تحسين مناخها على مستوى الدولي عبرت الجزائر عن حسن نيتها ورغبتها بالاندماج في الاقتصاد العالمي بانضمامها إلى تكتلات الاقتصادية وتوقيع العديد من الاتفاقيات ثنائية متعددة الأطراف والمتعلقة بترقية وتشجيع الاستثمار وتجنب الازدواج الضريبي، كما صادقت على العديد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بهيئات التمويل والضمان الاستثمارات والتحكيم الدولي التي تكفل حرية تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة اليها.

المطلب الأول: الاتفاقيات المتعددة الأطراف الخاصة بتشجيع وضمان الاستثمار.

وقعت الجزائر على العديد من الاتفاقيات الجهوية، والإقليمية والدولية متعددة الأطراف، حيث تعتبر هذه الأخيرة من العوامل المحفزة لجدب الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث تعمل على إيجاد سوق يساعد بشكل فعال في عمليات التفاوض مع الاستثمارات الأجنبية.

أولا: الاتفاقية المغاربية المتعلقة بتشجيع وضمان الاستثمار بين اتحاد المغربي العربي.

تعتبر منطقة المغرب العربي منطقة جيدة للاستثمار، وقد كانت الاتفاقية المبرمة في 17 أفريل 1989 بمراكش بين كل من: الجزائر، تونس، ليبيا، موريتانيا، المغرب، وتهدف هذه الاتفاقية **إلى** انشاء منطقة تبادل حر، وتحقيق التنمية الصناعية **و**الزراعية **و**التجارية الاجتماعية للدول الأعضاء، وقد جاءت هذه الاتفاقية بعدة أحكام فيما يخص بتشجيع الاستثمار المغاربي، حيث نصت على تشجيع كل بلد من بلدان الاتحاد المغاربي على حرية تنقل رؤوس الأموال **و**استثماراتها في كافة المجالات **و**الأنشطة الاقتصادية المسموح بمزاولتها، وكذلك إلتزام الطرف المتعاقد على توفير كل الإمكانات اللازمة للاستثمار رأس المال وذلك بتقديم تسهيلات لا تختلف عن التسهيلات الممنوحة للمستثمر الوطني ومن بين هذه تسهيلات نذكر ما يلي:[1]

- ✓ إصدار التراخيص والموافقات اللازمة لقيام الاستثمار وإستيراد المعدات والمواد اللازمة للمشروع.
- ✓ الحصول على الأراضي اللازمة للمشروع بالبيع أو الايجار.
- ✓ تقديم خدمات المرافق العامة.
- ✓ عدم التمييز في الرسوم التأسيسية المختلفة للمشروع ونفقات الخدمات بين المستثمر الوطني والأجنبي (المغاربي).
- ✓ السماح لكل طرف متعاقد بحرية تحويل رأس المال.

[1] عبد القادر بابا، **سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص170.

ولقد تمت المصادقة على اتفاقية التشجيع وضمان الاستثمار بين دول إتحاد المغرب العربي في الجزائر بتاريخ 23 جويلية 1990، وبالتالي فإن هذه الاتفاقية في الأساس لتشجيع استثمار رؤوس الأموال في الدول الاتحاد، والتي تسعى بدورها للإستقطاب المستمر الأجنبي.

ثانيا: الاتفاقية العربية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية.

قامت الجزائر في أكتوبر 1995، على توقيع الاتفاقية الموحدة للاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية، وقد نصت المادة 5 من الاتفاقية على تمتع المستثمر العربي بحرية قيام الاستثمار في إقليم أي دولة طرف في المجالات غير ممنوعة على مواطني الدول المضيفة في حدود النسب المقررة في تشريعاتها الداخلية، وبالتالي أصبحت هذه الاتفاقية ضمانا للعربي المشترك في مجال الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ومن أهم ما جاءت به هذه الاتفاقية نوجزه فيما يلي:[1]

✓ إنتقال رؤوس الأموال العربية فيما بينها بحرية، وتسهيل استثماراتها بما يتماشى مع برامج التنمية الاقتصادية في الدول الأطراف وبما يعود بالفائدة عليها.

✓ تمتع المستثمر العربي بحرية إقامة الاستثمارات في إقليم أي دولة، وحرية تحويل عوائده ورأسماله، كما يتمتع بمجمل المزايا والتسهيلات والضمانات الممنوحة لمواطني تلك الدولة دون أي تمييز.

✓ عدم إخضاع رأس المال العربي المستثمر لأية عراقيل أو قيود تميزية مصرفية أو إدارية أو قانونية.

✓ عدم المصادرة أو الاستيلاء الجبري او نزع الملكية والتأميم أو التصفية.

وبذلك تكون الدولة الجزائرية قد وفرت ضمانا للمستثمرين المقيمين في الدول العربية بتوقيعها على هذه الاتفاقية.

ثالثا: اتفاقية انشاء المصرف المغربي للاستثمار والتجارة الخارجية.

قامت الجزائر بتاريخ 10 مارس 1991 بالتوقيع على الاتفاقية المنشاة للمصرف المغاربي والغرض منها هو التخصص في مجال الاستثمار الدولي والتجارة الخارجية بين دول الاتحاد، وكذا المساهمة في إقامة اقتصاد مغاربي مترابط، إضافة إلى لذلك التمويل وانجاز المشاريع ذات المصلحة المشتركة والسهر على تشجيع انسياب رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء في المشاريع الاقتصادية، وما يمكن استخلاصه من الاتفاقية هو تشجيع الاستثمار الأجنبي المتبادل، فالمصرف يساهم مباشرة في التمويل بعدة عمليات على الشكل الآتي[2]:

-تمويل المشاريع الاقتصادية الإنتاجية المشتركة

-تمويل التجارة الخارجية للدول الاتحاد.

-المساهمة في استقطاب الاستثمارات الأجنبية.

---

[1] عمورة جمال المجيد، "**دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو متوسطية**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص388-399.

[2] لرباع الهادي، **المدخل الإنتاجي للتكامل الاقتصادي المغاربي كأداة للتحقيق اهداف التنمية الاقتصادية**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد06، 2015، ص159.

رابعا: الانضمام إلى المركز الدولي لتسوية المنازعات الاستثمار.

تكملة وتعزيزا للجهود، قامت الجزائر بالتوقيع على اتفاقية الانضمام **إلى** الوكالة الدولية لضمان الاستثمار من خلال المرسوم الرئاسي رقم 95-05 المؤرخ في 21اكتوبر 1995، والمتضمن الموافقة على الاتفاقية المتضمنة إحداث الوكالة الدولية لضمان الاستثمارات.

وقد احتوت هذه الاتفاقية على بنود عديدة يمكن ذكر أهمها فيما يلي[1]:

- تشجيع تدفق الاستثمارات بين دول الأعضاء وعلى وجه الخصوص الدول النامية الأعضاء وتركز على الاستثمارات الموجهة لأغراض الإنتاجية، وهذا استكمالا لأنشطة ووظائف البنك الدولي للإنشاء والتعمير.
- تقوم الوكالة بضمان الاستثمارات ضد الخسائر المترتبة على أنواع المخاطر الاتية:

✓ خطر تحويل العملة.

✓ خطر التأميم والمصادرة والإجراءات المماثلة.

✓ الحروب والاضطرابات المدنية.

-تقوم الوكالة بإجراء الابحاث المتعلقة بالأنشطة اللازمة لتشجيع تدفق الاستثمارات كما تعمل على نشر المعلومات المتعلقة بالفرص المتاحة للاستثمار في الدول النامية الأعضاء، قصد تحسين جذب الاستثمارات الأجنبية لتلك الدول.

-كما تقوم الوكالة بتقديم المشورة والمساعدة الفنية فيما يخص تحسين ظروف الاستثمار في إقليم ذلك العضو.

-العمل على تسوية المنازعات بين المستثمرين بين المستثمرين والدول المضيفة.

وبمصادقة الجزائر على هذه الاتفاقية المتضمنة إحداث الوكالة الدولية لضمان الاستثمارات، تكون قد وفرت للمستثمرين ضمان آخر لا يقل أهمية عن الضمانات الأخرى، يزيد من ثقة وإطمئنان المستثمرين الأجانب، وكذلك بانضمام الجزائر إلى المعاهدات الدولية المتعددة الأطراف المتعلقة بالاستثمارات الخارجية تكون قد حققت الشروط الأساسية لضمان الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومهدت الطريق إلى إرساء قواعد اقتصاد السوق وتحرير الاقتصاد الوطني.

[1] عبد القادر بابا، **مرجع سبق ذكره**، ص163.

المطلب الثاني: الاتفاقية الدولية الثنائية المبرمة بين الجزائر وأمريكا في مجال الاستثمار.

إن تبني الجزائر للقانون (90-10)، المتعلق بالنقد والقرض، قد فتح الباب على مصراعيه للاستثمار المباشر الخاص الأجنبي وايمانا منها بضرورة توفير كافة الشروط الضرورية لتشجيع وضمان الاستثمار على إقليمها، وفي جميع المجالات الاقتصادية أبرمت العديد من الاتفاقيات الثنائية مع كثير من الدول باختلاف نظمها السياسية وتوجهاتها الاستراتيجية.

وفي هذا الشأن أبرمت الجزائر وأمريكا إتفاقية حول تشجيع الاستثمارات بتاريخ 22 جوان 1990في واشنطن، وهذه الاتفاقية تدخل ضمن الاتفاقيات المعروفة باتفاقيات الاستثمار الخاصة لما وراء البحار (**OPIC**) بضمان تامين أو إعادة تامين الاستثمارات الامريكية في الجزائر، كما أبرمت إتفاقية لتنمية العلاقات التجارية والاستثمار مع الولايات المتحدة الامريكية وتم توقيعها بواشنطن في 13 جويلية 2001.[1]

بالنسبة للاتفاقية المبرمة بين الجزائر وكندا، فقد تم توقيعها في 28 فيفري 1999 والمتعلقة بمنع الازدواج الضريبي والتي تم المصادقة عليها في 16 نوفمبر 2000[2]، أما الاتفاقية بين الارجنتين والجزائر فقد تم توقيعها **في** 04 أكتوبر 2000 وثم المصادقة عليها في 13 نوفمبر 2001.

المطلب الثالث: الاتفاقيات الدولية المبرمة بين الجزائر ودول أوروبا.

لقد تمت عدة اتفاقيات بين الجزائر وبعض الدول الأوروبية مند بداية التسعينات، حول تشجيع وترقية وحماية الاستثمارات، وذلك من أجل تحفيز عمليات جذب رؤوس الأموال الأجنبية ونقل التكنولوجيا بين الأطراف المتعاقدة، بالإضافة إلى خلق مناصب شغل بين هذه البلدان، من بين هذه الاتفاقيات نذكر ما يلي:

أولا: الاتفاق –بين الجزائر وصربيا:

ابرمت هذه الاتفاقية بين الجزائر وصربيا والمتعلقة بالتشجيع والحماية المتبادلتين فيما يخص الاستثمار، الموقعة بالجزائر بتاريخ 13فيفري 2012، قصد تدعيم التعاون الاقتصادي بين الدولتين وخلق شروط الملائمة لتطوير حركة الاستثمارات بينهما، باعتبار تشجيع وحماية هذه الاستثمارات، تساهم في تحفيز عمليات تحويل رؤوس الأموال والتكنولوجيا بين البلدين التي تدعم التنمية الاقتصادية في البلدين.[3]

[1] عبد القادر بابا، **مرجع سبق ذكره**، ص ص172-173.

[2] الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، العدد رقم 69، الصادر بتاريخ 13 نوفمبر 2001، المرسوم الرئاسي رقم :01-366.

[3] مرسوم رئاسي رقم 13-334 مؤرخ في 30سبتمبر2013، يتضمن المصادقة على الاتفاق المبرم بين الجزائر وصربيا، المتعلق بالتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات، الموقع بالجزائر بتاريخ 13 فيفري2012، الجريدة الرسمية، العدد 49، 2013.

تطرقت هذه الاتفاقية إلى تشجيع وحماية الاستثمار الذي يقام على إقليم البلدين المتعاقدين، وذلك بتوفير المعاملة العادلة والمنصفة لاستثمارات مواطني وشركات الطرف الاخر وتوفير الحماية، وأن لا تتخذ تدابير نزع الملكية أو التأميم بشأنها، كما تمنح حرية تحويل رؤوس الأموال المتعلقة باستثمارات الطرف الآخر المتعاقد والمتمثلة في الفوائد والأرباح، وتحويل نسبة من مرتبات العمال إلى بلدهم الأصلي، أما إذا وقع النزاع بين الطرفين تحال القضية إلى التحكيم الدولي، والمتمثل المركز الدولي لحل النزاعات المتعلقة بالاستثمارات.

أبرمت هذه الاتفاقية لمدة أولية مكونة من 10 سنوات وتبقى سارية المفعول بعد هذه المدة، إلا إذا قام أحد الطرفين بإلغائه عن طريق اشعار مسبق مدته سنة واحدة.

ثانيا: الاتفاق بين الجزائر والسويد.

لقد تم الاتفاق بين الجزائر والسويد وحول الترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات بالجزائر بتاريخ 15 فيفري 2004 تطرقت هذه الاتفاقية إلى التشجيع المتبادل بين الدولتين، بالإضافة إلى حماية وتشجيع الاستثمارات عن طريق توفير الأمن وعدم التمييز بين المستثمرين الأجانب والمحليين، عدم نزع الملكية والتأميم أو الحجز أو أي اجراء آخر ينزع الملكية.

كما ذكرت هذه الاتفاقية حرية تحويل عوائد الاستثمارات خاصة الحصص الموزعة والأرباح والفوائد لمستثمري الدولة المتعاقدة، في حين تمنح الدولة الدعم والضمان ضد المخاطر للمستثمرين الأجانب، ابرمت هذه الاتفاقية لمدة أولية 20سنة قابلة للتجديد نفس المدة.[1]

ثالثا: الاتفاقية بين الجزائر وسويسرا.

لقد تم الاتفاق بين الجزائر وسويسرا المتعلق بالتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات بالجزائر بالتاريخ 30 نوفمبر 2005 ويقصد بكلمة الاستثمارات في هذه الاتفاقية "كل عنصر او خدمات مستثمرة اعيد استثمارها في أي قطاع نشاط اقتصادي مهما كان نوعه.

تطرقت هذه الاتفاقية إلى ترقية الاستثمارات بين الأطراف المتعاقدة وكدا حماية الاستثمارات الأجنبية المباشرة بواسطة المعاملة المنصفة والعادلة، بجانب عدم القيام بإجراء نزع الملكية أو التأميم، كما منحت هذه الاتفاقية حرية تحويل الأموال من قبل مستثمري الدولة المتعاقدة، ابرمت هذه الاتفاقية لمدة 15 سنة.[2]

[1] **مرسوم رئاسي رقم 04-431**مؤرخ في29 ديسمبر 2004، يتضمن المصادقة على الاتفاق المبرم بين الجزائر والسويد، المتعلق بالترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات، الموقع بالجزائر بتاريخ 15 فيفري2003، الجريدة الرسمية، العدد 84، 2004.

[2] **مرسوم رئاسي رقم 05-334** مؤرخ في 14سبتمبر2006، يتضمن المصادقة على الاتفاق المبرم بين الجزائر وسويسرا، المتعلق بالتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات، الموقع بالجزائر بتاريخ 30 نوفمبر2005، الجريدة الرسمية، العدد 45، 2006.

خلاصة:

لقد رأينا كيف ان الجزائر في سبيل إنعاش اقتصادها الوطني ودمجه ضمن الاقتصاد العالمي سعت إلى توفير أفضل الطروف لإستقطاب واستقبال الاستثمار الأجنبي المباشر وإعادة الاعتبار هذا الخير من خلال تهيئة بيئة مناسبة له، فقد عملت السلطات العمومية وبذلت أقصى الجهود لأجل ذلك، سواء من خلال الإصلاحات الاقتصادية التي طبقتها على النظام البنكي والمالي، خوصصة المؤسسات العمومية...إلخ، وتكييفها مع المتطلبات الدولية، أو من خلال سنها القوانين المنظمة للنشاط الاستثماري من أجل تشجيع واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، بالإضافة إلى كل ما سبق فقد سارعت الجزائر إلى تجسيد الإصلاحات الاقتصادية القائمة على الإجراءات المنبثقة من جراء سلسلة الاتفاقيات التي ابرمتها مع الهيئات المالية الدولية أو الثنائية مع مختلف الدول الغربية لأجل تحقيق الظروف الملائمة التي من شأنها أن تعمل على ضمان السير الحسن لعمليات ومشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالرغم من توفرها على إمكانيات تؤهلها لأن تكون قطب استثماري والثروات والقدرات الكامنة والتي تحفز طموحات من يسعى إلى الربح والتوسع والمحفزات المقترحة إلا أنه لا تزال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ضعيفة حيث ان حجم التدفق لم يتعدى في أحسن أحواله 2 مليار دولار وهو مبلغ ضئيل إذا ما قورن بالإمكانيات الاستثمارية الضخمة.

إن تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر للدخول إلى بلد يستدعي كسب ثقته من خلال التصدي للعراقيل التي تحول دون إقدامه على الاستقرار فيها سواء تعلق الأمر بتحسين الأوضاع الاقتصادية والسياسية والتشريعية، أخدا في الحسبان الأوضاع المماثلة في البلدان المنافسة، أي تحسين مناخ الاستثمار ومقارنته بنظيره في الدول المنافسة لذلك فإن عملية الاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر لا تتوقف على نوعية الحوافز الممنوحة بل يتعدى إلى عومل أخرى لها تأثير أكبر على تدفق هذه الاستثمارات، هذه العوامل تتثمل في المعوقات التي تعيق هذه التدفقات والتي سيتم التطرق إليها في الفصل الموالي.

التمهيد:

رغم ما تتوفر عليه الجزائر من مناخ استثماري ذو خصائص إيجابية وبالرغم من الإصلاحات التي قامت بها منذ مطلع التسعينات في المجال القانوني والمجال الاقتصادي، وكذا بالرغم من تسهيلات والمزايا المتعددة الممنوحة للمستثمرين وذلك من أجل استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، يبقى هدف إدخال هذا العنصر في الاقتصاد الوطني غير محققا بصورة مرضية، حيث نجد أن نسبة تحقيق أو إنجاز المشاريع الموعود بها ضعيفة إذ لا تتجاوز 30% من مجموع الملفات المودعة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، كذلك فإن كثرة الزيارات وفود رجال الأعمال الأجانب وتصريحاتهم المؤكدة على مدى إهتمام بإمكانيات البلاد لا تخفي ترددهم في تجاوز مرحلة النية.

حيث يلقى الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مجموعة من العراقيل المرتبطة ببعضها البعض، والتي تعتبر سببا رئيسيا في عدم تحقق من هذا النوع من الاستثمارات، مما أنعكس سلبا على التنمية في جميع الميادين إلا إذا ما قوبلت هذه العراقيل ببدل مجهودات لتغييرها وإزاحتها فإنه من الممكن في المستقبل أن نحصل على نتائج أفضل مما عليه الان، وعلى هذا الأساس سنقوم في هذا الفصل بعرض مجموعة من المعوقات التي تقف سدا منيعا في وجه إنسياب وتطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر (المبحث الأول) ثم نتطرق بعد ذلك إلى مركز وترتيب الجزائر حسب المؤشرات المعتمدة في التقارير الدولية المتعلقة بالاستثمار وذلك من خلال الاحصائيات المتوفرة (المبحث الثاني)، وأخيرا نحاول التطرق إلى أهم السبل وأنجعها التي تساهم في التقليل من هذه المعوقات وإزاحتها قدر الإمكان لجعل بيئة الاستثمار في الجزائر جاذبة لرأس المال الأجنبي(المبحث الثالث).

المبحث الأول: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

رغم المجهودات والإصلاحات التي قامت بها الجزائر والمكرسة لترقية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، إلا أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المسجلة في البلاد لم تكن تتناسب باي حالا من الأحوال مع مستوى طموحات، فقد كانت هذه الاستثمارات بعيدة كل البعد عما كان متوقعا من وراء التوسع في منح الحوافز والتسهيلات للمستثمرين الأجانب ويمكن ارجاع ذلك الى مجموعة من العراقيل الاقتصادية والقانونية والسياسية.

المطلب الأول: المعوقات الاقتصادية.

من بين المعوقات الاقتصادية التي ساهمت في ضعف الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر فيما يلي:

أولا: مشكلة العقار.

من أهم العراقيل التي تعيق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر هو مشكل العقار، فالعقار عامل مساعد جدا على استقرار المستثمرين الأجانب حيث إن الإشكال يكمن أساسا في طول المدة الزمنية التي تستغرقها عملية رد الهيئات لمنح قرار للاستغلال العقار (الهيئة المكلفة بالعقار ولجنة التنشيط المحلي لترقية الاستثمار على مستوى الشباك الوحيد)، فقد يطول الأمر أحيانا لسنة.[1]

كما أن مشكل العقار الصناعي يعد من أهم العراقيل التي يواجهها المستثمر في الجزائر، وقد توقفت العديد من المشاريع الاستثمارية المهمة بسبب هذا المشكل، حيث أظهرت التحقيقات المنجزة حول مسألة العقار في الجزائر إلى وجود حوالي 30 % من المساحة الكلية المتوفرة الغير المستغلة، كما بينت تقديرات وزارة الصناعة إلى ان حجم العقار الصناعي المتاح بـ 180 مليون م²، بينما حجم الطلبات المودعة لدى الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار قدر بـ80مليون م²، ولهذا يتبين أن الازمة ليس في نقص العقار بقدر ماهي مشكلة الفساد[2]، ومن اهم المشاكل التي تعترضه ما يلي[3]:

---

[1] محبوب بن حمودة، إسماعيل بن قانة، " **العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي**"، مجلة الباحث، العدد 05، 2007، ص66.

[2] غانية نذير، " **استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر كبديل متاح أمام الجزائر للخروج من مرحلة التبعية للاقتصاد الريعي** "، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد 11، ص 50.

[3] علي همال، فطيمة حفيظ، "**افاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة الأورو متوسطية**"، مجلة الاقتصاد والمناجمت، الجزائر، العدد04، 2005، ص387.

- طول مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي.
- تخصيص الأراضي بتكاليف باهظة تشمل تكاليف التهيئة دون خضوع هذه الاراضي لأية هيئة أو في مناطق نشاط وهمية لعدم إنشائها بعد نطرا لوجود نزاع حول ملكيتها.
- عدم توافق طبيعة الأراضي الصناعية المخصصة ونوع النشاط.
- الوضعية السيئة لبعض المناطق الصناعية من حيث التهيئة (كهرباء، غاز، ماء...الخ).
- عدم تسوية الوضعية القانونية لبعض الأراضي المسلمة في إطار تطوير المناطق الصناعية وهو ما يطرح مشكلات كبيرة للمستثمرين في تعاملهم مع البنوك والتي تطلب عقود الملكية للحصول على التمويل.

كما ان مشكلة العقار الفلاحي لا تختلف كثيرا عن العقار الصناعي، اذ انه يبقى العائق الأساسي في تطوير الإنتاج الزراعي، وذلك من إجراء صعوبة عمل المنتجين على أرض لا يملكونها على رغم من إصدار عدة قوانين كان من بينها **83-13** في اوت 1983 المتعلق باستصلاح الأراضي وحيازة الملكية العقارية.

اما العقار السياحي في الجزائر فانه يعاني من مشاكل عديدة نذكر منها[1]:

- تقلص مساحات مناطق التوسيع السياحي بسبب التدهور المستمر للمواقع السياحية.
- الشغل العشوائي لمناطق التوسع السياحي وإنتشار البناءات الفوضوية لهذه المناطق، تدهور المحيط الطبيعي مثل التلوث وغياب قواعد العمران مما أدى إلى تحويل الموارد عن طبيعتها السياحية وهو الأمر الذي قلل بشكل كبير من فرص الاستثمار في بعض المناطق ذات القيمة السياحية العالمية.
- تعرض العقار السياحي لأطماع مختلفة ترتب عنهن مضاربة في الصفقات العقارية المتعلقة بقطع الأراضي الواقعة داخل مناطق التوسع السياحي.
- عدم وجود الأدوات والأليات المختصة في تسير العقار السياحي.
- غلاء العقار في الجزائر مقارنة مع ما هو موجود في الدول المجاورة، إذ أن إقتناء عقار لأجل إقامة مشروع عادة ما تكلف من 20 الى 30% من رأس مال المستثمر[2].

[1] محبوب بن حمودة، إسماعيل بن قانة، **مرجع سبق ذكره**، ص64.

[2] مسعود مجيطنه، "**معوقات عملية النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر**"، مجلة جديد الاقتصاد، جامعة الجزائر 03، العدد06، 2011، ص60.

ثانيا: مشكلة التمويل وعجز القطاع المصرفي

منذ المرحلة الانتقالية تواجه عملية الاستفادة من التمويل عراقيل مرتبطة أساسا بتشكيلة النظام المالي والبنكي للجزائر والذي يخضع لسيطرة عالية للدولة وعدم تحرر البنوك والمؤسسات المالية من نفود وأثر الدولة بالإضافة إلى أن هناك قيود تعيق تأهيل القطاع البنكي والتي تتمثل في:[1]

- محدودية التشريعات المصرفية سواء من الناحية التقنية أو من الناحية القانونية.
- نقص الكفاءة المهنية لدى موظفين البنكيين خاصة ما تعلق الأمر بطرق الحديثة لتقيم المخاطر.
- تأخر كبير في الأساليب والتقنيات الحديثة في مجال الإدارة والتعامل مع المعلوماتية.
- تعقد الإجراءات الإدارية المتعلقة بتحويل الأموال إلى الخارج.
- إنتشار طاهرة المحسوبية والمحاباة في منح القروض البنكية عوض الإعتماد على المعايير تقنية في منحها والتأكد من إمكانية تسديدها.

ومن رغم وضع إطار قانوني تنظيمي يهدف إلى تحسين المحيط النقدي والمالي وتقليل من حدة هذا العائق حيث نصت المادة 55 من قانون المالية لسنة 2016: "يتم توفير التمويلات الضرورية لإنجاز الاستثمارات الأجنبية المباشرة او بالشراكة "، يبقى النظام البنكي من بين أهم العوائق التي تواجه المستثمرين الأجانب وذلك نطرا لعدة أسباب منها ضعف والركود التي تواجه البورصة، وعدم وجود بنوك متخصصة في عملية الاستثمار وصعوبة منح القروض من طرف البنوك التجارية وغيرها من الأسباب التي أذت إلى عدم انسياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.[2]

ثالثا: مشكل القطاع غير الرسمي.

عانى الاقتصاد الجزائري في مختلف مراحل تطوره من تفشي الاقتصاد غير الرسمي وفي العديد من مجالات النشاط الاقتصادي، وتكرس بصفة واضحة في مرحلة الانتقال من نظام الاقتصاد الموجه إلى نطام الاقتصاد الحر،

[1] جمال بلخباط، **مرجع سبق ذكره**، ص139.

[2] عيد القادر هاملي، سفيان بولعراس، "**الاستثمار في الجزائر في ظل المحفزات القانونية ومعيقات الواقع**"، مجلة الدراسات المالية والإدارية، العدد05، 2016، ص38.

ومما ترتب عن هذه المرحلة من ضعف دور الدولة الاقتصادي وإنخفاض نسب التشغيل وتدني مداخيل الافراد، مما أدى إلى ظهور ممارسات مهدت لإقامة وانتشار القطاع غير الرسمي في البلاد.

وفي تقرير للبنك الدولي حول مناخ الاعمال لسنة 2007 ان حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر يمثل ما نسبته 35% وقد ارتفعت لتصل 40%من الناتج المحلي الخام سنة 2015، وهي النسبة الأهم في منطقة شمال افريقيا والشرق الأوسط، فهذا الحجم الكبير للاقتصاد غير الرسمي ترتب عليه إفرازات ومضاعفات سلبية على أداء الاقتصاد الوطني، وخاصة من خلال رسم صورة سيئة لإقتصاد الجزائري لدى المستثمرين الأجانب، نظرا للتأثير الواسع للاقتصاد غير الرسمي على أنشطة القطاع الرسمي، ومواجهته بمنافسة غير عادلة لعدم تكافؤ فرص العمل كونه لا يخضع لنفس الأعباء التي تلتزم بها الأنشطة الرسمية.[1]

رابعا: مشكل القطاع الجزائري الخاص.

يرتبط الاستثمار الأجنبي المباشر ارتباط وثيقا بمدى قدرة القطاع الخاص على قيام بعمليات الاستثمار والمشاركة، حيث يبين أن هذا القطاع لم يصل إلى المستوى المطلوب منه بالرغم من أن نشاطه يمثل 44%من النشاط الوطني[2]، إضافة الى ذلك فإن نقص الخبرة والتجربة في هذا القطاع جعله لا يساهم كما هو مطلوب منه، حيث إن القطاع الخاص في بعض الدول يعتبر عامل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك بفضل خبرته وعلاقته الخاصة مع المستثمرين الأجانب، إضافة إلى ذلك المستثمر الأجنبي لا يمكنه أن يغامر إلا إذا لاحظ أن القطاع الخاص يغامر في الدولة المضيفة، ولكن ما يلاحظ في الاقتصاد الجزائري أن النشاط التجاري المتعلق بالاستيراد هو الغالب وهذا لما يحققه من مردودية مرتفعة مقارنة بالنشاط الاستثماري، كما أن التسهيلات والتلاعبات في هذا المجال شجعت الخواص على مواصلة هذا النشاط بدل المغامرة في النشاط الاستثماري، هذا الأمر لا يدعم فحسب توجه الاقتصاد الوطني إلى لعب الدور المستهلك برفع نصيب الاستيراد بل يدعم أيضا توجه المستثمرين الأجانب إلى نظر الجزائر كسوق لمنتجاتهم وليس كقاعدة لفروع منتجة.[3]

[1] احمد سمير خلاف، "**دور القوانين والتشريعات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**"، المكتب العربي للمعارف، مصر، 2016، ص58.

[2] بعلوج بولعيد، "**معوقات الاستثمار في الجزائر** "، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة شلف، الجزائر، العدد04، 2006، ص80.

[3] خروف منير، ليندة فريحة، **مرجع سبق ذكره**، ص332.

المطلب الثاني: المعوقات القانونية والتنظيمية.

أولا: عدم الاستقرار القانوني.

إن عدم الاستقرار القانوني أحد أهم العوائق والحواجز التي تقف في وجه المستثمر الأجنبي وتجعله يتردد في الاستثمار في الجزائر، خصوصا إذا كان جذريا، فكثرة القوانين المنظمة للاستثمار وكثرة التعديلات والتغيرات التي تجري عليها وفي فترات متقاربة، إنما يدل على عدم استقرار في النظام القانوني الذي يحكم الاستثمار.

فنجد ان النظام الاستثمار في الجزائر قد شهد تغيرات وتعديلات كثيرة حيث لأول مرة بموجب قانون سنة 1963 ثم تعديله عدة مرات بموجب القانون 1966 ثم قانون 1982ثم صدور قانون النقد والقرض لسنة 1990 الذي جاء بالإصلاحات في مجال الاستثمار الذي جمع المواد الموجودة في عدة نصوص في نص واحد، والذي تم تعديله بدوره سنة 1993ثم 1995 الى ان تم الغاؤه سنة 2001 بصدور القانون الجديد للاستثمار بموجب الامر رقم 01-03 والذي عدل وتمم سنة 2006، وقانون المالية لسنة 2009الذي وضع القاعدة 49/51 والذي غير منحنى الاستثمار الأجنبي في الجزائر وكذلك صدور قانونين مالية 2015، 2014، وصولا إلى قانون الاستثمار الجديد 16/09.

كل هذا يجعل المستثمر الأجنبي يتردد في الاستثمار في الجزائر لأنه يبحث عن الاستقرار والحرية ويحاول بناء استراتيجية استثماره بناءا على نظام القانوني الذي يحكمه في البلد المضيف، وهذا ما لا يستطيع تحقيقه في دولة يكثر فيها التعديلات والتغيرات القانونية، بل الأكثر من ذلك يتم تعديل قانون بقانون لا يتعلق بذلك المجال مثلما يتم في كل مرة بموجب قوانين المالية.[1]

ثانيا: بيروقراطية الإدارة وسوء تطبيق القوانين.

رغم الجهود المبذولة من الطرف الدولة من أجل التخلص من متاعب البيروقراطية وتسهيل الإجراءات الإدارية أمام المستثمرين المحلين والأجانب حيث تم إنشاء الشبابيك الموحدة التي تضم مجموعة من المكاتب التابعة لعدة هيئات من أجل توفير الخدمات للمستثمرين الأجانب، إلا أن مشكل البيروقراطية يعم في كل دواليب الإدارة، حيث تعتبر من أهم العقبات التي تواجه المستثمرين الأجانب.

[1] عمر زغودي، **مرجع سبق ذكره**، ص399.

فنجد في الجزائر أن الإدارة التي تسهر على توفير الخدمات للمستثمر الأجنبي لازالت دون المستوى المطلوب، ولا تفي بمتطلبات هذا الأخير، هذا بالإضافة لعدم وجود جهاز خاص بالمستثمرين الأجانب ويمكن في هذا المجال ان نسجل بعض النقاط السلبية حسب ما يلي:[1]

- ليس هناك معلومات كافية، ومتجددة عن الاستثمار وفرصه في الجزائر، يستطيع أن يرجع اليها المستثمرون الأجانب للتعرف على فرص الاستثمار وظروفه قبل المجيء للجزائر.
- غياب التنسيق والتضارب في الأرقام والمعطيات بين مختلف الإدارات المعنية بعملية الاستثمار.
- غياب هيئة وطنية مكلفة بإدارة ومتابعة وتنظيم الاستثمارات الأجنبية فقط.
- الإجراءات البيروقراطية على مستوى الوكالة سواء فيما يتعلق باستخراج نماذج الطلبات التي تملا من طرف المستثمر، وكذلك فيما يتعلق بدراسة الملفات والرد عليها التي تستغرق مدة طويلة.
- طلب نفس الوثائق عدة مرات على مستوى عدة هيئات، مما يؤدي إلى إرهاق المستثمر الذي قد يضر العودة لبلده لجلب بعض الوثائق التي يمكن الاستغناء عنها.
- الدور السلبي الذي تقوم به الهيئات الدبلوماسية في الخارج.

ثالثا: الفساد الإداري.

إذا كانت البيروقراطية هي التهاون في أداء المهام وفرض إجراءات لا طائل منها سوى إرهاق المستثمر الاجنبي ماديا ومعنويا، فإن الفساد الإداري هو سوء إستخدام المنصب أو السلطة لأغراض شخصية ويكون ذلك بالابتزاز المتعاملين أو الحصول على الرشوة.

وحسب تقرير منظمة الشفافية الدولية فقد عرفه بأنه سوء استغلال الوظيفة العامة من أجل مصلحة خاصة.[2]

ويظهر تأثير الفساد على الاستثمار المحلي والأجنبي بصورة سلبية على حد سواء باعتباره تكاليف إضافية يدفعها المستثمر مقابل قيام الموظف بالخدمة القانونية المكلف بها أو للإسراع فيها، وبالتالي إمتصاص جزء من أرباح المستثمر[3]، وحسب المسح الذي قام به البنك الدولي حول مناخ الاستثمار في الجزائر ان 43%من رؤساء

[1] عمر زغودي، **مرجع سبق ذكره**، ص401.

[2] https://www.transparency.org/what-is-corruption

[3] حبيبة عبدلي، **"القيود القانونية للاستثمار الأجنبي في الجزائر"**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة خنشلة، العدد06، 2016، ص135.

المؤسسات يدفعون حوالي 7%من رقم أعمالهم في شكل رشاوي لتسهيل معاملاتهم والاستفادة من بعض المزايا والخدمات وبالرغم من تنصيب الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته التي تم أنشاءها بموجب الرئاسي 06-413 المؤرخ في 22 نوفمبر سنة 2006وهي عبارة عن "سلطة إدارية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتوضع لدى رئيس الجمهورية"، ولكن رغم ذلك يبقى انتشار الرشوة والفساد الإداري من أهم عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر[1].

رابعا: عدم توافر الشفافية في المصالح الجمركية.

إن من بين القطاعات التي تشجع على إنتقال الاستثمارات الأجنبية المباشرة هو وجود مصالح جمركية تعمل بشفافية في الدول المضيفة، وصلاحية هذا الجهاز فعالا في استقبال المستثمرين الأجانب وهذا في بداية الامر عن القيام بزيارة استطلاعية لمعرفة الطروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدول المضيفة، والملاحظ في الكثير من الدول النامية ومنها الجزائر التي تمتاز بجهاز جمركي متعفن، أدى بالكثير من رجال الاعمال إلى الرجوع من حيث أتوا في أول طائرة تكون بالمطار نظرا للمعاملات المتعجرفة لبعض الجمركيين وبالتالي تلعب الجمارك دورا فعالا في هذه العملية للأسباب التالية:[2]

- ✓ إن وجود تسهيلات جمركية وإدارة فعالة تسمح بانتقال البضائع والتجهيزات من دولة لأخرى.
- ✓ إن وجود مصالح جمركية تساهم في تشجيع الصادرات تكون حافزا للمستثمرين على قيام بمشاريع يكون هدفها الإنتاج بغرض الطلب المحلي والتصدير الى الخارج.
- ✓ إن احترام مصالح الجمارك للقوانين الدولية والخاصة فيما يخص القوانين الجمركية في متابعة المعاملات الاقتصادية غير القانونية، هذا باحترام القانون وتطبيقه على كل متعاملين الاقتصاديين يجعل السوق يسودها روح المنافسة والشفافية.
- ✓ إن تطبيق الإجراءات الخاصة لمكافحة الغش والتنزيف في المعاملات التجارية وحقوق الملكية الفكرية يساعد على ممارسة الاستثمارات في مناخ موثوق به ومقبول.

[1] غانية نذير، **مرجع سبق ذكره**، ص50.

[2] بولعيد بعلوج، **مرجع سبق ذكره**، ص85.

✓ إن انتشار الرشوة والمحاباة في القطاع الجمركي يؤدي إلى إنتشار الريوع التي يحصل عليها المرتشين وهذا يجعل السوق يسودها المنافسة غير التامة أو بظهور الاحتكارات وبالتالي يصبح الإختيار الأفضل للمستثمرين هو إما انسحاب من السوق أو التعرض للإفلاس.

المطلب الثالث: المعوقات السياسية والأمنية.

أولا: عدم الاستقرار السياسي.

من الناحية السياسية يمكن أن نشير إلى جانب الأمني ودوره الفعال في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث أن ضعف الاستقرار السياسي والأمني يجعل المستثمرين يقومون بتقليص استثماراتهم أو بالانسحاب الكلي من الساحة الاستثمارية.

ففي الجزائر ولفترة غير بعيدة سيطرت على التطورات السياسية ظاهرة الاضطرابات الأمنية، والتي أصبحت تشكل عائقا كبيرا أمام تدفق الاستثمارات الأجنبية حيث حجم هده الأخيرة في فترة التسعينات كان معدوما، حيث تم تشويه صورة الجزائر الاقتصادية على المستوى الإقليمي والدولي.

ونظرا للوضعية السياسية والأمنية التي عرفتها الجزائر خلال فترة التسعينات فإن أهم هيئات ضمان الاستثمار وعلى رأسها "**الكوفاس**" من خلال تقديرها لخطر البلد، قامت بتصنيف الجزائر من بين مجموعة الدول ذات الخطر المرتفع، ولهذا قامت برفع علاوة تامين الاستثمارات ضد المخاطر السياسية، إلا أن هذه الزيادة لم تكن المحدد الأساسي لغياب الاستثمار الأجنبي المباشر عن الجزائر، فالدور الذي لعبته وسائل الاعلام الأجنبية وحتى الوطنية، جعلت المستثمر الأجنبي لا يفكر حتى في زيارة الجزائر ناهيك عن الاستثمار فيها.[1]

ثانيا: عوائق أخرى.

هناك مجموعة من العوائق التي لا تقل أهمية عن سابقاتها ومن أهمها:

✓ **مشكلة الموانئ:**

تعتبر الموانئ إحدى الحلقات الأساسية في المنظومة التجارية، خاصة حركة السلع من وإلى داخل الوطن، وإذا كانت عملية الاستثمار سواء كان محلي أو أجنبي تعتمد أساسا على حركة السلع والمواد من خلال عمليات

[1] علي هلال، فاطمة حفيظ، **مرجع سبق ذكره**، 387.

الاستيراد والتصدير، فإن النشاط الاقتصادي الذي يجب أن تلعبه الموانئ يفرض مقاييس دولية خاصة في الوقت الحالي، ومن بين هذه المقاييس:[1]

- توفير البنية التحتية التي توفر عمل الميناء.
- التسليم في الوقت المحدد للحاوية وعدم توقف عن العمل.
- التحكم في إرساء السفن.

وإذا كانت إحدى عوامل نجاح استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر تتوقف على مدى احترام وتوفير الموانئ للمقاييس الدولية، فان الموانئ الجزائرية تعمل دون هذه المقاييس، حيث وجهت لها عدة انتقادات من قبل المستثمرين، حيث نجد المستثمرين الذين يشتكون مرارا من بطيء عملية تسريع السلع التي تستغرق وقتا كبيرا ناهيك توقفها عن العمل ليلا.

✓ **عدم الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة:**

إن عدم انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة جعلها في وضعية تنافسية أقل مقارنة مع الدول النامية أو المتقدمة لجدب الاستثمارات الأجنبية وهذا نظرا لما في هذه القوانين من شروط وإجراءات هي في صالح الشركات الأجنبية لم تصادق عليه الجزائر، حيث نلاحظ أن الدول التي تستقطب الاستثمارات الأجنبية كلها داخلة في المنظمة العالمية للتجارة، لان الشركات الأجنبية تفضل الدول المنضمة إلى المنظمة التجارة العالمية للتجارة[2].

✓ **عدم توافر المناطق الحرة.**

تساعد المناطق الحرة على تحقيق العديد من الأهداف كاستقطاب الرؤوس الأموال الأجنبية وخلق فرص عمل وتنمية المناطق المختلفة إقتصاديا، ورغم إصدار الجزائر للأطر القانونية المتعلقة بالاستثمار في المناطق الحرة والذي اشارت اليه المادة 25من المرسوم التشريعي 93-12، إلا أن السلطات الجزائرية عادت وألغت وجود

[1] محمد خليل بوخلايس، "**معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير(غير منشورة)، جامعة ام بواقي، 2008-2009، ص 150.

[2] بولعيد بعلوج، **مرجع سبق ذكره**، ص86.

هذه المناطق مما يضيع فرص كبيرة للاستثمار، وهي الدولة الوحيدة عربيا التي لا تحوز عليها والبالغ عددها 144 منطقة.[1]

✓ **هروب رؤوس الأموال الجزائرية الى الخارج.**

بالرغم من عدم توفر الأرقام الدقيقة عن قيمة رؤوس الأموال الجزائرية المستثمرة في الخارج سواء في شكل استمارات مباشرة أو استثمارات محفظية أو في شكل ودائع مصرفية إلا ان المؤكد ان قسمتها كبيرة وبإمكانها حل الكثير من المشاكل لو استثمرت محليا، ولا شك أن توحه رؤوس الأموال المحلية إلى الخارج يعود إلى الاختلالات التي تعرفها بيئة الاعمال في الجزائر وهو ما يشكل ضمنيا وبطريقة غير مباشرة الى المستثمرين الأجانب بعدم جدوى استثمار أموالهم في الجزائر

✓ **معوقات اجتماعية:** والتي تمثل أساسا في:[2]

- غياب الرؤية الاجتماعية لأهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وما يمكن أن ندرة من منافع على الاقتصاد الوطني.
- إنخفاض الوعي الادخاري والاستثماري لدى أغلب أفراد المجتمع، وعدم وجود دراية لديهم بالادخار المختلفة والبورصة ومجالات الاستثمار المختلفة.

✓ **نقص تأهيل الموارد البشرية:**

يعتبر عامل نقص تأهيل الموارد البشرية رابع أهم العوائق أمام الاستثمار الأجنبي في الجزائر وذلك حسب تقرير التنافسية العالمية لسنة 2016، وذلك حسب رأي 7.7% ممن شملهم الاستقصاء.

ويعتبر مستوى تكوين رأس المال البشري أحد أهم عوامل التنافسية في الاقتصاديات الحديثة، كون العامل البشري يلعب دورا هاما في تطوير تنافسية وبالتالي يحسن من جاذبية الدول للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ومند الاستقلال خصصت الجزائر موارد مالية ضخمة لقطاع التعليم والتعليم العالي والتكوين المهني والتقني، واستوردت التكنولوجيا كلفتها موارد مالية ضخمة من أجل إقامة قاعدة صناعية متينة، ولكنها مع ذلك لم تصبح دولة صناعية متقدمة تكنولوجيا.

---

[1] صبيحي شاهيناز، **مرجع سبق ذكره**، ص202.

[2] علي سنوسي، "**تقييم مناخ الاستثمار ومدى مساهمة القطاع الخاص في التنمية بالجزائر**، الملتقى الدولي حول :استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في افاق الألفية الثالثة، جامعة المسيلة، ا لجزائر، 28-29اكتوبر 2014، ص20.

وبالنسبة للعديد من الباحثين فإن تكوين الموارد البشرية قد عرف تراجعا في السنوات الأخيرة من حيث الكيف، الأمر الذي جعل هذه الموارد غير ملائمة بالشكل الضروري مع متطلبات سوق العمل والمؤسسات، لذا فإن العديد من المستثمرين الأجانب تواجههم مشكلة نقص اليد العمالة الفنية والمدربة، مما يعوق دخولهم السوق الجزائرية، ومما يضطرهم إلى اللجوء إلى العمالة الأجنبية من أجل تغطية العجز.[1]

ففي الجزائر توجد 37 مدينة جامعية والعديد من المدارس الوطنية والمدارس العليا، تكون ما يزيد عن 1.5 مليون طالب، إلا أنه ولا واحدة من هذه الجامعات لم تطهر في تصنيف ال 500 جامعة الأولى في العالم ولا في الألف الأولى حسب ترتيب الجامعات التي تعده سنويا جامعة (**Shanghani jiao**)، وكما يبينه الجدول رقم (3-01)، ترتيب أحسن الجامعات الجزائرية في سنة 2016

الجدول (3-01): الترتيب العالمي لجامعات الجزائرية لعام 2016.

Classement mondial	Université
2250	Université des Sciences et de la Technologied'Oran Mohamed Boudiaf
2269	Université des Frères Mentouri Constantine 1
2686	Université de Jijel
4020	Université 08 Mai 1945 Guelma

المصدر: http://www.shanghairanking.com/index.html

[1] قريد عمر، **تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي كآلية تنافسية لتفعيل الاقتصاد الجزائري**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، 2015، ص366.

والشكل التالي يوضح أهم معيقات الاستثمار لسنة 2016 حسب تقرير التنافسية لعام (2016-2107).

الشكل رقم (3-01): أهم معيقات الاستثمار في الجزائر حسب تقرير التنافسية لعام (2016-2017)

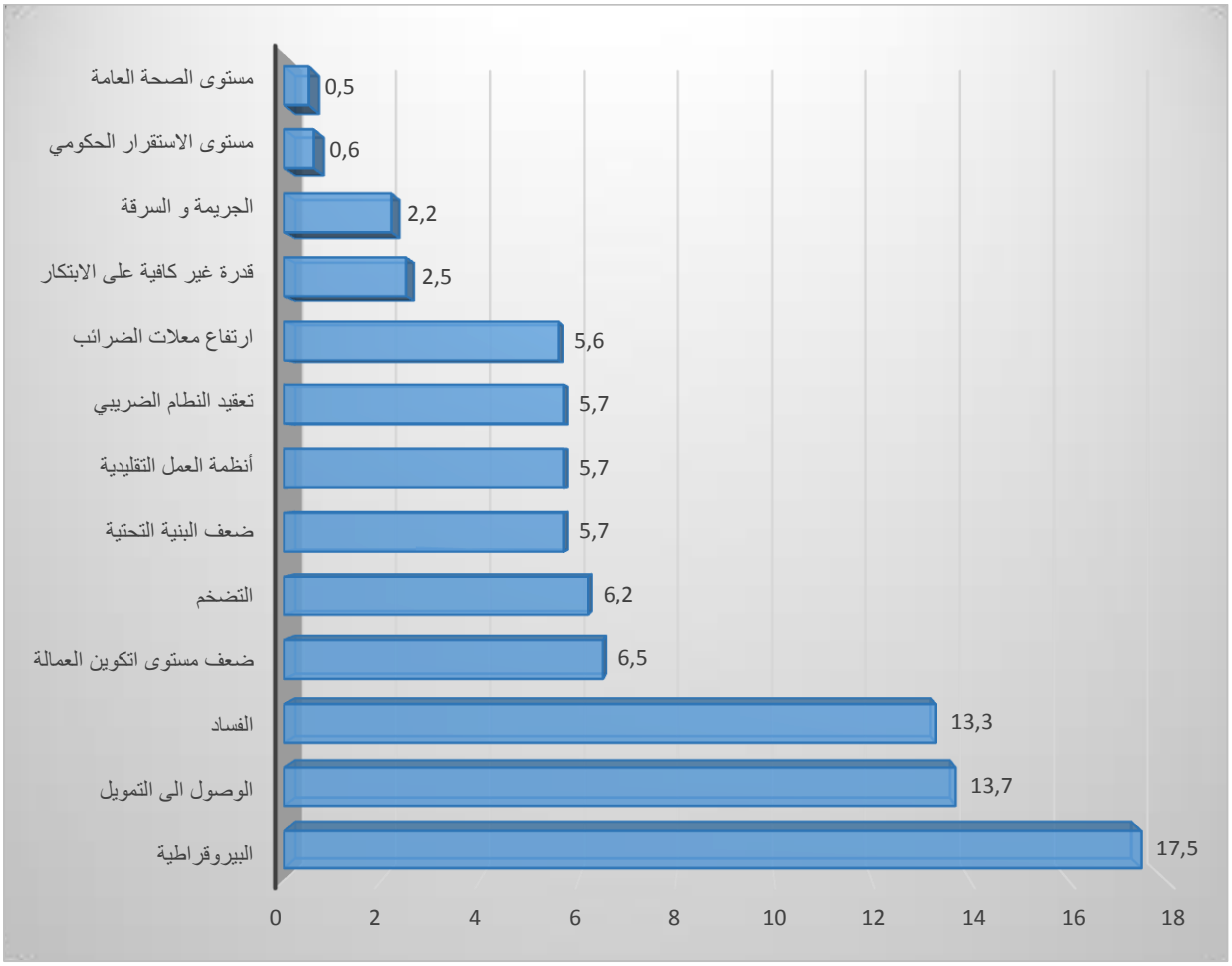

المصدر :من اعداد الطالب بالاعتماد على:

World economic forum the Global competitiveness reports 2016-2017p96.

المبحث الثاني: مكانة الجزائر ضمن المؤشرات الدولية لقياس عوائق الاستثمار.

لمعرفة حجم العوائق والحواجز التي تتعرض لها الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، ارتأينا الرجوع لعدة تقارير تعدها هيئات دولية وإقليمية متخصصة في مجال الاستثمار تعمل بمتابعة وثيرة الاستثمار تقيس كل عائق على حدى، وترتب مناخ كل دولة بالإستناد إلى عدة بيانات، لهذا سنتطرق في هذا المبحث لأهم المؤشرات المعتمدة على قياس العوائق، ثم نحدد بعد ذلك وضع وترتيب الجزائر ضمن هذه المؤشرات وبالتالي مناخ الاستثمار فيها.

المطلب الأول: مؤشر الحرية الاقتصادية ومؤشر الشفافية.

أولا: مؤشر الحرية الاقتصادية.

يتم إعداد هذا المؤشر منذ سنة 1995 من طرف معهد هيرتاج فاونديشن (**HéritageFoundation**) وصحيفة وال ستريت(**WallStreet**) وذلك لغرض قياس درجة تدخل السلطة الحكومة في الاقتصاد وتأثير ذلك الحرية الاقتصادية في إعطاء صورة عادية حول مناخ الاستثمار في البلد، لكونه يأخذ بالاعتبار التطورات المتعلقة بالمعوقات الإدارية والبيروقراطية، ووجود عوائق للتجارة ومدى سيادة القانون وقوانين العمالة.[1]

وقد تصاعد إهتمام الدول بموقعها في هذا المؤشر وقياس تحسنها عبر السنين في مجال الحرية الاقتصادية، فبعدما كان عدد الدول الداخلة في هذا المؤشر 161 دولة عام 2002 بينها 20 دولة عربية منها الجزائر، أصبح عدد الدول المصنفة في هذا المؤشر 187 دولة حسب تقرير لسنة 2016 ويعتمد هذا المؤشر على عشرة عوامل متمثلة فيم يلي: [2]

1. **السياسة التجارية:** يقاس هذا العامل من خلال المتغيرات الفرعية التالية معدل التعريفة الجمركية، مدى وجود حواجز غير جمركية، والفساد في الخدمة الجمركية.

2. **العبء المالي للحكومة:** (وضع الإدارة المالية لموازنة الدولة): ويقاس هذا من خلال: الهيكل الضريبي للأفراد والشركات.

---

[1] منصوري زين، "**واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر**"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد02، 2005، ص143.

[2] شريف غياط، عبد المالك مهري، **مرجع سبق ذكره**، ص59.

3. **درجة تدخل الحكومة:** (حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد): ويقاس من خلال الاستهلاك الحكومي كنسبة من حجم الاقتصاد، الملكية الحكومية للأعمال والصناعات.

4. **السياسة النقدية:** (مؤشرات الضخمة): يقاس من خلال معدل التضخم لعدة سنوات.

5. **تدفق الاستثمار الأجنبي:** يقاس هذا المؤشر من خلال المتغيرات الفرعية التالية: مدى وضع القيود على الملكية الأجنبية للأراضي، معاملة بالمساواة بحكم القانون بين المحلي والأجنبي، قيود على الملكية الأجنبية للأعمال.

6. **القطاع المصرفي والتمويل:** ويقاس من خلال ملكية الحكومة للبنوك، مدى وجود القيود على إمكانية فتح للفروع للبنوك الأجنبية، الأنظمة الحكومية، ومدى الحرية في تقديم كافة اشكال الخدمات المالية.

7. **مستوى الأجور والأسعار:** ويقاس من خلال القوانين الحد الأدنى للأجور، ومدى تحديد الأسعار من الحكومة.

8. **حقوق الملكية الفردية:** ويقاس من خلال مدى ضمان وحماية الملكية الخاصة قانونيا، استقلالية النظام القضائي فساد القضاء، والتأخير في اصدار الاحكام القضائية.

9. **التشريعات والإجراءات الإدارية:** ويقاس من خلال متطلبات الترخيص لمزاولة الاعمال، مدى سهولة الحصول على الرخصة لمزاولة الاعمال، البيروقراطية.

10. **أنشطة السوق السوداء:** ويقاس من خلال مدى انتشار التهريب، الإنتاج الزراعي المطروح في السوق السوداء، خدمات النقل المطروحة في سوق سوداء.

وتمنح هذه المكونات أوزانا متساوية ويتم حساب هذا المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية، والذي يمكن توضيح قيمته كما يلي:[1]

- (80-100) يدل على الحرية اقتصادية كاملة.
- (70-79.9) يدل على حرية اقتصادية شبه كاملة.
- (60-69.9) يدل على حرية اقتصادية متوسطة.
- (50-59.9) يدل على حرية اقتصادية ضعيفة.
- (00-49.9) يدل على حرية اقتصادية معدومة.

[1] عبد الحميد بوخاري، "**واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية**"، مجلة الباحث، العدد10، 2012، ص40.

والجدول رقم(3-2) الموالي يبين لنا مرتبة الجزائر العالمية ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة (2009-2016).

جدول رقم(3-2): مرتبة الجزائر الدولية من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة (2009-2016)

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الترتيب عالميا	107/179	105/179	132/179	140/179	145/179	146/179	157/187	154/187
الترتيب عربيا /17	14	13	14	15	14	14	14	13
التنقيط في المؤشر	56.60	56.9	52.4	51.00	49.6	50.8	48.9	50.1

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على الموقع:https://www.heritage.org/index/download

بحسب معطيات الجدول أعلاه فالجزائر تقع في المنطقة الحرية الاقتصادية الضعيفة إذ أحتلت المرتبة 154 عالميا في مؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2016 بحصولها على 50.1 نقطة مئوية، أما عربيا فقد تحصلت الجزائر على المرتبة 13 من أصل 17 دولة عربية من خلال المؤشر الحرية الاقتصادية الذي يشمل على جملة من المعايير الرئيسية التي يتم أخذها بعين الاعتبار، على غرار حرية الاعمال **أين** حصلت الجزائر على 62.1 نقطة مئوية، و حرية التجارة تحصلت على 60.8 نقطة مئوية والانفاق الحكومي 59.4 نقطة مئوية وكذا حرية الاستثمار 30 نقطة مئوية فيم بلغت حرية القطاع المالي 30 نقطة مئوية، بالإضافة إلى المعايير الأخرى التي تم قياسها كالملكية الفكرية 25 نقطة مئوية ومحدودية الفساد 36 نقطة مئوية وحرية العمل 48.2 نقطة مئوية وحرية النقد 68.8 نقطة مئوية وهذا الوضع بالنسبة للجزائر يؤكد على ضرورة إعادة النظر في مناخ الاستثمار وأدوات السياسة التجارية والنقدية، إلى جانب التشريعات والإجراءات الإدارية والبيروقراطية .

ثانيا: مؤشر الشفافية:

تصدر منظمة الشفافية الدولية سنويا مؤشر الشفافية أو مؤشر النظرة للفساد منذ عام 1995 لتعكس درجة التحسن في ممارسات الإدارة الحكومية والشركات العالمية لغرض تعزيز الشفافية وجهود محاربة الفساد، يحاول المؤشر عبر مجموعة من الممسوحات ومصادر معلومات معتمدة لتحديد مدى تفشي الفساد في الدولة ودرجة تأثيره في المناخ الاستثمار كأحد المعوقات داخلها.

ويستند المؤشر إلى 14 مسحا ميدانيا قامت بها 7 مؤسسات دولية مستقلة ترصد آراء المستثمرين المحليين والأجانب والمتعاملين مع الإدارة الحكومية المعنية والخبراء المحللين حول الإجراءات المتبعة ودرجة المعاناة التي تعترضهم في تنفيذ مشاريعهم، وتمزج آراءهم حول نظرتهم في مدى تفشي الفساد والرشوة، كما أدخلت مؤشر بيئة أداء الاعمال، مؤشر الضبابية لأول مرة. وتتراوح قيمة المؤشرين:

- الصفر (0) الذي يعني درجة فساد عالية.
- ما بين الصفر (0) و10 مستويات متدرجة من الشفافية.
- 10 الذي يعني درجة شفافية عالية.[1]

والجدول التالي رقم(3-03): يستعرض ترتيب الجزائر في المؤشر للفترة (2009-2016).

جدول رقم(3-03): تطور مؤشر الشفافية في الجزائر للفترة (2009-2016).

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد الدول/ الترتيب	111/178	105/180	112/180	105/178	94/175	100/174	88/167	108/176
النقاط/10	2.8	2.9	2.8	3.4	3.6	3.6	3.6	3.4

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على:

https://www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index_2016

حسب الجدول أعلاه نجد ان الجزائر قد صنفت ضمن أكثر البلدان الافريقية فسادا، وحسب التقرير السنوي لسنة 2015 الصادر عن منظمة الشفافية الدولية فقد جاءت الجزائر وكعادتها مثل بقية الدول إفريقيا التي سجلت فيها أعلى مستويات الفساد التي أحتلت المرتبة 88 من بين 167 دولة دخلت في هذا التقرير وبمعدل 3.6نقطة.

[1] ريحان الشريف، هوماء لمياء، "**دور مناخ الاستثمار في دعم وترقية تنافسية الاقتصاد الوطني للجزائري**"، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 2013، 36، ص86.

و قد تراجع ترتيب الجزائر في هذا المؤشر تراجعا كبيرا مما يدل على تفشي الفساد وتراجع الشفافية أكثر حيث أصبحت في المرتبة 108 حسب تقرير 2016، وهو نفس الترتيب الذي أحتلته مصر بينما أحتلت تونس مراكز افضل(75) وكذلك المغرب(79)، و يجدر الإشارة أن الجزائر تعاني من مؤسسات عامة غير جديرة بالثقة وتعمل بشكل سيء (الرشوة، الابتزاز) وحسب تقرير التنافسية لعام 2016-2017 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي والذي يتم فيه استقصاء شركات دولية ومحلية حول عقبات ممارسة الاعمال في دولة ما، فإن الفساد يعتبر ثالث عقبة من حيث الأهمية في الجزائر بنسبة 13.3% بعد كل من البيروقراطية 17.5% والوصول إلى التمويل 13.7%.

ومن خلال النظر إلى وضعية الجزائر بالنسبة لهذا المؤشر نجد أن الجزائر تتمتع ببيئة اقتصادية أقل شفافية في أداء الاعمال.

المطلب الثاني: مؤشرات قياس المخاطر القطرية ومؤشر بيئة أداء الاعمال

أولا: مؤشرات قياس المخاطر القطرية:

سنستعرض تصنيف الجزائر ضمن المؤشرات تقويم المخاطر القطرية التي تمكنا من الحصول عليها خلال فترة زمنية معينة:

أ- المؤشر المركب للمخاطر القطرية:

يصدر هذا المؤشر شهريا عن مجموعة **Prs Groupe** من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية **ICRG**منذ عام 1981ويهدف هذا المؤشر لقياس المخاطر الكلية (المالية سياسية واقتصادية) المرتبطة بالاستثمار الأجنبي ويغطي هذا المؤشر 18 دولية عربية من بينها الجزائر من أصل 140 دولة يشملها المؤشر ويتكون هذا المؤشر من ثلاثة مؤشرات فرعية هي:[1]

- مؤشر تقييم المخاطر السياسية (يشكل 50% من المؤشر المركب).
- مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية (يشكل 25% من المؤشر المركب)

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، "**مناخ الاستثمار في الدول العربية 2010**، الكويت، 2010، ص156.

- مؤشر تقييم المخاطر المالية (يشكل 25% من المؤشر المركب).

ويقسم المؤشر المركب للمخاطر القطرية الدول الى خمس مجموعات حسب درجة المخاطرة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(3-04): درجات مؤشر المركب للمخاطر القطرية.

درجة المؤشر (نقطة مئوية)	التوصيف
100-80	درجة مخاطرة منخفضة جدا
79.9-70	درجة مخاطرة منخفضة
69.9-60	درجة مخاطرة معتدلة
59.9-50	درجة مخاطرة مرتفعة
49.9-00	درجة مخاطرة مرتفعة جدا

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، "**مناخ الاستثمار في الدول العربية 2010**، الكويت، 2010، ص156.

وهذا يعني أن درجة المخاطرة تنخفض كلما أرتفع المؤشر في حين ترتفع درجات المخاطرة في حالة إنخفاضه والجدول التالي رقم (3-05) يوضح وضع الجزائر في المؤشر المركب للمخاطر القطرية.

جدول رقم(3-05): وضع الجزائر في المؤشر المركب للمخاطر القطرية للفترة :2009-2016

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
درجة المخاطرة الجزائر	70.8	72.0	71.0	72	68	67	69	61.85

المصدر: أسماء بن طراد، شريط عابد، " **اليات تهيئة مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، بحوث اقتصادية عربية، العددان 82-83، الجزائر، خريف2015، شتاء2016، ص207.

بالنظر إلى معطيات الجدول رقم نلاحظ أن الجزائر تميزت بدرجة مخاطرة تراوحت ما بين معتدلة إلى منخفضة خلال الفترة 2009 الى 2016، وهو ما يدل على تحسن وضعية الجزائر من حيث تحسن وضعية مناخ

الاستثمار في الجزائر، حيت تميزت باستقرار سياسي وتحسن الصورة المشوهة للجزائر أمام المجتمع الدولي، إضافة إلى جانب المتعلق ببعض المؤشرات المالية الإيجابية[1].

ب- مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية:

يصدر منذ 1996 عن المؤسسة الفرنسية لضمان التجارة الخارجية (كوفاسCoface) ويقيس مخاطر قدرة الدول على السداد ويبرز مدى تأثير الالتزامات المالية للشركات بالاقتصاد المحلي وبالأوضاع السياسية والاقتصادية.

ويستند إلى مؤشرات فرعية تستخدم في تقييم العوامل السياسية، مخاطر نقص العملة الصعبة، قدرة الدولة على الإكتفاء بالتزاماتها المالية والخارجية، مخاطر انخفاض قيمة العملة المفاجئ، مخاطر الازمات النمطية في قطاع المصرفي، المخاطر الدورية وسلوك السداد في عمليات قصيرة المدى، وصنف دليل المؤشر الدول إلى مجموعتين رئيسيتين هما:[2]

1- **درجة الاستثمارA**: وتقسم إلى أربعة مستويات:

A1 البيئة السياسية **و**الاقتصادية مستقرة **و**سجل السداد جيد جدا، إن امكان بروز مخاطر عدم القدرة على السداد ضعيفة جدا.

A2 احتمال عدم السداد يبقى ضعيف جدا حتى في وجود بيئة سياسية **و**اقتصادية أقل استقرارا أو بروز سجل مدفوعات الدولة.

A3 بروز بعض الظروف السياسية **و**الاقتصادية غير الملائمة قد تؤدي بسجل المدفوعات المنخفض أصلا لان يصبح أكثر انخفاضا من الفئات السابقة، رغم استمرار استبعاد إمكان عدم القدرة على السداد.

A4 سجل المدفوعات المتقطع قد يصبح أسوا حالا مع تدهور الأوضاع السياسية **و**الاقتصادية **و**رغم ذلك، فإن عدم السداد يبقى مقبولا جدا.

[1] أسماء بن طراد، شريط عابد، " **اليات تهيئة مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**"، بحوث اقتصادية عربية، العددان 82-83، الجزائر، خريف2015، شتاء2016، ص207.

[2] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، "**مناخ الاستثمار في الدول العربية 2003**، الكويت، 2003، ص ص79- 80.

2- درجة المضاربة: وتقسم إلى ثلاثة مستويات:[1]

B : يرجح أن يكون للبيئة السياسية والاقتصادية غير مستقرة تأثيرا أكبر في السجل السداد السيء أصلا.

C : قد تؤدي البيئة السياسية والاقتصادية شديدة التقلب إلى تدهور اكبر في السجل السداد السيء أصلا.

D : ستؤدي درجة المخاطرة العالية للبيئة السياسية والاقتصادية في الدولة إلى جعل سجل السداد سيء جدا أكثر سوءا.

والجدول التالي يستعرض ترتيب الجزائر في مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية للفترة (2009-2016)

جدول رقم(3-06): ترتيب الجزائر في مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية للفترة (2009-2016)

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
مستوى المؤشر	A4	A4	A4	A4	A4	A4	A4	B
درجة الاستثمار المضاربة	الاستثمار	الاستثمار	الاستثمار	الاستثمار	الاستثمار	الاستثمار	الاستثمار	المضاربة

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على:

http://www.coface.fr/Etudes-economiques-et-risque-pays/Algerie

حسب الجدول أعلاه نلاحظ أن الجزائر صنفت وفق مؤشر الكوفاس ضمن درجة الاستثمار خلال 6 سنوات 2009-2015 نتيجة تحسن الوضعية المالية للجزائر الناتجة من توفرها على إحتياطي يفوق 100 دولار سنة 2007، [2] اما في سنة في 2016 تم تخفيض تصنيف الجزائر الى درجة مضاربة واعتبرته بلدا ذو مخاطر عالية نتيجة الطرفية المالية الصعبة للغاية التي يمر بها الاقتصاد الجزائري إثر إنهيار أسعار النفط وتوسع عجز الموازنة وميزان المدفوعات مند بداية سنة 2016.

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، "**مناخ الاستثمار في الدول العربية 2009**، الكويت، 2009، ص167.

[2] أسماء بن طراد، شريط عابد، **مرجع سبق ذكره**، ص208.

ثانيا: مؤشر بيئة أداء الاعمال

يعتبر هذا المؤشر من بين أهم المؤشرات المتخصصة في قياس عوائق الاستثمار في الدول وقد استحدثت مؤشر بيئة (سهولة) أداء الاعمال في قاعدة بيانات تقرير بيئة أداء الاعمال، الذي يصدر سنويا من البنك الدولي **world Bank** ومؤسسة التمويل الدولية **international financiers** منذ عام 2004، ويتكون المؤشر من متوسط 10 مؤشرات فرعية تكون بمجملها قاعدة بيانات أداء الاعمال وتشمل تلك المؤشرات: بدأ المشروع، التعامل مع التراخيص، تسجيل الملكية والحصول على القروض، حماية المستثمرين، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، تنفيد العقود واغلاق المشروع. [1]

ويتم ترتيب الدول على أساس متوسط النسب المئوية التي تسجلها الدول في 10 مؤشرات بحيث كلما إنخفضت القيمة المستخلصة دل ذلك على سهولة أداء الاعمال في القطر والعكس صحيح أي عند ارتفاع المؤشر فهذا يعبر عن صعوبة أداء الاعمال مما يعني أن المستثمر يواجه العديد من المعوقات والقيود المفروضة مثل تكلفة والتأخير وتعقيدات الإجرائية بالتالي أن عددا قليلا من المستثمرين سوف يتمكن من تنفيذ هذه الإجراءات والمتطلبات وتحمل تلك التكاليف.[2]

والجدول التالي يوضح وضع الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الاعمال للفترة (2009-2016)

جدول رقم(3-07): وضع الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الاعمال للفترة (2009-2016).

مكونات المؤشر/السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الترتيب في مؤشر سهولة أداء الاعمال	132	136	143	150	152	147	154	163
بدء النشاط التجاري	141	148	150	155	156	139	141	145
استخراج تراخيص البناء	112	110	117	137	138	122	127	122
توصيل الكهرباء	131	135	138	161	165	150	147	130

[1] منصوري الزين، **مرجع سبق ذكره**، ص146.

[2] المؤسسة العربية لضمان وائتمان الصادرات، **بيئة أداء الاعمال في الدول العربية لعام 2015**، المؤشر العام لبيئة الاعمال نشرة فصلية، الكويت، العدد 04، 2014، ص3.

تسجيل الملكية	162	160	165	172	172	156	157	163
الحصول على الائتمان	131	135	139	129	152	169	171	174
حماية المستثمر	70	73	74	82	79	123	132	174
دفع الضرائب	166	168	162	170	165	174	176	169
التجارة عبر الحدود	118	122	123	129	128	131	131	106
انفاذ العقود التجارية	126	123	123	126	125	120	120	176
تسوية حالات الاعصار	49	52	52	62	60	94	97	73

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- المؤسسة العربية لضمان وائتمان الصادرات، **بيئة أداء الاعمال في الدول العربية لعام 2015**، المؤشر العام لبيئة الاعمال نشرة فصلية، الكويت، العدد 04، 2014، ص13.

- المؤسسة العربية لضمان وائتمان الصادرات، **بيئة أداء الاعمال في الدول العربية لعام 2013**، المؤشر العام لبيئة الاعمال نشرة فصلية، الكويت، العدد04، 2012، ص10.

-World bank ,doing business , 2009, 2010, 2011,2016 http://arabic.doingbusiness.org/data exploreeconomies/Algeria.

من خلال تفحص البيانات الجدول أعلاه يتبين الوضعية السيئة والسلبية التي يتوفر عليها المناخ الاستثماري في الجزائر من مناخ الاعمال والظروف المحيطة به، ما أدى إلى عزوف المستثمرين المحليين والأجانب عن الاستثمار في الجزائر.

إن تقرير البنك الدولي عن مناخ الاعمال في الجزائر وصفه بالوجهة الصعبة للمستثمرين، بالنظر إلى الإجراءات المعقدة والطابع المركزي والبيروقراطي للإدارة، فضلا عن عدم فعالية بعض المؤسسات التي تساهم في كثرة وتعدد الإجراءات والتدابير والمطالبة بالعديد من الوثائق للقيام بأي مشروع وتقل إتخاذ القرارات وارتفاع تكلفتها، حيث تحصلت الجزائر خلال سنة 2015 على المرتبة 154 عالميا من بين اقتصاديات 189 دولة في حين تراجعت إلى المركز 163 من بين 189 دولة شملها الترتيب سنة 2016.

و هي بالتالي من البلدان التي لم تحقق تغيرا كبيرا في مؤشرات توفر مناخا جذابا للاستثمار بالنظر إلى عوامل عديدة، حيث جاءت الجزائر في المرتبة 145 فيما يخص بدء النشاط، حيث يتطلب المرحلة 12 إجراءا

إلزاميا و12 وثيقة بمعدل 20 يوما لكل مرحلة، أما في ما يخص الحصول على رخص البناء فإن الأمر يتطلب 17 وثيقة وإجراءا لذلك صنفت الجزائر في المرتبة 122، من جانب أخر صنف التقرير الجزائر في المرتبة 163 في تسوية الملكية، كما جاءت الجزائر في الرتبة 174 في مؤشر الاستفادة من القروض البنكية، مع الإشارة الى عدم ليونة القوانين في هذا المجال، وهو ما جعل البنك يضع الجزائر ضمن أسوء البلدان في هذا المؤشر، ويلاحظ عدم تمتع المستثمر بحماية أفضل حيث يواجه المستثمرون مشاكل عديدة في مجال تسوية الضرائب والرسوم، رغم إقدام الجزائر على خفض الضغط الجبائي، ولاحظ التقرير تحسنا في عمليات الجمركية، مع ذلك ظل ترتيب الجزائري متواضعا، فقد حلت الجزائر في المرتبة 169 في المجال الضرائب والرسوم والمرتبة 73 فيما يخص مرحلة التصفية.

و يتأكد لنا بعد تحليل المكونات الأساسية والمؤسساتية، سلبية في أغلب المؤشرات الخاصة بمناخ الاستثمار وبالنظر لهذه المعطيات نرى ضرورة القيام بتشخيص دقيق لعناصر البيئة الاستثمارية في الجزائر للوقوف على الأسباب الفعلية المعيقة لأنشطة المستثمرين الوطنيين والأجانب فقد أشارت الدراسات النظرية والشواهد العلمية أنه كلما تعقدت إجراءات تأسيس الاعمال في القطر وطالب المدة وغياب المعلومات وضعف كل تنفيذ العقود وسلطة المحكمة وقوانين العمل كلما إرتفعت كلفة أداء الاعمال وأدى ذلك إلى تردي بيئة الاعمال وظهور ظواهر سلبية كمعيق بيروقراطية والرشوة وتفشي أنشطة السوق الغير الرسمي، وهذا يعني إضعاف الاستثمار المحلي وتراجعا في جاذبية البلد في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الثالث: مؤشر التنافسية العالمي:

يعتبر تقرير التنافسي العالمي الذي يصدره المنتدى الاقتصادي مؤشرا فعالا لتفحص نقاط القوة والضعف في بيئة الاعمال، كما أنه يعتبر أداة للتوجيه السياسات الاقتصادية لبلدانهم على مستويي الكلي والجزئي بغية النهوض بتنافسية إقتصادياتها، خاصة في ظل التحديات والازمات التي تعصف بالاقتصاد العالمي، حيث يعتمد تصنيف التنافسية العالمية على دارسة كل دولة وفقا ل 12 معيار من المقاييس التنافسية العالمية والتي تشمل أساسا جودة المؤسسات، البنية التحتية، استقرار الاقتصاد إلى جانب مدى استفادة أكبر عدد من المواطنين من التعليم الأساسي والرعاية الصحية والقاعدية، والتعليم العالي والتكوين المهني، فضلا عن جودة سوق البضائع

والخدمات وسوق المالية ومستوى التقدم التكنولوجي، وحجم السوق ومدى قوة الابداع في النشاطات الاقتصادية[1]، و التي يمكن عرضها في الجدول رقم (3-08)كما يلي:

جدول رقم (3-8): ترتيب الجزائر في تقرير التنافسية العالمي للفترة (2015-2016) (2016-2017.)

المحاور الرئيسية	مرتبة الجزائر حسب تقرير 2015-2016		مرتبة الجزائر حسب 2016-2017		فرق الأداء
	المرتبة(1-140)	المرتبة (1-7)	المرتبة (1-138)	النقاط (1-7)	
تصنيف التنافسية الإجمالي	87	4.0	87	4.0	0
المتطلبات الأساسية	82	4.4	88	4.3	-6
1- مؤشر المؤسسات	99	3.5	99	3.5	0
2- مؤشر البنية التحتية	100	3.1	105	3.3	-5
3- مؤشر الاقتصاد الكلي	38	5.3	63	4.8	-25
4- مؤشر الصحة والتعليم الأساسي	81	5.6	73	5.7	+8
معززات الكفاءة	110	3.4	117	3.6	-7
5-مؤشر التعليم العالي والتدريب	96	3.7	99	3.9	-3
6-مؤشر كفاءة السلع	133	3.5	134	3.5	-1
7-مؤشر كفاءة سوق العمل	132	3.2	135	3.2	-3
8-مؤشرتطور الأسواق المالية	135	2.8	132	2.9	+3
9-مؤشر الجاهزية التكنولوجية	108	3.1	126	2.6	-18
10-مؤشر حجم السوق	37	4.7	36	4.7	+1
عوامل تطور الابداع والابتكار	124	3.0	119	3.1	+5
11-مؤشر تطور بيئة الاعمال	128	3.3	121	3.3	+7
12-مؤشر الابتكار	119	2.8	112	2.9	+7

SOURCE:world Economic Forum the clobal competitivenees reports 2015-2016 and 2016-2017p96.

[1] حكيمة حليمي، نبيلة ساسان، الاستثمار في الجزائر-تقييم مناخه وقراءة في ملامحه-، الملتقى الوطني حول التنمية الصناعية وترقية الاستثمار في الجزائر، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 9-10 جانفي 2014، ص ص، 55-56.

وبحسب المعطيات الجدول أعلاه فان النتائج تشير الى[1]:

أ- **ترتيب الجزائر حسب مجموعة المتطلبات الأساسية:** ونلاحظ من الجدول أن الجزائر سجلت تراجعا قدر**ب**06 مراتب عن سنة 2015-2016، والسبب في ذلك يعود إلى التراجع المحقق في أغلب المحاور المكونة لهذه المجموعة سنة 2016-2017، والتي نبرزها فيما يلي:

- **مؤشر المؤسسات:** أحتلت الجزائر المركز 99 من أصل 138 دولة حسب هذا المؤشر وهو نفس المركز الذي أحتلته في تقرير 2015-2016، ويعزى هذا ضعف بشكل رئيسي إلى تراجع المسجل في المؤشرات المكونة له، ومن أبرزها مؤشر شفافية مؤسسات السياسات الحكومية التي احتلت المركز 127 حسب تقرير2016-2017.
- **مؤشر البنية التحتية:** احتلت الجزائر المرتبة 105 حسب هذا المؤشر مسجلة بذلك تراجعا طفيفا مقارنة بالمرتبة التي احتلتها في تقرير 2015-2016 حيث تراجعت**ب**05 مراكز، ويعزى هذا التراجع بشكل رئيسي إلى تراجع مسجل في مؤشر جودة البنية التحتية للموانئ والتي أحتلت فيه الجزائر المرتبة 111 في حين كانت 105 سنة 2015-2016 وكذلك تراجع طفيف في مرتبة الجزائر حسب المؤشر الفرعي لجودة البنية التحتية للنقل الجوي والذي قدر**ب**06 مراتب ليحقق المرتبة 123 سنة 2016-2017.
- **مؤشر الاقتصاد الكلي:** من الملاحظ أن هناك تراجع كبيرا في مؤشر الاقتصاد الكلي من المرتبة 38 خلال 2015-2016 إلى المرتبة 63 سنة 2016-2017 ويسجل تراجع قدر **ب**25 مرتبة والسبب يعود إلى تراجع في بقية المؤشرات الفرعية لهذا المؤشر.
- **مؤشر الصحة والتعليم الأساسي:** فيما يخص مؤشر الصحة والتعليم الأساسي ضمن مجموعة المتطلبات الأساسية، فقد أحتلت الجزائر المركز 73 حسب هذا المؤشر مسجلة بذلك تحسن طفيفا مقارنة بالمركز81 التي احتلته في تقرير2015-2016، حيث تقدمت **ب**8 مراتب وهذا يعود إلى التحسن المسجل في المؤشرات الفرعية كمؤشر الوقاية من الامراض الفاتكة.

ب- **ترتيب الجزائر حسب مجموعة معززات الكفاءة:** لقد تراجعت الجزائر حسب هذه المجموعة **ب**07 مراكز حيث كانت ضمن المرتبة 110 خلال العام 2015-2016 لتتراجع لرتبة 117 خلال 2016-2017،

[1] -World economic forum the Global competitivenees reports 2015-2016 and 2016 2017, p.96.

ذلك لأن تنافسية الاقتصاد الجزائري أصبحت تعتمد كليا على الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد وليس فقط على مدى توافر الموارد الطبيعية والبنية التحية الجيدة حيث سجلت جل مؤشرات هذه المجموعة تراجعا كما يلي:

- **مؤشر التعليم العالي والتدريب:** سجلت الجزائر في هذا المؤشر المرتبة 99 مقارنة بالمرتبة 96 في عام 2016-2017 متراجعة **بـ**03 مراتب حيث يعزى ذلك الى التراجع الطفيف في بعض المؤشرات الفرعية كمؤشر جودة التعليم والذي تراجعت الجزائر فيه **بـ**20 مركزا لتحتل المرتبة 105، وكذلك تراجع المسجل في مؤشر جودة إدارة المدارس حيث تراجع بمقدار 10 مراتب لتسجل المرتبة 117 ضمن الدول المشاركة في التقرير.
- **مؤشر كفاء سوق السلع:** في هذا المؤشر تراجعت الجزائر بمرتبة واحدة أي المرتبة 134 من بين 138 دولة مشاركة في التقرير وهي مرتبة متدنية ولا تلقى الى المستوى المطلوب وهي تعطي لنا صورة عن عدم كفاءة الأسواق السلعية في الجزائر، فقد تراجعت الجزائر في معظم المؤشرات الفرعية كمؤشر عدد الإجراءات اللازمة لبدء المشروع والذي تراجعت فيه **بـ**05 مراتب لتحل في المرتبة 126.
- **مؤشر كفاءة سوق العمل:** هناك تراجع للجزائر حسب هذا المؤشر مسجلة بذلك تراجعا قدر **بـ**03 مراتب عن السنة 2015-2016 وحلت بذلك في المرتبة 135، والسبب في ذلك يعود الى تراجع المحقق في المؤشرات الفرعية المكونة لهذا المؤشر ولعل من أبرزها مؤشر الاعتماد على الإدارة المهنية حيث تراجع ترتيب الجزائر بمرتبة واحدة لتحتل المرتبة 135 وكذلك تراجعها في مؤشر الأجور والإنتاجية لتحتل المرتبة 122.
- **مؤشر تطور الأسواق المالية:** احتلت الجزائر المرتبة 132من بين 138 دولة مشاركة التقرير متقدمة بذلك **بـ**03 مراتب عن ترتيب عام 2015-2016، وذلك بعد التقدم في بعض المؤشرات الفرعية، كمؤشر التمويل في سوق الأسهم 124 متقدمة **بـ**03 مراكز وسهولة الحصول على القروض بمركز واحد ليحل في المركز 122. وبالتالي فهي تعتبر في ذيل الترتيب بالنسبة لهذا المؤشر وعلى هذا الأساس يمكن القول ان الجزائر مازالت تعاني التخلف في مجال الأسواق المالية.
- **مؤشر الجاهزية التكنولوجية:** حقق ترتيب الجزائر في مؤشر الجاهزية التكنولوجية تراجعا **بـ**18 مرتبة عن سنة 2015-2016 لتحتل المرتبة 126، حيث يرجع ذلك الى تراجع في بعض المؤشرات الفرعية ضمن هذا المحور كمؤشر توافر أحدث التقنيات التكنولوجية والذي تراجعت فيه **بـ**04 مرتبة لتحتل المرتبة 129، ومؤشر القدرة على نقل التكنولوجيا أين تراجعت **بـ**16مرتبة لتحتل المركز 121 مقارنة بترتيب سنة 2015-2016

- **مؤشر حجم السوق:** تحتل الجزائر المركز الـ 36 من بين 138 دولة في تقرير عام 2016-2017، وعليه يمكن القول ان حجم السوق الجزائري يعتبر من بين المحفزات على الاستثمار، لذا يجب التوجه إلى الأسواق الخارجية لتوسيع السوق أمام المنتجات والخدمات الجزائرية وذلك لمحدودية السوق المحلية.

-ج-ترتيب الجزائر حسب مجموعة عوامل تطور والابداع والابتكار: لقد سجلت الجزائر تحسنا طفيفا في هذه المجموعة **بـ**05 مراتب مقارنة بترتيب العام 2015-2016 لتحتل المرتبة 124 من بين 138 مشاركة في تقرير، والسبب ذلك يعود إلى التغيرات التي تطرأ على المؤشرات الفرعية.

- **مؤشر مدى تطور بيئة الأعمال:** كانت نتائج الجزائر متواضعة جدا في جميع مؤشرات هذا المؤشر رغم التقدم **بـ**05 مراتب لتصل إلى المرتبة 121 من أصل 138 دولة في الترتيب العام لهذا المؤشر.
- **مؤشر الابتكار:** سجل مؤشر الابتكار تقدما **بـ**07مراتب ليسجل المرتبة 112من بين 138 خلال عام 2016-2017 مقارنة بترتيب عام 2015-2016 والذي كان 119من بين 140 دولة، حيث سجلت مؤشراته الفرعية لعام 2016-2017 كمؤشر التعاون بين الجامعات والمؤسسات الصناعية في البحث والتطوير لتحل المركز 123 وكذلك مؤشر الابتكار 120وتعتبر هذه نتائج متواضعة جدا.

كما أوضح تقرير التنافسية العالمي أن الجزائر تعاني العديد من الصعوبات والعراقيل فيما يتعلق بالإجراءات لإطلاق المشاريع اقتصادية بالجزائر وكذلك رداءة نوعية الطرقات.

المبحث الثالث: متطلبات تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

إن سبل تطوير وتفعيل تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، تتركز على استراتيجية مقترحة كإطار عام لأهم الاتجاهات المرغوبة لتفادي المعوقات التي تقف أمام إنسياب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الجزائر هذه الاستراتيجية تتمثل في مجموعة من المتطلبات والتي تساعد على تقليل قدر من المعوقات سالفة الذكر وسيتم التطرق إلى مختلف الاستراتيجيات المقترحة التي تساعد في تقليل من هذه المعوقات.

المطلب الأول: المتطلبات الإدارية والقانونية.

إن الإدارة الجزائرية إذا ما أرادت أن تكون في مستوى تطلعات المستثمر الأجنبي يجب العمل عليها:[1]

- ضرورة الإصلاح الإداري والقضاء على مظاهر الفساد، والذي يغلب عليه مشكلتين أساسيتين هما: البيروقراطية والرشوة ومحاربة كل الاشكال المقاومة للإصلاحات
- ضرورة مواصلة اصلاح نظام العدالة وعصرنته، والتعجيل بوضع الأليات التطبيقية للقوانين المتعلقة بمكافحة الرشوة والفساد ومحاربة تبيض الأموال، وكذلك تحسين التكوين وجعل العدالة أكثر تخصصا في القضايا المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية، وبعث تقافة حقيقية للتحكيم والإسراع في إصدار الأحكام وتنفيذها لاسيما ما يتعلق بالاستثمارات.

كما ان الإدارة الجزائرية هي في حاجة ماسة إلى:[2]

- نموذج يعزز دورها كأداة قادرة على تجنيد الكفاءات وتحفيزها في أداء عملها.
- قانون يحدد مهامها الدائمة بوضوح.
- الإقرار بمبدأ التسيير الاقتصادي للوظائف الإدارية، والذي يتطلب بدوره دعامات قوية مثل:
- وجود إدارة قوية قادرة على العمل قائمة على الاحترافية، تحركها دوافع المصلحة الاجتماعية والاقتصادية، تتصف بالاستقرار والرزانة والحياد.
- وجود إدارة تساهم في إعداد التشريع الملائم وفي تطبيق الإصلاحات المحددة بصفة فعلية.

---

[1] منصوري الزين، "**تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية**"، مرجع سبق ذكره، ص215.

[2] عمار عماري، سعيدة بوسعدة، "**معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر وسبل تفعيله في الجزائر**"، الملتقى العلمي الدولي الثاني حول: إشكالية النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، يومي14و15 نوفمبر2005، ص 237.

- وجود إدارة تقوم بتعيين موظفين أكفاء وعلى دراية عالية بشؤون الاستثمار، وإعتماد على معايير الكفاءة عند التعيين والترقية.

وفي نفس هذا الإطار فانه من أجل التغلب على مختلف العقبات أمام جذب وتحريك الاستثمار الأجنبي المباشر فانه يتوجب:[1]

- تفعيل القوانين والأنظمة المشجعة للاستثمارات الأجنبية المباشرة والعمل على تحديثها بما يتناسب مع تطور متطلبات المناخ الاستثماري لتساعد على الاستقرار وتوليد الثقة والاطمئنان من قبل المستثمرين الأجانب.
- المصداقية في التعامل مع المستثمرين الأجانب من حيث الالتزام بالقوانين والتشريعات المنظمة للاستثمار الأجنبي في الجزائر، والتعهد بعدم الحياد عن هذه القوانين أو تعريض استثماراتهم للمصادرة أو التعدي عليها، وذلك عن طريق برم المزيد من الاتفاقيات الثنائية المتعلقة بحماية الاستثمارات والازدواج الضريبي بين الجزائر والمؤسسات الأجنبية والمستثمرين الأجانب العاملين في الجزائر لتحسين صورة الجزائر وجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- تفعيل وتدعيم التشريعات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية بهدف تشجيع عملية نقل التكنولوجيا عن طريق الشركات المتعددة الجنسية لصلاح المؤسسات المحلية.
- إجراء مراجعة دائمة وبصفة دورية لقانون الاستثمار لإزالة أي غموض لتسهيل الإجراءات الاستثمار الأجنبي المباشر.

وبالرغم من الإصلاحات الاقتصادية وكذا الإدارية والقانونية التي تحتوي على عناصر محفزة للاستثمار الأجنبي المباشر إلا أن هذه الأخيرة قد لا تستجيب لهذه الإصلاحات.

إذا ما لم يصاحبها إستقرار سياسي وأمني في البلاد وبالرغم من تخفيف الأحداث الأمنية وتحسن الصورة المشوهة للجزائر أمام المجتمع الدولي، إلا أن أوجه القصور ما تزال تشكل الصورة اللاأمنية في الجزائر، والمؤسف فعلا من أصحاب القرار لا يعطون أية أهمية لمثل هذه الوضعية التي من شأنها طرد الاستثمار ليس الأجنبي فقط بل حتى الوطني، ان مثل هذه السلوكيات القاصرة تفقد الدولة أهم أسلحتها لتكوين واقع ومجال صحي للاستثمار وفي هذا الإطار يتوجب العمل على:[2]

[1] سعيدي يحي، " **الاستثمار الأجنبي المباشر**"، اثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص-ص 299-300.

[2] عمار عماري، سعيدة بوسعدة، **مرجع سبق ذكره**، ص238.

– رفع درجة الاستقرار السياسي بالجزائر، بانتهاج المزيد من الإجراءات لتثبيت النظام الديمقراطي وتنمية المجتمع المدني وتعزيز واقع حقوق الانسان.

–رفع درجة الامن والاستقرار في مدننا الكئيبة والتي أصبحت مرتعا لكل مساوئ الاخلاق ومعالجة الأحداث الأمنية كالسرقة والتعدي على الأشخاص والممتلكات الطاردة للاستثمار.

–تهيئة الراي العام الرسمي والشعبي للتعامل مع المستثمر الأجنبي.

المطلب الثاني: المتطلبات المالية والبنيوية.

أولا: المتطلبات المالية والاقتصادية

ان أهم متطلبات التوسع في الاستثمار محلي كان أو أجنبي هو وجود قطاع مالي يتميز بالمرونة والقدرة على تجديد والمنافسة مع المؤسسات المالية الإقليمية والخارجية في تجميع الأموال المتاحة ثم توجيهها الى الاستثمار داخل الدولة، حيث إن أهم المشاكل التي تواجه المستثمر الأجنبي في الجزائر تتمثل في غياب أو ضعف الأسواق المالية التي تعتبر ذات أهمية بالغة كونها تؤدي وظيفة الوسيط المالي في الآجلين المتوسط والطويل، لذلك يجب العمل على توفير السيولة النقدية والاتجاهات التمويلية اللازمة للمشروعات الاستثمارية، إذ لابد من إصلاح النظام المالي باعتباره العصب المحرك والفعال للاستثمار، حيث ينعكس تخلفه وضعفه على أوجه الاستثمار، وفي هذا الاطار يتوجب العمل على:

- الإسراع في القيام بإصلاح الكلي للنظام البنكي أو تغيير طريقة التمويل في الجزائر وإنعاش السوق المالية من خلال بث ثقافة الادخار في المجتمع وتأسيس نظام التمويل يعتمد على الأسواق المالية ولا يعتمد على نظام الاستدانة، وهذا من أجل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في أقرب الآجال.
- تشجيع الحكومة للبنوك والمؤسسات المصرفية، على منح الائتمان للمستثمرين الوطنيين والأجانب في مقابل تقديم ضمانات مقابل تلك القروض بما يساعد المستثمرين في الحصول على مصادر تمويلية في مختلف الأقطار.[1]
- إنتهاج سياسة مالية ونقدية ومرنة واستمرار تحرير سعر الصرف والحفاظ على معدل مقبول للتضخم ووضح سعر فائدة محفز للاستثمار.
- مواصلة الجهود الرامية إلى تقوية الوضع المالي للبنوك الخالية ونشر ثقافة المنافسة بينهما.

[1] محمد خليل بوحلايس، **مرجع سبق ذكره**، ص181.

- تنمية سوق المال في الجزائر والقضاء على مسببات جمود بورصة الجزائر.
- إصلاح القطاع العام وتسريع عملية الخصخصة ومواصلة تأهيل المؤسسات الاقتصادية.
- محاولة تحقيق ترابط بين المؤسسات قطاع الإنتاج المحلية والاستثمار الأجنبي الوارد وذلك من خلال تقديم التسهيلات والإعفاءات الضريبية أو المستثمر التي تقوم بتعزيز تعاونها مع الشركات المحلية من خلال تحقيق الترابط بين فروع الشركات الأجنبية من أجل تعزيز الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات المحلية ويزيد كفاءة العوامل الإنتاجية.
- ترشيد الحوافز الضريبية من خلال التمييز بين الأنشطة والقطاعات الاقتصادية ذات الأولوية من حيث أهداف المجتمع الاقتصادية.[1]

ثانيا: المتطلبات البنيوية.

تتمثل المتطلبات البنيوية في مجموعة من المتطلبات اللازمة لنجاح تلك المشروعات، وتتثمل أهم تلك العوامل فيما يلي:

- ضرورة توفر الهياكل والبنى الأساسية كالطرق والمواصلات والنقل والمطارات والموانئ وغيرها من المتطلبات الأساسية التي تلبي المتطلبات المستثمرين الأجانب أو المحليين، حيث أن عدم توفر أو قصور تلك الخدمات الأساسية له أثره الواضح في إحجام المستثمرين عن إقامة مشروعاتهم الاستثمارية او إعاقة تنفيذ الاستثمار في المواعيد المبرمجة، بالإضافة إلى ضرورة توفير مناطق صناعية وتهيئتها بالمرافق الأساسية لتسهيل توطن المشروعات الصناعية.
- ضرورة توفير الحكومة المناطق الحرة من خلال وضع إستراتيجية واضحة لإقامة تلك المناطق كتحديد الأهداف المرجوة ومجالات الأنشطة التي ترغب في تشجيع الاستثمار فيها، وكذا عقد الاتفاقيات لإقامتها مع دول عربية وأجنبية[2].
- ملائمة أسعار الأراضي اللازمة لإقامه المشاريع الاستثمارية، حيث إن ارتفاع أسعار تلك الأراضي قد يجعل الكثير من المشاريع الاستثمارية المزعم إنشاؤها لا جدوى لها، وبالتالي يتطلب الأمر ضرورة تدخل الحكومة لتقديم ما يكفل شراء الأراضي اللزمة لإقامه تلك المشاريع وبما يتلاءم مع العوائد من تلك المشاريع.

[1] منصوري الزين، "**تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية**"، مرجع سبق ذكره، ص215.

[2] أسماء بن طراد، شريط عابد، **مرجع سبق ذكره**، ص 213.

المطلب الثالث: المتطلبات الفنية والتقنية.

وتتمثل في مجموعة من العوامل الفنية والتقنية اللازم توفرها لنجاح الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتتمثل هذه العوامل في الأتي:

- تحديث قواعد البيانات في الجزائر وتسيير حصول المستثمر الأجنبي على المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار الاستثمار الأنسب من خلال إصدار النشرات الدورية المتخصصة ونشرها على شبكة الانترنيت، وربط الدوائر والمؤسسات المعنية بالاستثمار ومراكز المعلومات بشبكة إلكترونية واحدة يسهل الاتصال فيما بينهما[1].
- إعداد بنك معلومات حول تدفق واتجاه الاستثمارات الأجنبية حسب القطاعات وحسب بلد المصدر للاستثمار، وضع الية تقنية لمتابعة الاستثمارات.
- العمل على توفير برامج استثمارية واستراتيجية واضحة من قبل الحكومة تجاه النشاط الاستثماري.
- **العمل على تدعيم جميع صور التعاون الثنائي مع الدول المجاورة:** ويكون ذلك من خلال:

– تشجيع إقامة المشاريع المشتركة في المناطق الحدودية المجاورة التي تعود بالنفع على الجزائر بالدرجة الأولى.

– العمل على زيادة نصيب الجزائر من الاستثمارات العربية البينية وذلك بتدعيم الاتصالات وتبادل الأفكار مع متعاملين العرب لرفع حواجز والعراقيل التي تحول دون استقطاب الراس المالي العربي، خصوصا بعد التضييق على العرب في الغرب.

–تشجيع الزيارات المتبادلة بين رجال الاعمال للبحث عن مجالات وفرص للاستثمار بينهم [2]

- **تطوير المؤسسات المناط بها التشجيع الاستثمار:** بالرغم من التطور المستثمر الذي حدث لهذه المؤسسات من الناحية التشريعية والمؤسساتية إلا أننا نود التأكيد على بعض المهام التي نراها ضرورية لمثل هذه المؤسسات التي تتمثل فيما يلي:[3]

– وضع إستراتيجية تطوير الاستثمار عن طريق وكالة **ANDI**، بحيث يجب أن تكون هذه الأخيرة قادرة على الاستجابة للمعايير الدولية فيما يتعلق بتطوير الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبالتالي يمكن لوكالة **ANDI** القيام بحملات تسويق دولية للتعريف بفرص الاستثمار المتاحة وذلك عن طريق الهيئات الديبلوماسية الموجودة بالخارج.

---

[1] منصوري الزين، **"تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية"**، مرجع سبق ذكره، ص215.

[2] محمد خليل بوحلايس، **مرجع سبق ذكره**، ص183.

[3] سعيدي يحيي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص301-302.

– وضع استراتيجية تطوير وإتصال خاصة بأهم الإصلاحات المحققة من طرف الجزائر مع مجموعة الأعمال الدولية، وذلك عن طريق التقديم عبر الانترنيت لكل النصوص التشريعية وبعدة لغات، وتوفير هذه النصوص عبر كل السفرات الجزائرية الموجودة بالخارج، هذه السياسية تتطلب التحديث المستمر للمواقع الإلكترونية خاصة تلك المتعلقة بالوكالة **ANDI**.

– دعم التنسيق بين الوزارة المنتدبة للمساهمات وتطوير الاستثمار**MDPPI**، والمجلس الوطني للاستثمار**CNI** **و**الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار **ANDI**، وبالتالي يجب أن تتم عملية التحديث بصورة مستمرة بالنسبة للتشريعات الاستثمار من أجل تفادي التداخل في الصلاحيات بين إدارات الثلاثة.

– تركيز مجهودات وكالة **ANDI** على أنشطة تطوير الاستثمار، تقديم النصائح ومتابعة المستثمر الأجنبي طوال مدة حياة مشروعه، حيث يجب إنشاء مديرية خاصة بمساعدة ومتابعة المؤسسات الأجنبية ضمن الوكالة **ANDI**.

– دعم دور شباك الوحيد فيما يتعلق بأنشطة ترقية الاستثمار واتفاقيات الشراكة بين القطاع العام المحلي والمستثمرين الأجانب.

– دعم التنسيق بين الوكالة **ANDI**وسفارات الجزائر بالخارج، والتي يمكن أن تقوم بدور فعال في تقديم فرص الاستثمار المتاحة في الجزائر

–دعم وكالة **ANDI** عن طريق إنشاء خلية متخصصة في تطوير الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتمتع بالاستقلالية في التسيير وحرية في توظيف عمال المتخصصين في الاستثمار.

- **تطوير وتنمية الموارد البشرية:** يعتبر مستوى رأس المال البشري من بين المحددات لاختيارات توطين الاستثمارات، وبالتالي يجب:[1]

–زيادة حجم التمويل الموجه للجامعة والبحث (البحث والتطوير **RD**).

–تشجيع البحث العلمي من طرف القطاع الخاص عن طريق الحوافز الجبائية.

–ترقية وتطوير العلاقات بين الجامعات، ومراكز التكوين المهني، ومراكز البحث والقطاع الخاص هذه السياسة ستسمح للمتعاملين الخواص المحليين والأجانب بالمشاركة في اعداد برامج للدراسات من أجل تلبية متطلبات سوق العمل والمساهمة في تمويل المعاهد التقنية والجامعات.

[1] سعيدي يحيي، **مرجع سبق ذكره،** ص304.

– تشجيع إنفتاح النظام الجامعي الوطني على قنوات الدولية عن طريق إبرام اتفاقيات التعاون بين الجامعات الجزائرية والمدارس العليا للتجارة الأجنبية (تحضير شهادات **NBA** المشتركة وبرامج التبادل بين الطلبة والباحثين والأساتذة).

– تشجيع حماية وتسويق نتائج البحث العلمي عن طريق نشر ثقافة الملكية الفكرية لدى المتعاملين الخواص الوطنيين.

خلاصة:

يؤكد ترتيب الجزائر المتأخر في المؤشرات السابقة حجم العوائق الكبيرة التي يواجهها المستثمر الأجنبي في الجزائر من عراقيل اقتصادية، اجتماعية، سياسية وكذا مشاكل إدارية المتمثلة في الفساد والبيروقراطية والضعف في التسيير، وهذا ما يفسر المستوى الضعيف من حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الجزائر طوال السنوات الأخيرة ورغم التزايد النسبي الملحوظ إلا أنه يبقى ضعيف بالمقارنة مع تدفقات الاستثمار في البلدان التي تقل فيها العوائق والحواجز التي تحول دون ذلك.

إن ما يتضح من خلال تناول مختلف العراقيل القائمة أمام الاستثمار الأجنبي المباشر هو غياب إستراتيجية واضحة قادرة على تحديد الأهداف المقصودة والوسائل اللازم لتجنيدها من أجل بناء الأسس السليمة للاقتصاد الوطني، لذلك بذل المزيد من الجهود كتغيير السلوكات ومواقف الفاعلين على مستوى إتخاد القرار ومواقع التنفيذ وإزالة العبء الإداري والبيروقراطي الذي كثير ما أعاق أداء المتعاملين الاقتصادين وتقديم المساعدات في مجال الدراسات للمستثمرين الأجانب والعمل على الحد من السلبيات والنقائص التي تحول دون استغلال كل إمكانيات البلاد، من أجل النهوض وترقية وتدعيم هذه الاستثمارات وجعلها في المستوى اللائق بها.

الخاتمة العامة

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية ظهرت في العديد من الدول كما أنه حظي باهتمام كبير من طرف الاقتصاديين، كما تنوع أشكال الاستثمار يمثل ضرورة في جذب المزيد من المستثمرين الأجانب من ناحية زيادة العوائد الممكن تحقيقها من قبل الدول المضيفة من ناحية أخرى، إن دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية أصبح من الأمور المسلم بها كما أنه صار بمثابة الخطوة التي لا يمكن تجاهلها رغم استفادة بعض الدول منه دون الأخرى.

والجزائر كباقي الدول النامية الأخرى تسعى جاهدة الى تحقيق قفزة نوعية و الخروج من حالة الركود وذلك من خلال توفير عوامل داخلية و خارجية مشجعة ترمي كلها إلى دفع عجلة النمو و الإنعاش، ولحل هذه المعا دلة الصعبة و المتناقضة لجأت الجزائر الى الاستثمار الأجنبي المباشر الذي ساعد على إدخال إصلاحات، وكذلك بعد تناقص فرص الحصول على القروض و المصاريف التجارية و سعيا منها للتخفيف من عبئ المديونية الخارجية و دفع عجلة التنمية الاقتصادية و المواكبة للاقتصاد العالمي من جهة أخرى.

حيث قامت الجزائر بتكييف إقتصاديتها مع التحولات التي يشهدها النظام العالمي من خلال خوصصة المؤسسات العمومية وتحرير التجارة الخارجية، وإعطاء الأولوية للقطاع الخاص حيث قامت الجزائر من خلالها بإصلاحات اقتصادية بإبرامها الاتفاقيات المنعقدة مع الهيئة الدولية المالية وعلى رأسها FMI والمتضمنة ضرورة خوصصة المؤسسات العمومية واصلاح النظام الضريبي.

كان الغرض من هذه الدراسة هو البحث عن السبل و الطرق التي من شأنها ان تؤدي الى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر و تدعيمه في الجزائر وهذا لكونه الحل الأمثل لمعالجة المشاكل الاقتصادية الراهنة التي انهكت الاقتصاد الجزائري ، فكان لا بد على الجزائر البحث عن طريق ملائمة لاستقطابه ،فهناك العديد من العوامل تمثل نقاط إيجابية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر كالموقع الجيو إستراتيجي الذي تحتله وتوافرها على الموارد الطبيعية و حجم السوق المتجه نحو التطور و انضمامها المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة، لكن رغم هذا فإن أغلب المتعاملين الاقتصاديين الخواص ينتقدون مناخ الاستثمار في الجزائر لعدة أسباب منها ارتباط الدولة الدائم بقطاع المحروقات ومشكل العقار ،ضف الى ذلك تأخر النظام المصرفي و البيروقراطية وعدم صلاحية البنية التحتية و السبب الرئيسي هو إنتشار الفساد في الجزائر خصوصا في الفترة الأخيرة، هذا ما انعكس سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، الا ان النحية الحسنة لترقية مناخ الاستثمار في الجزائر لاستقطابه و الاستفادة من مزاياه يمثل جانب إيجابي على الاقتصاد الوطني.

ولقد استند البحث في مقدمته الى جملة من الفرضيات، التي حاولنا إختبارها ضمن محتوى الدراسة حيث تبين ما يلي:

-إن الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية معقدة من حيث الكثير من الجوانب التي تخصها، الأمر الذي دفع بالكثير من المدارس الاقتصادية والمفكرين والكتاب الاقتصاديين باختلاف عقائدهم وتوجهاتهم السياسية والاقتصادية إلى محاولة تفسيرها، لذلك فإن جذب الاستثمار الأجنبي المباشر اليوم، في ظل التحرير وثورة الاتصالات والمعلومات والتطورات التكنولوجية ،لا يمكن أن يتم وفقا للمزايا النسبية التقليدية وسياسات التحرير الموجهة للخارج فحسب ،فكلما تغير نمط الاستثمار الأجنبي المباشر ليشمل الخدمات والصناعات كثيفة التكنولوجيا ،كلما زادت المصاعب التي تواجه الدول في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية، هذا وقد ترتب على المتغيرات الاقتصادية العالمية الجديدة إعادة التوطن الأمثل للوظائف المختلفة التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات كالبحوث و التطوير و الإنتاج و البيع والتسويق ومن هنا اعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر الأداة الفعالة لتنمية اقتصاد الدول، لذلك فإن بيئة الاعمال الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر و تهيئتها، تشمل جميع العناصر المشكلة له ولا يتوقف على عنصر او عنصرين فقط ،بل قد يتجوز ذلك الى مدى التحفيزات و التنازلات المقدمة من قبل الدول الراغبة في إستقطابه، وهو ما يؤكد **صحة الفرضية الأولى**.

-لقد دلت البيانات ان سلسلة الإصلاحات التي سعت الجزائر لتطبيقها مند مطلع التسعينات، إضافة الى تعديل القوانين والأنظمة التحفيزية والتحسن التدريجي في الأوضاع السياسية والأمنية، قد ساهمت بشكل واضح في تطوير المناخ الاستثماري، وبالتالي تحفيز المستثمرين الأجانب على الاستثمار في الجزائر، وهو ما يؤكد **صحة الفرضية الثانية**.

-بالرغم من الإصلاحات الاقتصادية التي تم القيام بها والتي أدت الى تحقيق توازنات كلية للاقتصاد إلا أنه لم يسجل حضورا فعالا للجزائر كمقصد للاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك بالرغم من الإمكانيات والفرص الاستثمارية التي تتيحها البلاد، وذلك نتيجة عدم توفرها على مناخ استثماري تنافسي، حيث تشوب هذا الأخير عدة نقائص ومعوقات تحد من جاذبية الجزائر للاستثمار الأجنبي المباشر، ما دفع اغلب الاستثمارات الأجنبية إلى توجه قطاعات محدودة أهمها قطاع المحروقات، وهو ما يؤكد **صحة الفرضية الثالثة**.

-من خلال رصد نقاط الضعف في المناخ الاستثماري والمشار اليها في مختلف التقارير الدولية السابقة، تبين أن عدم كفاءة وفعالية النظام المصرفي والبيروقراطية التسيير وما نتج عنها من انتشار لظاهرة الفساد، تبين أن هذه العوامل تشكل أكبر العوائق أمام تجسيد المشاريع الاستثمارية في الجزائر، وهو ما يؤكد صحة فرضية الرابعة.

-نتائج البحث:

تتمثل أهم النتائج التي توصلنا اليها بعد اتمامنا لهذا البحث فيما يلي:

-الاستثمار الأجنبي المباشر هو وسيلة تمويل دولي، في شكل حركة رؤوس الأموال دولية طويلة الاجل، فهو بذلك يختلف عن الاستثمار المحفظي، خاصة في شكله المنتشر بكثرة وهو الشركات المتعددة الجنسيات، وتبرز أهميته في كونه وسيلة تمويل بذيلة عن القروض الخارجية وما يترتب عنها من تكاليف.

-لايمكن الجزم بانطواء الاستثمار الأجنبي المباشر على اثار إيجابية أو سلبية بحتة مطلقة عبر الزمان والمكان، بل هناك ظروف وأوضاع وسياسات، ترسم الطريق لهذا الاستثمار وتحدد مجالات النشاط التي يمكن إقتحامها والطريقة التي يقام بها والظروف المحيطة به، والاهداف التي يصبو إلى تحقيق ها، ومن ثم يمكن التصور الآثار الإيجابية والسلبية التي من المتوقع ان يحدثها هذا الاستثمار، في إقتصاد بلد مضيف له.

-تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات المحرك الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي ،وذلك من خلال الاندماج مع الشركات والمؤسسات الإنتاجية في الدول الأخرى او تملكها.

-يميل رأس المال الى النزوح، حيث يوجد مناخ اقتصادي وسياسي وقانون ملائم لاستثماراه، ويمثل الاستقرار السياسي أهم العوامل التي تبث الثقة والأمان في العلاقات الاستثمارية، فاتباع البلد لسياسات باستمرار مع تغير الحكومات، يدفع المستثمرين الأجانب الى عدم الاقبال عليها لإن هؤلاء يتجنبون تلك الدول التي تتسم حكومتها بالضعف وسياستها بالتغيير المستمر.

-قامت الجزائر بعقد مجموعة من الاتفاقيات مع مختلف دول العالم هدفها إحلال استثمار أجنبي حقيقي وفعال.

- لقد قامت الجزائر باتخاذ تدابير عديدة لتهيئة المناخ الاستثماري منذ الاستقلال الى يومنا هذا، تمثلت تلك التدابير في إجراء تعديلات عديدة على قوانين الاستثمار خلقت تلك التعديلات أوضاع قانونية وتشريعية مواتية للاستثمار ومشتملة على العديد من الحوافز والاغراءات المالية، إلا أنها لم تستطيع توجيه الاستثمارات للاستثمار في القطاعات الاستراتيجية.

-إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة مرتبطة ارتباطا وتيقا بمدى قدرة القطاع الخاص على قيم بهذه العمليات وخاصة المشاركة، وهذا القطاع لم يصل بعد الى المستوى المنشود، إضافة الى ذلك فإن نقص التجربة والخبرة في هذا جعله لا يساهم مساهم معتبرة، لأن القطاع في بعض الدول هو الذي يجدب رؤوس الأموال الخارجية بفضل خبرته وعلاقته مع المستثمرين الأجانب.

-بالرغم من تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية والتي تعتبر من بين اهم العوامل الأساسية المتموقعة ضمن مناخ الاستثمار، إلا ان البيانات الإحصائية أثبتت ان حصة الجزائر من تدفق الاستثمار الأجنبي تبقى ضعيفة ومنه الاستثمار الأجنبي المباشر لم يرقى لمستوى مطلوب.

-إن هناك معوقات كثيرة ومتنوعة تتعرض عملية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، حيث أن ترتيب الجزائر في تقارير المنظمات الدولية المختصة غالبا ما يكون في أرذل الترتيب، وإن الفساد الإداري والرشوة، وضعف الأداء المالي والمصرفي، والبيروقراطية، تأتي على رأس المعوقات التي تعرقل التنمية ككل ومنه رأس المال الأجنبي.

- ترجع أسباب عدم تأهيل المناخ الاستثماري الجزائري في جذب الاستثمارات الأجنبية إلى استمرار ارتباط أداء الاقتصاد الجزائري بأسعار النفط وتعزيز قابليته لإستيراد الصدمات الخارجية.

التوصيات:

وبناءا على ما تقدم يمكن إقتراح التوصيات والتي تقوم على نتائج السابقة:

-لازالت الوكالة مطالبة بتكثيف الجهود وتنويع مصادر المعلومة للتعريف بالفرص الاستثمارية في الجزائر للمستثمرين المحليين والأجانب بإنشاء قواعد بيانات فعالة، وتحيين المستمر لهذه القواعد لتضحى أكثر فعالية ومسايرة للمستجدات الإقليمية والعالمية.

-الاهتمام بالبني الأساسية واعتبارها من التزامات الدولة المضيفة وتقديمها بأسعار معقولة وغيرها من التسهيلات التي شأنها العمل على استقرار الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

-إعطاء الأولوية لتشجيع الاستثمار الوطني، باعتباره السبيل الأساسي لتحقيق التنمية مستقرة، بعيدا عن المخاطر التي تصاحب رؤوس الأموال الأجنبية، فضلا عن كون رؤوس الأموال الأجنبية لا تقود الى عملية التنمية، وانما تميل الى الإتجاه نحو المناطق التي حققت قدرا من النمو الاقتصادي.

-إن تعبئة المدخرات وكفاءة توزيعها على المشروعات الاستثمارية، تتطلب وجود أسواق مالية كفؤة ومستقرة ومزودة بأدوات وأنظمة حديثة، وكذا قطاع مصرفي محكم، وعليه نقترح الاستمرار بجدية في تطوير الأسواق، وإقامة بورصات حديثة لإدارة الاستثمار، وكذا تحديد وإصلاح النظام البنكي الجزائري وتطويره، من أجل التغلب على العراقيل البنكية التي تقف كعائق أمام الاستثمارات.

-الإسراع في الانضمام إلى عضوية منظمة التجارة العالمية، حيث إثبات العضوية في هذه المنظمة يعني تكريس لثقة المستثمرين في اتخاذهم للقرارات الاستثمارية واختيارهم الجزائر كموقع جاذب للاستثمار.

تنظيم المؤتمرات والندوات والملتقيات الدورية التي تحضرها الجهات الوطنية ذات العلاقة بالاستثمار لتبادل الأفكار والتجارب والخبرات فيما يتعلق بتشجيع رؤوس الأموال الأجنبية ودراسة الأوضاع والتطورات التي تحدث في مجال الاستثمار ات الأجنبية، وتقييم المناخ الاستثماري للبلد لهدف تحديد مواطن السلب والايجاب في أداء العناصر المعنية لهذا المجال.

-تفعيل الاتفاقيات الثنائية المتعلقة بتشجيع و حماية ضمان الاستثمارات واتفاقيات لتجنب الازدواج الضريبي، وتطورها لما يتلاءم، مع ابرام المزيد في إطار التعاون الثنائي المتعدد الأطراف.

-ان تعدد أجهزة الاستثمار في الدولة وتضارب اختصاصها يمكن ان يؤدي الى ارباك المستمر وتعطيل أعماله، لذلك فإنه يستحسن أن تقوم الدولة بإنشاء جهاز مركزي يتضطلع بالإشراف على الاستثمار و التعامل المستثمرين .-عدم التركيز على اجتذاب الاستثمارات من حيث الكم ،بل حيث النوع ،إذ يجب ان تكون هذه الاستثمارات موجهة نحو ترقية القطاعات التي تملك فيها الدولة فرصا لتطويرها.

-محاولة الكشف عن مختلف العراقيل و الصعوبات التي تواجه المستثمرين الأجانب على مختلف الميادين و المجالات و العمل على إزالتها.

المراجع باللغة العربية.

أولا: الكتب.

- أحمد سمير خلاف، "**دور القوانين والتشريعات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**"، المكتب العربي للمعارف، مصر،2016.
- أحمد هليل الشمري، "**معوقات الاستثمار الأجنبي في الدول العربية، (مصر، العراق، السعودية، الأردن، الجزائر، اليمن)**"، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ط01، 2016.
- أميرة حسب الله محمد، " **حوافز الاستثمار الخاص المباشر والغير مباشر**"، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، القاهرة،2002.
- أميرة حسب الله محمد، "**محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية**"، الدار الجامعية، الإسكندرية،2004.
- بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسة النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2004
- دريد محمود السامرائي،" **الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،2006.
- رضا عبد السلام، "**محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة**"، مكتبة العصرية، ط01، 2007.
- شوقي ناجي، "**إدارة الاعمال الدولية**"، دار الاهلية، الاردن،2002.
- طاهر حيدر حدران، "**مبادئ الاستثمار** "، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،1997.
- طاهر مرسي عطية، "**أساسيات الأعمال الدولية**"، دار النهضة العربية، القاهرة ،2000.
- عبد الحميد عبد المطلب، "**اقتصاديات المشاركة الدولية** "، الدار الجامعية، الإسكندرية،2006.
- عبد الحميد عبد المطلب، "**العولمة الاقتصادية (منظمتها، شركاتها، تداعياتها)**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.
- عبد السلام أبو قحف، "**اقتصاديات الإدارة والاستثمار**"، الدار الجامعية، مصر، 1993.
- عبد السلام أبو قحف، "**الاشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية**"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2003.
- عبد السلام أبو قحف، "**مقدمة في إدارة الاعمال الدولية**"، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، مصر، 1998.

❖ عبد السلام ابو قحف، "**نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية**"، مؤسسة شباب الجامعة، مصر،1989.

❖ عبد الفاتح محمد احمد جاويش،"**إدارة الاستثمار الأجنبي**"،ط01،مكتبة الوفاء القانونية للنشر و التوزيع، الاسكندرية، مصر،2016 .

❖ عبد الكريم كاكي، "**الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية**"، ط1، مكتبة الحسين العصرية، لبنان ،2013.

❖ عبد المطلب عبد الحميد،"**السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي**"، ط01، مجموعة النيل العربية، مصر،2003.

❖ عبد المطلب عبد الحميد،"**السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي**"، ط01، مجموعة النيل العربية، مصر،2003.

❖ عدنان داود محمد العذاري، "**الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية**"، دار فيداء للنشر والتوزيع، عمان، ط01، 2015.

❖ علي عباس، "**إدارة الاعمال الدولية**"، دار الحامد، الاردن،2007.

❖ عليوش قربوع كمال ،"**قانون الاستثمارات في الجزائر**"، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،1999.

❖ عمر صقر، "**العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الإسكندرية**"، الدار الجامعية، الإسكندرية،2003.

❖ فريد أحمد قبلان،" **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية الواقع والتحديات**"، دار النهضة العربية، القاهرة،2008.

❖ فريد النجار، "**البورصات والهندسة المالية**"، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر،1999.

❖ محمد بن ناصر الجديد،"**أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر**"، دار المنهال للنشر، الاردن، ط01، 2007.

❖ محمد عبد العزيز عبد الله،" **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي'**، ط01، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن ،2005.

❖ منصوري الزين،" **تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية**"، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، ط01، 2013.

❖ منير خروف، ليندة فريحة «**المقاربة في الاستثمار الأجنبي المباشر**"، دراسة نظرية ميدانية–حالة الجزائر–، دار الكتاب الجامعي، ط01، الامارات،2016.

❖ نزيه عبد المقصود مبروك، "**الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008.

ثانيا المذكرات العلمية.

- جمال بلخباط، "**جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب**"، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة باتنة،2014-2015.
- رفيق نزراي،"**الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي–دراسة حالة تونس، الجزائر، المغرب**"، شهادة لنيل ماجستير (غير منشورة)، جامعة باتنة،2008.
- ساعد بوراوي، "**الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المغرب العربي**"، شهادة ماجستير (غير منشورة)، جامعة باتنة ،2007-2008.
- عبد القادر بابا، **سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الجزائر،2003-2004.
- عبد القادر ناصور، **إشكالية الاستثمار الأجنبي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة تلمسان،2013-2014.
- عبد الكريم بعداش،"**الاستثمار الأجنبي المباشر واثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1996-2005)**"،أطروحة دكتوراه(غير منشورة)،جامعة الجزائر،2008.
- عمورة جمال المجيد،"**دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو متوسطية**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الجزائر ،2005-2006.
- فارس فوضيل، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر، المملكة العربية السعودية**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الجزائر،2004.
- قريد عمر، **تحسين مناح الاستثمار الأجنبي كألية تنافسية لتفعيل الاقتصاد الجزائري**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر،2015.
- محمد خليل بوخلايس، "**معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، جامعة ام بواقي،2008-2009.
- هند سعدي، "**أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية**"، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة محمد بوضياف، المسيلة،2016.

ثالثا: الملتقيات والمؤتمرات العلمية.

- أمال تخنوني، بلال ملاخصو، "**الاتجاه المعاصر لواقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المحلي والدولي وأثره على التنمية الاقتصادية**"، الملتقى الوطني حول الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر تحث

شعار "كيف يصبح الاستثمار الخاص الاجنبي في خدمة التنمية الوطنية"، جامعة ورقلة، يومي18-19 نوفمبر2015.

- بدوي عبد القادر وآخرون، "**الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مع الإشارة الى تجارب بعض الدول** "، الملتقى الدولي الأول بعنوان الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا، جامعة بشار،2008.
- شريف غياط، عبد المالك مهري،"**المناخ الاستثماري في الجزائر وانعكاساته على الاستثمار الأجنبي المباشر**"، مداخلة في إطار الملتقى الوطني حول التنمية الصناعية وترقية الاستثمار في الجزائر، جامعة08ماي1945، قالمة، الجزائر،09-10ديسمبر،2014.
- عبد المجيد تيماوي ،مصطفى بن ناوي، "**دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في دعم المناخ الاستثماري**"، الملتقى الدولي حول :متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، يومي17و 18افريل 2006.
- عبد لمجيد أونيس ، "**الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة واقع و آفاق**" – ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، اشراف مخبر العولمة و اقتصاديات شمال افريقيا ، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، يومي 17-18 أفريل 2006.
- علاء عثمان، **واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014**، الملتقى العربي الأول العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية والثبات التشريعي، جمهورية مصر العربية،25-28 يناير 2015.
- علي سنوسي،"**تقييم مناخ الاستثمار و مدى مساهمة القطاع الخاص في التنمية بالجزائر**، الملتقى الدولي حول :استراتيجيات و سياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في افاق الألفية الثالثة ،جامعة المسيلة ،ا لجزائر ،28-29اكتوبر 2014.
- عمار عماري، سعيدة بوسعدة، "**معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر وسبل تفعيله في الجزائر**"، الملتقى العلمي الدولي الثاني حول: إشكالية النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، يومي14و15 نوفمبر2005.
- كمال مرداوي، **الاستثمار الأجنبي المباشر وواقع سياسة تهيئة الاستثمار في الجزائر**، مداخلة في إطار المؤتمر الدولي العلمي حول السياسة الاقتصادية واقع وآفاق، جامعة تلمسان، 29-30 نوفمبر 2004.
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الحوافز، سلسلة دراسات الاونكتاد بشأن مسائل اتفاقيات الاستثمار الدولية، نيويورك وجنيف، الأمم المتحدة،2004.

المجالات والندوات والتقارير العالمية:

- أسماء بن طراد، شريط عابد،" **اليات تهيئة مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**"، بحوث اقتصادية عربية، العددان 82-83،الجزائر،خريف2015،شتاء2016.
- بابا عبد القادر، جوي خيرة، "**الامتيازات الجبائية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر**"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد02، مستغانم،2014.
- بعلوج بولعيد، "**معوقات الاستثمار في الجزائر** "، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة شلف، الجزائر، العدد04، 2006.
- بولرباح غريب، **العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقيمها دراسة حالة الجزائر**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 10، 2012.

التقارير

- تقرير مناخ الاستثمار في الجزائر لسنة 2010، **استثمر في الجزائر**، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الجزائر.
- حبيبة عبدلي، "**القيود القانونية للاستثمار الأجنبي في الجزائر**"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة خنشلة، العدد06، 2016.
- حسان خضر، "**الاستثمار الأجنبي المباشر–تعاريف وقضايا –** "، مجلة جسر التنمية، العدد33، 2003.
- حمدي فلة، حمدي مريم، "**الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين التحفيز القانوني والواقع المعيش**، مجلة المفكر، العدد10، 2014.
- رايس حدة، كرامة مروة، **تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التداعيات الازمة المالية العالمية**، مجلة أبحاث اقتصادية، العدد12، 2012 .
- ريحان الشريف ،هوماء لمياء، "**دور مناخ الاستثمار في دعم و ترقية تنافسية الاقتصاد الوطني للجزائري**"، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 36،2013.
- زغبة طلال، "**واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين المعوقات ومتطلبات تحسين بيئة الاستثمار**"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 03، العدد07،2012، .
- ساعد محمود الكواز، عمر غازي العبادي ،""**مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر–دراسة لعينة من الدول العربية**–بحث في العلوم الاقتصادية كلية الإدارة و الاقتصاد ،"جامعة الموصل ،"العراق ،2007".
- سنوسي بن عومر، مراد بودية، "**واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر و اثره على التنمية الاقتصادية**" ،المجلة الجزائرية للاقتصاد و الإدارة ، العدد 05، 2014،ص.
- صبحي شهيناز، " **مناخ الاستثمار في الجزائر دراسة تحليلية تقييمية**، مجلة الحوار الفكري، العدد 05، 2016.

- طالبي محمد، **أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 06.
- عبد الحميد بوخاري، "**واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية**"، مجلة الباحث، العدد10 ،2012.
- علي همال، فطيمة حفيظ، "**افاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة الأورو متوسطية**"، مجلة الاقتصاد و المناجمت، الجزائر، العدد04، 2005.
- عمر زغودي، "**الاستثمار الاجنبي في الجزائر كقطاع بديل لتشجيع الصادرات خارج المحروقات**"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، الاغواط، العدد11 ، 2017.
- عيد القادر هاملي، سفيان بولعراس، "**الاستثمار في الجزائر في ظل المحفزات القانونية ومعيقات الواقع**"، مجلة الدراسات المالية والإدارية، العدد05 ، 2016.
- غانية نذير،" **استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر كبديل متاح أمام الجزائر للخروج من مرحلة التبعية للاقتصاد الريعي** "، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد 11.
- كساحي موسى، "**الحوافز الجبائية للاستثمار في الجزائر**، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، كلية الشريعة والاقتصاد، قسنطينة، العدد03، 2010.
- كمال شري، **تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية (2005-2010)**، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد06، 2012.
- محبوب بن حمودة، إسماعيل بن قانة، " **العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي**"، مجلة الباحث، العدد 05، 2007.
- محمد ساحل، **تجربة الجزائر في مجال جدب الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة قياسية**-مجلة العلوم الإنسانية، العدد 41، 2009 .
- مسعود مجيطنه، "**معوقات عملية النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر**"، مجلة جديد الاقتصاد، جامعة الجزائر 03، العدد06، 2011.
- منصوري زين، "**واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر**"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد02، 2005.
- منور أو سرير، "**دراسة نظرية على المناطق الحرة**"، مجلة الباحث، العدد03،2003.
- منور أو سرير، عليان نذير "**حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر**"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد02،2005.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، "**مناخ الاستثمار في الدول العربية 2016**، الكويت،2016.

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، "**مناخ الاستثمار في الدول العربية 2009**، الكويت،2009.

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، "**مناخ الاستثمار في الدول العربية 2003**، الكويت، 2003.

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، "**مناخ الاستثمار في الدول العربية 2010**، الكويت، 2010.

- المؤسسة العربية لضمان وائتمان الصادرات، **بيئة أداء الاعمال في الدول العربية لعام 2015**، المؤشر العام لبيئة الاعمال نشرة فصلية، الكويت، العدد 04، 2014.

- المؤسسة العربية لضمان وائتمان الصادرات، **بيئة أداء الاعمال في الدول العربية لعام 2013**، المؤشر العام لبيئة الاعمال نشرة فصلية، الكويت، العدد04، 2012.

- موفق احمد، حلا سامي خضير، "**الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره في البيئة الاقتصادية**"، مجلة الإدارة والاقتصاد، العراق، العدد80، 2010.

القوانين والمراسيم التنفيذية.

- الأمر 03-07 الصادر 19 جويلية 2003، المتعلق ببراءة الاختراع، الجريدة الرسمية، العدد 44.

-الأمر 03-06 الصادر 19 جويلية 2003، المتعلق بالعلامات، الجريدة الرسمية، العدد 44.

-الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، العدد رقم 69، الصادر بتاريخ 13 نوفمبر 2001، المرسوم الرئاسي رقم 01-366.

-المواد (09،10) من الأمر رقم 03/01المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد47.

-المواد(12-13-15-16-17) من القانون رقم 16/09، المؤرخ في 03 أوت2016، المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد46.

-مرسوم رئاسي رقم 04-431مؤرخ في29 ديسمبر 2004، يتضمن المصادقة على الاتفاق المبرم بين الجزائر والسويد، المتعلق بالترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات، الموقع بالجزائر بتاريخ 15 فيفري2003، الجريدة الرسمية، العدد 84، 2004.

-مرسوم رئاسي رقم 05-334 مؤرخ في 14سبتمبر2006، يتضمن المصادقة على الاتفاق المبرم بين الجزائر وسويسرا، المتعلق بالتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات، الموقع بالجزائر بتاريخ 30 نوفمبر2005، الجريدة الرسمية، العدد 45، 2006.

-مرسوم رئاسي رقم 13-334 مؤرخ في 30سبتمبر2013، يتضمن المصادقة على الاتفاق المبرم بين الجزائر وصربيا، المتعلق بالتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات، الموقع بالجزائر بتاريخ 13 فيفري2012، الجريدة الرسمية، العدد 49، 2013.

المراجع باللغة الأجنبية:

- Anima **la carte des investissements en éditerranée** : guide sectoriel à travers des politiques publiques pour l'investissement en méditerranée, étude n°7, anima investissement net work. Octobre 2009.
- Duning J.H, International production and the Multinational entreprise, 1981.
- world Economic Forum the clobal competitivenees reports 2015-2016 and 2016-2017.
-CUNCED, Examen de la politique d'investissement en Algérie, mars 2003.
-Henry. P ; Abdelkim.S et de Saint-Laurent. B, investissement direct étranger vers MEDA en 2007 : la Bascule, ANIMA Investment Network, Etude n°1, Mai.
-Raymond Bertrand, économie financière international, paris, presses universitaires de finances,1984 .
-Unctade world investesment report 2016 new York

Sites web

http://arabic.doingbusiness.org/data-exploreeconomies/Algeria.

http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/tend/DZA/fr/BX.KLT.DINV.CD.WD.html

http://www.coface.fr/Etudes-economiques-et-risque-pays/Algerie

http://www.shanghairanking.com/index.html

https://knoema.fr/atlas/Alg%C3%A9rie/PIB-par-habitant
-https://www.heritage.org/index/download

https://www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index_2016

www.Andi.dz.

www.arpt.dz.

www.minagri.dz

www.minagri.dz

www.unctad.org.